



مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان:

محاضرات في مقياس أجهزة دعم و مرافقة المؤسسات

تخصص: مقاولاتية

موجهة لطلبة : السنة الثالثة

قسم:
علوم التسيير

من إعداد الدكتورة:
مزيان أمينة

السنة الجامعية: 2017/2018

برنامج مقياس اجهزة دعم و مرافقة المؤسسات المقاوالاتية

الصفحة	العنوان
11	مقدمة عامة
13	المحاضرة الأولى: المفاهيم الأساسية للمقاوالاتية و المقاو
14	I. عموميات حول المقاوالاتية (ريادة الأعمال)
14	1. تعريف المقاوالاتية
15	2. أشكال المقاوالاتية
15	- حسب طبيعة تأسيس المنظمة
16	- حسب حجم المؤسسة
16	- حسب الهدف من الإنشاء
16	- حسب درجة الإبداع
16	- حسب طبيعة المقاو
16	3. أهمية المقاوالاتية
16	- توفير مناصب الشغل
17	- المساهمة في النمو الاقتصادي
17	- بالنسبة للتصدير
17	- المساهمة في التنمية المحلية
17	- دعم النسيج الاقتصادي و تحقيق التكامل
17	- الاقتصاد غير الرسمي
17	- المساهمة في الإبداع، الابتكار و نقل التكنولوجيا
18	4. أهم المقاربات و نظريات المقاوالاتية
18	- المقاربة الوصفية (l'approche descriptive)
18	- المقاربة السلوكية (l'approche comportementale)
18	- المقاربة المرحلية (l'approche processuelle)
19	5. المقاوالاتية و الإبداع
19	6. الثقافة المقاوالاتية
20	7. روح المقاوالاتية
20	II. عموميات حول المقاو (الريادي)
20	1. تعريف المقاو

21	2. السمات الشخصية و صفات المقاول
22	3. مهارات المقاول
23	4. دوافع و حوافز المقاول
25	المحاضرة الثانية: عموميات حول مفهوم دعم المقاولاتية
26	I. تعريف مجال دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية
27	II. أهمية آليات دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية
29	III. الدعم خلال المسار المقاولاتي
29	1. تحويل الفكرة إلى فرصة عمل
31	2. دعم المقاول على تسيير المخاطر
32	3. مساعدة المقاول على تصميم رؤية إستراتيجية
32	4. دعم المقاول على تصميم مخطط الأعمال
34	المحاضرة الثالثة : أشكال و آليات دعم المؤسسات المقاولاتية
35	I. الدعم المالي
35	1. أشكال الدعم المالي
35	- التمويل غير المباشر
35	- التمويل المباشر:
35	- التمويل من خلال فتح رأس المال للمستثمرين الخارجيين:
36	- القروض المصغرة
36	2. مصادر الدعم المالي
36	- المصادر غير الرسمية (الجوارية)
36	- المصادر الرسمية:
37	3. الدعم المالي حسب مراحل إنشاء المؤسسة
38	4. الدعم المالي في الجزائر
39	II. الدعم عن طريق التعليم و التكوين
39	1. تعريف تعليم المقاولاتية
40	2. طرق و مناهج تعليم المقاولاتية
41	3. أهداف تعليم المقاولاتية
42	4. تعليم المقاولاتية في الجزائر
42	III. الأقطاب التنافسية: les pôles compétitives و العناقيد الصناعية: les grappes d'entreprises

43	IV. الدعم عن طريق المرافقة
44	1. أهداف المرافقة
44	2. مراحل المرافقة المقاولاتية
44	V. أشكال مرافقة المؤسسات المقاولاتية
44	1. الإرشاد: le mentorat
45	2. التدريب: le coaching
45	3. مشاتل المؤسسات: les pépinières d'entreprises
45	4. الحاضنات: couveuse / incubateur
46	- تطور الحاضنات
46	- تعريف الحاضنات
46	- الخدمات التي تقدمها الحاضنات
47	- مراحل المرافقة داخل الحاضنات
47	- أنواع الحاضنات
49	المحاضرة الرابعة: تجارب بعض الدول في ميدان دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية
50	I. تجارب بعض الدول المتقدمة
50	1. أهم محاور دعم المقاولاتية في الدول المتطورة
51	2. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: البلد الرائد في مجال المقاولاتية
51	- أجهزة دعم المقاولاتية في الوم ا
52	- تعليم المقاولاتية في الوم أ
52	- الإجراءات المتعلقة بالإبداع و الابتكار
52	- الإجراءات المتعلقة بالتمويل
53	3. التجربة الكندية: التعليم نقطة القوة في مجال دعم المقاولاتية
53	- تعليم المقاولاتية في نظام التعليم الوطني الكندي
54	- دعم الابتكار و تحويل التكنولوجيا
55	4. التجربة الإيطالية: نموذج نجاح العناقيد الصناعية (districts industriels)
55	- ظروف ظهور التجمعات الصناعية في إيطاليا
55	- تعليم المقاولاتية في إيطاليا
56	5. التجربة اليابانية: التعاون و التبادل بين المشروعات الصغيرة لخدمات المؤسسات الكبرى
57	II. تجارب بعض الدول الناشئة

57	1. التجربة الهندية: مشروعات صغيرة فائقة الهندسة لمواجهة المنافسة
58	III. تجارب بعض الدول العربية
59	1. التجربة المغربية
59	- هيئات و برامج ترقية المقاولاتية في المغرب:
59	- تعليم المقاولاتية في المغرب
59	- دعم التمويل في المغرب
60	2. التجربة التونسية
60	- برامج و أجهزة دعم المقاولاتية في تونس
61	- سياسة دعم الابتكار و الإبداع
62	المحاضرة الخامسة: التطور الاقتصادي و واقع المقاولاتية في الجزائر
63	I. التطور التاريخي للاستثمار في الجزائر و ظروف ظهور المقاولاتية في الجزائر
63	1. منذ الاستقلال حتى 1982
63	2. خلال سنوات الثمانينات
64	3. خلال سنوات التسعينات
65	4. خلال سنوات الألفينيات
65	II. تطور البطالة في الجزائر
66	1. تعريف البطالة
66	2. أنواع البطالة
67	3. أسباب البطالة
67	4. آثار البطالة
68	5. تطور البطالة في الجزائر
68	- المرحلة الأولى: 1970-1985: مرحلة المخططات التنموية
69	- المرحلة الثانية: 1986-2000: مرحلة الأزمة النفطية
69	- المرحلة الثالثة: 2001-2011: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية
70	6. خصائص البطالة في الجزائر
71	III. واقع المقاولاتية في الجزائر
71	1. تطور نسيج المشاريع المقاولاتية في الجزائر
72	2. تطور المشاريع المقاولاتية حسب النشاطات الاقتصادية
73	3. تطور المشاريع المقاولاتية حسب التوزيع الجغرافي

73	4. أهمية المقاولاتية في خلق مناصب عمل و امتصاص البطالة
74	5. أهمية المقاولاتية في الناتج المحلي الخام و خلق القيمة المضافة
74	6. أهمية المقاولاتية في الصادرات
75	المحاضرة السادسة : أجهزة دعم التشغيل و مرافقة الشباب المقاوول لمحاربة البطالة في الجزائر
76	I. الأجهزة المخصصة لدعم العمل المأجور
76	1. الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)
76	- مهام و أهداف الوكالة
77	- إنجازات الوكالة
77	- بالنسبة لمساهمات المؤسسات المصغرة
78	2. برامج عقود ما قبل التشغيل
79	3. وكالة التنمية الاجتماعية (DAS)
79	- مهام وكالة التنمية الاجتماعية:
79	- مهام الخلايا الحوارية للتضامن:
80	- برنامج التنمية الجماعية الاشتراكية (DEV.COM)
80	- تنظيم مسابقة "المرأة تنشيء":
80	II. الأجهزة المساعدة على إنشاء المؤسسات من طرف الشباب البطال
80	1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)
81	- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
81	- المساعدات و الدعم الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
82	- حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
82	- تمويل المشاريع الممولة من طرف الاونساج حسب قطاع النشاط
83	- توزيع المشاريع الممولة حسب خصائص المقاوول
83	2. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)
84	- مهام و إنجازات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الكناك)
85	- الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
85	3. الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر (ANGEM)
86	- مهام الوكالة الوطنية ل.تسيير القرض المصغر
86	- الخدمات و المساعدات التي تقدمها وكالة تسيير القرض المصغر
87	- حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
89	المحاضرة السابعة: أجهزة دعم و مرافقة المشاريع الاستثمارية في الجزائر

90	I. أجهزة ترقية الاستثمار
90	1. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)
90	- إنجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:
92	2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)
92	- مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات
93	- الشباك الوحيد اللامركزي
93	- المزايا التي تقدمها الوكالة للمستثمرين
93	- الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
94	- حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
94	- توزيع المشاريع المستحدثة حسب نوع الاستثمار
95	- توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط
97	II. حاضنات الأعمال في الجزائر
97	1. مشاتل المؤسسات
97	- الخدمات المقدمة من طرف مشاتل المؤسسات
97	- حصيلة إنجاز المشاتل
98	2. مراكز التسهيل
98	- الخدمات المقدمة من طرف مشاتل المؤسسات
98	- حصيلة إنجاز مراكز التسهيل
99	3. الحظائر التكنولوجية
99	- آلية عمل الحظائر التكنولوجية في الجزائر
100	III. هيئات و أجهزة أخرى
100	1. الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري
100	2. المجلس الوطني لترقية المناولة وشبكة بورصات المناولة و الشراكة
100	3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME
100	4. الوكالة الوطنية لشمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ANVREDET
102	المحاضرة الثامنة: أفاق تطوير المقاولاتية و أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر
103	I. خصائص أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر
103	1. حداثة القطاع
103	2. الغاية الأساسية من هذه الهيئات
103	3. التداخل بين أجهزة الدعم

104	4. إتباع المقاربة السياسية و الاجتماعية
104	5. اثر هذه المقاربة على المقاولين
104	6. اثر هذه المقاربة على طبيعة المشاريع
104	7. التركيز على الدعم المالي
104	8. حاجة المقاول لمزيد من الدعم
105	9. الدور المحدود للمرافقين
105	10. ضعف مراقبة و متابعة تجسيد المشاريع على ارض الواقع
105	II. معوقات تطور المشاريع المقاولانية في الجزائر
105	1. طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني
106	2. الثقافة، التعليم و التكوين
106	3. الإبداع و الابتكار
106	4. ضعف مؤهلات المقاول
107	5. الصعوبات المالية
107	6. سياسة الدعم و تأثيراتها
107	7. مشكل العقار الصناعي
108	8. ثقل و طول الإجراءات الإدارية
108	III. سبل تطوير المقاولانية في الجزائر
109	1. فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية بشكل عام
109	2. فيما يتعلق بالمحور المالي
109	3. فيما يتعلق بمحور التوعية، التكوين و التعليم
110	4. فيما يتعلق بمحور الإبداع و الابتكار
111	5. فيما يتعلق بأجهزة الدعم و المرافقة
112	خاتمة عامة
115	مسرد المصطلحات العلمية
116	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	تطور تعريفات المفاول من خلال التطور الاقتصادي	21
2	الخصائص و السمات المميزة لرواد الأعمال	22
3	تحديد الأشكال الأساسية للمخاطر	31
4	تقديم ملخص لمخطط الأعمال	33
5	أوجه الشبه و الاختلاف بين رأس مال المخاطرة و ملائكة الأعمال	36
6	برامج تعليم المقاولاتية	41
7	خصائص مختلف أنواع الحاضنات	48
8	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2016)	68
9	تطور حجم المشاريع المقاولاتية (المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة) في الجزائر خلال الفترة 2003 و 2012	72
10	عروض العمل المقترحة من طرف المؤسسات المصغرة (إلى جويلية 2017)	78
11	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (منذ الإنشاء إلى نهاية 2016)	82
12	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب قطاع النشاط (منذ الإنشاء إلى نهاية 2016)	83
13	صيف التمويل الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	86
14	توزيع الضمانات الممنوحة للمشاريع حسب مناطق الوطن (أفريل 2004-جوان 2017)	91
15	توزيع الضمانات الممنوحة للمشاريع حسب قطاعات النشاط (أفريل 2004-جوان 2017)	91
16	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية للاستثمار حسب الحالة القانونية للفترة 2002-2016	94

17	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية للاستثمار حسب نوع الاستثمار للفترة 2016-2002	95
18	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية للاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة 2016-2002	95

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
1	من الفكرة إلى فرصة عمل: مراحل دراسة السوق	30
2	مراحل الآليات المساعدة على تحديد فرص الأعمال	31
3	حاجات التمويل حسب مراحل حياة المؤسسة	37
4	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1973-2011	68
5	توزيع حجم المبالغ المستثمرة في إطار الوكالة الوطنية للاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة 2016-2002	96
6	توزيع مناصب العمل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية للاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة 2016-2002	96

أضحى مجال دعم و مرافقة المشاريع المقاولاتية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية لكل الدول المتطورة و النامية على حد سواء بفضل النتائج الايجابية لمختلف آليات و أشكال الدعم و المرافقة خاصة فيما يتعلق بتطور عدد المؤسسات المنشأة و انخفاض معدلات إخفاقها، تطور عدد مناصب الشغل الجديدة، خلق الثروات، الإبداع و تحويل التكنولوجيات. فالمقاولاتية (ريادة الأعمال) لا تعتمد فقط على صفات و مهارات المقاول و لكن أيضا على البيئة التي تحتضنه و تؤثر على جميع مراحل مساره. هنا، يمكن أن نتصور أن كل عناصر هذا المحيط نستطيع أن نجعلها في إطار متناسق و متماسك من خلال هيئات الدعم و المرافقة التي عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نظرا للحاجة المتزايدة للاقتصاد و المجتمع للمشاريع المقاولاتية فأصبح من النادر اليوم أن يقوم المقاول بإنشاء مؤسسته دون الحصول على أي شكل من أشكال الدعم و المرافقة.

في الجزائر، تعتبر المقاولاتية الاتجاه الجديد لدعم التنمية الاقتصادية. فبعد أن كانت السلطات العمومية هي المقاول الرئيسي و الفاعل المسيطر على النشاط الاقتصادي، تخلت الدولة عن هذا الدور شيئا فشيئا و اهتمت بكونها عامل مرافق و منظم للاقتصاد الوطني و هذا كنتيجة حتمية لتوجهها نحو اقتصاد السوق في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها لمواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية منذ مطلع التسعينات التي تميزت بمعدلات بطالة متفاقمة كانت آثارها وخيمة على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد انبثق عنها إنشاء عدة أجهزة و هيئات لدعم و مرافقة المشاريع المقاولاتية.

في هذا الإطار، تهتم هذه المطبوعة بفهم و تحليل و كذا فحص واقع أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر، حيث يعتبر هذا المقياس احد المقاييس المحورية لتخصص طلاب السنة الثالثة في المقاولاتية (قسم علوم التسيير) الذي من شأنه أن يساهم في إثراء الرصيد العلمي للطلاب و كذا مساعدتهم و توجيههم في حياتهم العملية المستقبلية خاصة إذا ما اختاروا مسار المقاولاتية كونه يركز على الواقع في الجزائر.

❖ **الأهداف التعليمية للمقياس:** الهدف من دراسة أجهزة دعم و مرافقة المشاريع المقاولاتية هو إكساب الطالب المهارات

و المعارف التالية:

- التحكم في مصطلحات مجال الدعم، المرافقة و المقاولاتية بصفة عامة و التفريق بين محتواها.
- التعرف على مجال دعم و مرافقة المقاولاتية كمبادئ نظرية و علمية و إظهار أهميتها في تنمية المقاولاتية لأي اقتصاد.
- اكتشاف واقع الدعم و المرافقة لتجارب عديد من الدول المتقدمة، الناشئة و دول الجوار.
- إظهار أهمية و دور أجهزة و هيئات الدعم و المرافقة في استحداث المؤسسات الناجحة و مناصب العمل.
- التعرف على واقع المقاولاتية، محيط إنشاء المؤسسات و دعم و مرافقة المشاريع المقاولاتية في الجزائر.
- تحليل واقع أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر و دراسة نقاط ضعفها و قوتها.
- و بالتالي، تكوين رؤية شاملة و نقدية لواقع دعم المقاولاتية في الجزائر و ما يجب أن تكون عليه مستقبلا من جهة و تسهيل عملية خوض مسار المقاولاتية للطلبة أو أي أفراد آخرين يمكن أن يستفيدوا من محتوى هذه المطبوعة من جهة أخرى.

- في الأخير، نطمح من خلال هذه المطبوعة إثراء مراجع البحث في مجال الدعم و المرافقة و المقاوالاتية بصفة عامة خاصة أن هذا المقياس أدرج لأول مرة في منهاج تخصص المقاوالاتية في هذه السنة الجامعية 2018/2017.

❖ **المعارف المسبقة:** حتى يتمكن الطالب من متابعة و فهم فحوى المقياس موضوع المطبوعة، لابد أن تكون لديه معارف مسبقة تتمحور أساسا حول:

- مدخل للمقاوالاتية
- اقتصاد و تسيير المؤسسة.
- إدارة الإبداع و الابتكار.
- إنشاء و إدارة المشاريع.
- تاريخ الاقتصاد الجزائري.

❖ **محتوى المطبوعة:** ارتأينا أن نقدم هذه المطبوعة في ثمان محاضرات:

- المحاضرة الاولى: سنخصصها لعرض الأسس النظرية المتعلقة بالمقاوالاتية و المقاوالاتية خاصة و أن منهاج تخصص المقاوالاتية الحالي لا يحوي على مقياس مخصص للمقاوالاتية أو المقاوالاتية بشكل خاص.
 - المحاضرة الثانية: تهدف إلى عرض و دراسة مجال دعم المقاوالاتية من خلال تعريفه، تقديم ظروف تطوره و إظهار أهميته للمقاوالاتية و الاقتصاد بصفة عامة ثم عرض سيورة الدعم و توافقه مع كل مرحلة من مراحل المسار المقاوالاتية.
 - المحاضرة الثالثة: تتناول أهم أشكال و أنماط الدعم و التي تتمثل أساسا في الدعم المالي، التكوين و التعليم و أخيرا المرافقة.
 - المحاضرة الرابعة: تهدف إلى دراسة أهم التجارب العالمية في مجال دعم و مرافقة المقاوالاتية لاسيما تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، إيطاليا، اليابان، الهند، المغرب و تونس.
 - المحاضرة الخامسة: تهتم بشرح واقع المقاوالاتية في الجزائر من خلال عرض ظروف ظهورها و ربطها بواقع تطور البطالة باعتبارها ابرز عامل حتم على الدولة التوجه نحو تحرير المبادرات الخاصة و تشجيع الأنشطة المقاوالاتية خاصة في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة.
 - المحاضرة السادسة: تسلط الضوء على مجموع أجهزة دعم و مرافقة الشباب البطال سواء لدعم العمل المأجور أو دعم إنشاء المؤسسات.
 - المحاضرة السابعة: في نفس سياق المحاضرة السابقة، تخصص هذه المحاضرة لتسليط الضوء على أجهزة دعم المشاريع المقاوالاتية و إنشاء المؤسسات بشكل عام مهما كانت صفة حامل المشروع.
 - المحاضرة الثامنة و الأخيرة: كخلاصة للمحاضرات السابقة، تخصص هذه المحاضرة لتقديم تشخيص لواقع و آفاق المقاوالاتية و أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر من خلال تحديد خصائصه، صعوبات تطوره و تقديم سبل تطوير هذا القطاع.
- في الأخير، نتمنى أن تفيد مجموع هذه المحاضرات كل مهتم بمجال المقاوالاتية سواء طلبة التخصص أو أي أفراد آخرين.

المحاضرة الأولى: المفاهيم الأساسية للمقاولاتية و المقاول

I. عموميات حول المقاولاتية (ريادة الأعمال)

1. تعريف المقاولاتية
2. أشكال المقاولاتية
3. أهمية المقاولاتية
4. أهم المقاربات و نظريات المقاولاتية
5. المقاولاتية و الإبداع
6. الثقافة المقاولاتية
7. روح المقاولاتية

II. عموميات حول المقاول (الريادي)

1. تعريف المقاول
2. السمات الشخصية و صفات المقاول
3. مهارات المقاول
4. دوافع و حوافز المقاول

تهيد

تعتبر المقاولاتية مجال بحث محوري في كل الدول المتقدمة و النامية على حد سواء نظرا لأهميتها المتزايدة كمحرك و قوة دافعة للنمو الاقتصادي و الاجتماعي. فالمقاولاتية كظاهرة اجتماعية و اقتصادية تقوم على عدة عوامل تتعلق بالمقاول بحد ذاته من سماته الشخصية، مهاراته و دوافعه و كذا عوامل تتعلق بمحيطه الذي سيوفر له مختلف الموارد و الدعم حتى ينجح في مساره. و عليه، قبل دراسة مجال دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية، من المهم أن نخصص هذه المحاضرة الأولى لعرض الأسس النظرية المتعلقة بالمقاولاتية و المقاول. من اجل ذلك، سنتناول في الجزء الأول مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمقاولاتية من خلال تعريف الظاهرة، تقديم مختلف أشكالها، توضيح أهميتها، عرض أهم مقارباتها النظرية بالإضافة إلى شرح مفهوم الإبداع، الثقافة المقاولاتية و روح المقاولاتية.

في حين، سنخصص الجزء الثاني للمفاهيم الأساسية عن المقاول حيث سنستعرض مختلف التعريفات المتعلقة به، سماته الشخصية و صفاته، مهاراته و أخيرا دوافعه و حوافزه.

I. عموميات حول المقاولاتية (ريادة الأعمال)

تعددت و اختلفت تعريف ماهية المقاولاتية نظرا لاختلاف وجهات نظر الباحثين كل حسب مجال تخصصه من جهة و من جهة أخرى تشعب الظاهرة و تعدد أبعادها.

1. تعريف المقاولاتية

هناك اتجاهات مختلفة لتعريف المقاولاتية فمنها ما يركز على عملية التنظيم أو استغلال فرص الأعمال، خلق القيمة، ازدواجية العلاقة بين الفرد و المنظمة، أو الإبداع... الخ.

يعرف الحسيني المقاولاتية انها "ذلك النشاط الذي ينص على إنشاء مشروع أعمال جديد، يقدم فعالية اقتصادية مضافة، كما تعني عملية إدارة الموارد بكفاءة و أهلية متميزة لتقديم شيء جديد أو ابتكار نشاط اقتصادي و إداري جديد، لذلك، فإنها تنصب على تقديم كل ما هو جديد و متميز، كتقديم منتج جديد، أو اعتماد اطر و سياقات متطورة لانجاز الأعمال الإدارية"¹.

بينما يعرف T. Verstrete المقاولاتية على أنها ظاهرة تضم فردا و منظمة: كل واحد منهما يعرف نسبة إلى الآخر، حيث تشير المقاولاتية إلى علاقة تكافلية بين المقاول و منظمته، فالمقاول (الفرد) يهيكل و يسير و يستغل محيطه لغاياته الاجتماعية و الاقتصادية. أما المنظمة فهي الوحدة الناتجة عن مسار التنظيم و هيكلية الموارد المالية، المادية و البشرية"².

أما Schempeter فيعرف المقاولاتية من خلال المقاول على انه "الفرد الذي يقدم أفكارا جديدة لمواجهة حالة التوازن في السوق من خلال منتجات جديدة، عملية إنتاج أو تسويق جديدين أو نوع جديد من التنظيم" و هو ما يطلق به بنظرية التدمير الخلاق³.

¹ افلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2006، ص 45.

² VERSTRAETE T.; *histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat*, édition EMS, 2000, page 12.

من جانب آخر، يركز حاليا الباحثون اهتمامهم حول آليات الدعم و المرافقة لتسهيل الأداء المقاولاتي و تشجيع روح المقاولاتية و كذا تطوير كفاءات المقاول حيث يعرف Filion المقاولاتية ب: " الميدان الذي يدرس ممارسات المقاولين: نشاطاتهم، خصائصهم، الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لسلوكهم و كذا طرق الدعم المخصصة لهم من اجل تسهيل النشاط المقاولاتي"⁴. نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن المقاولاتية هي ظاهرة اقتصادية و اجتماعية تدور عموما حول المحاور التالية: المقاول، إنشاء مؤسسة، المحيط المقاولاتي و كذا روح المقاولاتية و الإبداع. مثلما أشار إليه Caruang الذي يؤكد على ضرورة توفر ثلاث عناصر هي: الأفراد الرياديين الذين لن يكون هناك إبداع بدوهم، البعد التنظيمي المرتبط بالرؤية، الإبداع... و البعد البيئي⁵.

2. أشكال المقاولاتية

لا تنطوي ظاهرة المقاولاتية على خلق مؤسسة جديدة فحسب و إنما تشمل أشكالا أخرى عديدة لا تقل أهمية عن الأولى. ارتأينا أن نقسمها وفق المعايير التالية:

- حسب طبيعة تأسيس المنظمة: يمكن أن تكون:

- خلق مؤسسة جديدة تماما او من العدم *réation ex-nihilo*: حسب (Hernandez)⁶ نقصد بخلق مؤسسة جديدة تماما تشكيل و تفعيل موارد إنتاج جديدة من طرف شخص من اجل إنشاء مؤسسة جديدة مستقلة دون الاستناد على أي بنية سابقة. و لعل المؤسسات المتوسطة، الصغيرة و المصغرة هي الأكثر شيوعا بفضل ما تتميز به من مرونة في هيكلتها و تسييرها.
- شراء مؤسسة قائمة *reprise d'entreprise*: هذا الشكل يظهر كخيار امثل لاستمرارية نشاط المؤسسة و بقاء عمالها و لو مع مقاولين جدد، خاصة إذا نظرنا إلى ارتفاع معدل "وفيات" المؤسسات الجديدة فمثلا في فرنسا يرتفع هذا المعدل إلى نسبة 50% خلال السنوات الخمس الأولى فقط⁷. يختلف هذا الشكل عن سابقه بوجود بنية سابقة يستند عليها المقاول الجديد لإعادة بعث نشاط المؤسسة.
- المقاولاتية الداخلية *Intrapreneuriat* أو ما يعرف بريادة الأعمال التنظيمية و كذا الافراق *essaimage*: و التي تعتبر كإستراتيجية تسييرية تنتهجها بعض المؤسسات الكبيرة حيث تساعد بعض عمالها على إنشاء مشاريع ذات طابع ابتكاري مستقلة عن المؤسسة الأم⁸ بهدف تحقيق الربحية، تدعيم المركز التنافسي للمنظمة و التجديد الاستراتيجي و دعم

³ BRUYAT C., *Création d'entreprises : contribution épistémologiques et modélisation*, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Grenoble II, France, 1993, page 54.

⁴ FILION L.J., *Le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution, tendances*, Revue Internationale P.M.E., vol. 10, n° 2, p. 129-172. Trois-Rivières (Québec), 1997, page 156.

⁵ بهلال خلف السكارنة، الريادة و إدارة منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطبع، عمان، 2008، ص 17.

⁶ HERNANDEZ E.M.; *l'Entrepreneuriat : Approche Théorique*, édition l'Harmattan, France, 2001, page 18.

⁷ DESCHAMPS B.; *Le processus de reprise d'entreprise par les entrepreneurs personnes physiques* ; Thèse de Doctorat France, 2000, Page 19.

⁸ CARRIER C.; *l'Intrapreneuriat : à la Recherche de complices innovants et entreprenants* in VERSTRAETE T.; *op.cit*, page 199.

القدرات الابتكارية للمنظمة⁹ و التي تختلف عن ريادة الأعمال المستقلة أنها تحدث داخل المنظمة التي توفر الرعاية، الموارد و الترابط المستمر مع العامل المقاول من اجل عدم خسارة هؤلاء العمال الخلاقين مع تامين بعض المرونة و حرية العمل.

● المقاولاتية الخارجية Externalisation : كالمؤسسات التي تنشأ في إطار عقود الامتياز (franchise) أو المقاولات من الباطن (la sous-traitance)¹⁰:

○ الامتياز: هو الحق الذي يحصل عليه المقاول من خلال ترخيص استخدام العلامة التجارية و إنتاج المنتجات و وسائل التوزيع من صاحبها الأصلي¹¹ مما يسمح له الاستفادة من الخبرات الإدارية و الوظيفية و الاسم و السمعة من مانح الترخيص.

○ المقاولاتية من الباطن: و هو يعني منح بعض النشاطات إلى مقاولين خارجيين عن المؤسسة الأم و هذا عندما تريد هذه الأخيرة التركيز على نشاطها الرئيسي و تفويض الأنشطة الثانوية إلى مقاولين خارجيين من اجل التقليل من التكاليف و التحكم الجيد في الميزانية و الاستخدام الأمثل لليد العاملة.

- حسب حجم المؤسسة: يمكن أن نميز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسات المصغرة و العمل الحر.
- حسب الهدف من الإنشاء: يمكن أن نقسمها إلى مؤسسات ربحية و مؤسسات غير ربحية و هي مؤسسات تهدف إلى التكافل و التضامن بين أفراد المجتمع خاصة الفئات الهشة و هو ما يعرف بالمقاولاتية الاجتماعية.
- حسب درجة الإبداع: وفق هذا المعيار، يمكن تمييز عدة أشكال من المؤسسات انطلاقاً من المؤسسات التقليدية التي تفتقر إلى الإبداع و الابتكار وصولاً إلى المؤسسات الناشئة ذات التكنولوجيات المتطورة.
- حسب طبيعة المقاول: نتحدث حسب هذا المعيار عن مقاولات نسائية، مقاولات عائلية، مقاولات شبانية، مقاولات جماعية... الخ.

3. أهمية المقاولاتية

رغم أن هذه الأهمية ليست متماثلة في جميع المجتمعات إلا أن المؤسسات المقاولاتية الأكثر سيطرة على النسيج الاقتصادي لمختلف الدول سواء المتطورة أو النامية، منتشرة في كافة القطاعات الاقتصادية مما يجعلها مصدراً أساسياً لامتصاص البطالة و خلق مناصب عمل جديدة و خلق القيمة المضافة و الثروة... الخ.

- توفير مناصب الشغل: تظهر الدراسات أن المشاريع المقاولاتية قادرة على توفير مناصب شغل أكثر بخمس مرات من الصناعات الكبرى بالنسبة لكل وحدة رأس مال مستثمرة¹². حيث تتميز أنها مشروعات كثيفة العمالة لصغر رأس المال المتاح ما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل بالإضافة إلى نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى

⁹ عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال: القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 274.

¹⁰ PATUREL R.; externalisation et entrepreneuriat in VERSTRAETE T.; op.cit, page 173.

¹¹ هالة محمد لبيب عنه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 97.

¹² ناجي رزق حنا، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون، مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، 18-20 أبريل 2000، ص 8.

مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأسالية. و عادة ما يهتم المقاول بتوظيف الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة. تستوعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين 60-80 % من مجموع الوظائف في سوق العمل في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي)، 40 % في المغرب و 75 % في مصر و 77 % في الجزائر، 30 مليون عامل بأمريكا اللاتينية، 60 % من قوة العمل خارج القطاع الأولي بإفريقيا و من 40-66 % في آسيا¹³.

- **المساهمة في النمو الاقتصادي:** رغم انه لا توجد دراسات توضح بشكل مباشر علاقة النشاط المقاولاتي و النمو الاقتصادي إلا انه لا يمكن إهمال أن المقاولاتية تساهم في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي¹⁴ فبالإضافة لمساهمتها في الحد من البطالة فهي تساهم في استغلال الموارد و الاستخدام الأمثل للكفاءات و خلق التنوع و التكامل الاقتصادي و أيضا خلق القيمة المضافة.

- **بالنسبة للتصدير:** حسب OCDE تمثل المشاريع المقاولاتية نسبة 25-35 % من مجموع صادرات المنتجات المصنعة ما يمثل 4-5 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، 70 % من صادرات الولايات المتحدة، 12 % في دول آسيا و 55 % في تونس¹⁵ بينما في الجزائر، لم تعرف بعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجهها نحو التصدير بحكم غياب الرؤية الإستراتيجية و الكفاءة اللازمة لذلك فالجزائر تحتل المرتبة 20 إفريقيا في هذا المجال.

- **المساهمة في التنمية المحلية:** تعتبر المقاولات الصغيرة و المتوسطة أفضل سبيل لتحقيق التنمية المحلية لما تتميز به من مرونة و سهولة في التكيف مع محيطها و الاستجابة لاحتياجات كل منطقة و استغلال إمكاناتها و خصائصها مما يساهم في تحقيق نوع من التوازن الجغرافي.

- **دعم النسيج الاقتصادي و تحقيق التكامل:** و هذا من خلال دعم العلاقات و الخدمات بين المؤسسات الكبرى، الصغيرة و المتوسطة التي تشكل النسيج الاقتصادي لبلد معين عن طريق تصنيع منتجات أو تقديم خدمات تكون مكملة لإنتاج و خدمات مؤسسات أخرى (عادة ما تكون كبرى) مما سيرفع من مستوى جودة و إنتاجية و مردودية المؤسسات بفضل التحكم في التكاليف و التخصص في الإنتاج الذي تتميز به المؤسسات المقاولاتية فهي تعتبر كمصدر لتغذية المؤسسات الكبرى فمثلا تتعامل شركة "جنرال موتورز" مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتعامل شركة "رونو" الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد من هذه المؤسسات.

- **الاقتصاد غير الرسمي:** يتشكل الاقتصاد غير الرسمي عادة من قطاع المؤسسات الصغيرة و الصغيرة التي لديها فرص تنمية ممكنة إذا تم تطويرها و إدماجها في السوق الرسمي. فدعم المقاولاتية في هذا الاتجاه يمكن أن يكون فرصة جيدة لدعم الخزينة العمومية و دعم خلق فرص العمل.

- **المساهمة في الإبداع، الابتكار و نقل التكنولوجيا:** تتفوق المقاولات الصغيرة و المتوسطة على المؤسسات الكبرى كمصدر من مصادر الإبداع حيث أظهرت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية أن مردودية دولار واحد مستثمر في البحث و التطوير في مشروع مقاولاتي أكبر بـ 24 مرة من دولار مستثمر في مؤسسة كبرى¹⁶. تمثل المؤسسات الإبداعية ما بين 30-60

¹³ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تطوير إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، أعمال ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، القاهرة، 2007، ص 4.

¹⁴ VERSTREATE T., SAPORTA B., *Création d'entreprise et Entrepreneuriat*, les éditions de l'ADREG, France, 2006, page 77.

¹⁵ يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، جانفي 2005، ص 26.

¹⁶ GASSE, Y. *L'influence du milieu dans la création d'entreprises*, édition organisations et territoires, Printemps-Été 2003, Université Laval, pages : 49-56, page 49.

% من مجموع المؤسسات في دول (OCDE) حيث أن أكثر من ثلث براءات الاختراع في الوم أ يعود للمقاولين¹⁷. هذا التميز يعود أولاً لصفات المقاول من روح الإبداع، التغيير، المبادرة و المخاطرة من جهة، و من جهة أخرى، طبيعة إدارة و هيكلة المؤسسات المقاولاتية التي تتميز بالمرونة و سرعة التكيف مع المحيط و بالتالي الاستجابة لمتطلبات السوق فالمقاولاتية هي مصدر من مصادر التجديد و الابتكار و المخاطرة أكثر من المؤسسات الكبرى و هي القادرة على ردم الهوة بين المعرفة و حاجات السوق¹⁸.

4. أهم المقاربات و نظريات المقاولاتية

بدأت دراسة النشاط المقاولاتي منذ سنوات الستينات و مازال ليومنا هذا مجال البحث مفتوحاً بفضل رواده الأوائل نخص بالذكر Cantillion R. الذي اهتم بدراسة صفات المقاول، Say J.B الذي اهتم بدراسة نشاطات المقاول و كذا Schumpeter الذي اهتم بدور المقاول المبدع في النمو الاقتصادي. يمكن أن نميز أبرز التيارات التي اهتمت بهذا المجال إلى ثلاث مقاربات هي:

- **المقاربة الوصفية (l'approche descriptive):** ظهرت هذه المقاربة خلال سنوات السبعينات بفضل باحثين في علوم الاقتصاد بهدف دراسة دور المقاول في النمو الاقتصادي و هذا من خلال تفسير الظاهرة الاقتصادية بالتركيز على تحديد الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية للمقاول و كذا وصف خصائصه النفسية و سماته الشخصية و مقارنته بباقي الأعران كالمسيرين و الأجراء¹⁹. أي اهتمت هذه المقاربة بـ من هو المقاول؟. من بين أهم السمات التي تم اعتمادها: الحاجة للانجاز، الثقة بالنفس، الاستقلالية، روح القيادة... أما الوظائف فاختصرت في: منظم، منسق لموارد محدودة، مبدع، مخاطر، متفطن لفرص الأعمال... الخ.

- **المقاربة السلوكية (l'approche comportementale):** ظهرت هذه المقاربة بفضل علماء النفس و الاجتماع و هذا خلال سنوات الثمانينات بعد الانتقادات التي وجهت للمقاربة السابقة حيث حاولت سد نقائص الأولى من خلال الاهتمام بالعوامل السلوكية، الظروف الاجتماعية، الثقافية، السياسية و الاقتصادية للنشاط المقاولاتي. هذه المقاربة هدفت إلى تفسير نشاطات و سلوك المقاول وفق ظروفه و محيطه حيث اهتمت كثيراً بتأثير المحيط (لاسيما القيم، الاعتقادات و الحوافز) على اختيار الأفراد للمسار المقاولاتي خاصة أولئك الذين يتميزون بالحاجة لتحقيق الذات أين تمت صياغة السمات الشخصية من خلال التفاعل بين الفرد و البيئة. اختصاراً اهتمت هذه المقاربة بـ ماذا يقوم به المقاول؟. هذه العوامل هي أساساً: الثقافة، الخلفية الأسرية، التعليم و الخبرة و حوافز الجذب و الدفع (push & pull factors). بفضل هذه الأبحاث أصبحت المقاولاتية مجال بحث مستقل عن العلوم الأخرى.

- **المقاربة المرحلية (l'approche processuelle):** تعتبر أحدث مقاربة ظهرت منذ سنوات التسعينات بفضل باحثين في علوم التسيير. تعتمد هذه المقاربة على تفسير الظاهرة المقاولاتية من خلال تحليل المتغيرات الشخصية و المحيطية التي تشجع أو تعيق روح المقاولاتية، النشاط و السلوك المقاولاتي ضمن منظور زمني و موقفي. يعتبر Gartner أول من

¹⁷سعاد نانف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد الريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 61.

¹⁸فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 25.

¹⁹ FAYOLLE A., Introduction à l'Entrepreneuriat, édition Dunod, Paris, 2005, page 11.

استعمل مصطلح المسار لتفسير النشاط المقاولاتي كمجموعة من المراحل المترابطة و المتداخلة بالتركيز على الأبعاد الأربعة²⁰ : المحيط، الفرد، المسار و المنظمة. هذه المقاربة تهتم بـ لماذا و كيف هو تسلسل المراحل التي تؤدي إلى تقييم و استغلال فرص الأعمال من اجل خلق منظمة جديدة من طرف فرد (المقاول) الذي هو نتاج محيطه.

5. المقاولاتية و الإبداع

الإبداع أو الابتكار هو سمة من سمات المقاول فلا يمكن الحديث عن ظاهرة المقاولاتية بدون وجود إبداع. و يتعلق الامر بوجود فكرة جديدة أو إيجاد توافق جديد للعوامل الاقتصادية لإيجاد منتج مختلف عن المنافسين و يكون من البدائل المفضلة للزبائن . فالإبداع هو طريق التجديد الذي يتجسد في "توليد الأفكار التي ينتج عنها فاعلية و استغلال أفضل للعالم"²¹. كما يعرفه جواد انه: " عملية خلق أو ميلاد شيء جديد. و الإنتاج الجديد -اختراع كان أو فكرة- يجب أن يكون أصيلا، فبدون الأصالة و الحدثة لا يوجد إبداع... و يتضمن ذلك أيضا إنتاج الأفكار القديمة في ارتباطات جديدة"²². كما يعني الاستغلال التجاري الناجح لأفكار جديدة²³.

غالبا ما يتم استخدام مصطلحي الإبداع و الابتكار لنفس الغاية رغم انه هناك من الباحثين من يفرق بينهما بان الأفكار الجديدة التي لم يأتي بها منافسون آخرون تعد ابتكارا و تنفيذ هذه الأفكار يعد إبداعا²⁴.

6. الثقافة المقاولاتية

الثقافة هي "مجموعة من القيم و المعتقدات و الاتجاهات المشتركة، و السلوكيات المتوقعة التي تميز أفراد مجتمع معين، و تؤثر في الجوانب المادية و غير المادية في حياة الأفراد. و يكتسب أفراد المجتمع هذه الخصائص...من المنظمات، العائلات، المؤسسات الدينية و التعليمية"²⁵. في هذا الإطار، فان القيم الثقافية هي التي تحدد مدى تقبل و اكتساب الأفراد للقيم و السلوكيات المقاولاتية كروح المخاطرة، روح المبادرة، التغيير...الخ.

الثقافة المقاولاتية (أو الثقافة الريادية) هي "المفهوم الذي يدل على انتشار اتجاه اجتماعي إيجابي نحو المغامرة الشخصية التجارية و يساعد و يدعم النشاط الريادي". من جهة أخرى، الثقافة الريادية تنمو -جزئيا- من خلال بيئة الأعمال السائدة في المجتمع التي تحدد الخبرات التاريخية، معتقدات، اتجاهات و قيم المجتمع الحاضن لهذا المفهوم. و لذلك، تعتبر الآمال و الطموحات المستقبلية لمجالات الأعمال و للمجتمع بمعناه الواسع من الأمور المهمة في تكوين الثقافة المقاولاتية التي تتطلب توافر ثقافة تدعو و تشجع

²⁰ TOUNÈS A., *l'intention entrepreneurial : une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS*, thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Rouen, France, 2003, page 35.

²¹ مروة احمد، نسيم برهم، الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2008، ص 19.

²² نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، دار مجد الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2007، ص 179.

²³ نفس المرجع، ص 181.

²⁴ بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 53

²⁵ عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 4.

على ممارسة ريادة الأعمال، و تحفز على تعليم المجتمع مبادئ ريادة الأعمال ، و حكومة تدعم ريادة الأعمال من خلال سياستها التحفيزية²⁶.

من جهة أخرى، يمكن النظر إلى ريادة الأعمال كأداة لتغيير الثقافة في مرحلة ما و من نظام اقتصادي موجه إلى نظام اقتصادي حر أين استخدمت المقاولاتية كحل لبعض المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية. أي أن المقاولاتية تتأثر و تؤثر في ثقافة المجتمع حيث أن هناك تفاعلا متبادلا فيما بينهما.

7. روح المقاولاتية

إن توضيح مفهوم روح المقاولاتية (l'esprit d'entreprendre) يستلزم تمييزها عن مفهوم روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise). حيث تعرف روح المؤسسة بأنها "مجموعة من المواقف العامة والابجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول"، أما روح المقاولاتية فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة، فبالإضافة لذلك فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم إرادة تحريك أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير ؛ وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم توجه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشى والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة كما أن روح المقاولة تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة²⁷.

II. عموميات حول المقاول (الريادي)

المقاول، المنظم أو الريادي هي ترجمة للمصطلح الفرنسي entrepreneur حيث عرف عدة تعريفات تطورت مع التطور الزمني و ما عرفه من تغييرات ثقافية، اقتصادية، سياسية و تكنولوجية.

1. تعريف المقاول

استخدم مصطلح المقاول لأول مرة في فرنسا نهاية القرن 16 و كان يقصد به موردو الجيش ثم سمي به المتعاقدون مع النظام الملكي آنذاك لتشييد الطرق و الجسور و الحصون أي هو كل مكلف بعمل معين كمقاول صناعي و مقاول بناء. أما اليوم، فيعرف بصفة عامة انه ذلك الشخص الذي "يأخذ أو يتوسط ما بين شيئين و لديه القدرة على اخذ موقع ما بين المورد و الزبون، و كذلك القدرة على اخذ المخاطرة و العمل على تحويل الموارد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى من الإنتاجية"²⁸. بالنسبة للاقتصاديين (Cantillon, Say, Schumpeter) يتعلق الأمر بتحديد وظائفه كالمخاطرة، تحديد الفرص، تنسيق الموارد و الإبداع. حيث يعرف Say المقاول بأنه: "الشخص الذي يقوم بإنشاء وحدة لحسابه الشخصي من اجل تحقيق

²⁶ نفس المرجع، ص 8.

²⁷ محمد قوجيل، دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في تخصص علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 119.

²⁸ بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ارباح له بالمخاطر التي سيتحملها". بينما Schumpeter فيرى انه "المبدع داخل المنظمة فجوهر المقاولاتية يكمن في تحديد و استغلال فرص الأعمال"²⁹. بالنسبة للباحثين في علوم التسيير (Hoffer, Gartner, Bygrave) فإنهم يركزون على وضعية المقاول داخل المنظمة بالتركيز على ما يقوم به من خلال تحديد سلوكه و دوافعه لإنشاء وحدة جديدة. بينما لمنظمة (OCDE, 1998)، فتعرف المقاول على انه " المخاطر الذي يجمع بطريقة متناسقة و فعالة حيث يبتكر و يبدع بخلق خدمات، منتجات او طرائق جديدة على المدى الطويل من خلال تحديد أهداف و تحقيق فوائد تتجاوز التخصيص الحالي للموارد"³⁰.

الاختلاف في التعريفات للمقاول يعود لتغير دوره و سماته حسب التطور الاقتصادي الذي شهده خلال كل حقبة من الحقبات الزمنية. يمكن أن نلخص مختلف هذه التطورات في الجدول الموالي³¹:

الجدول رقم 1: تطور تعريفات المقاول من خلال التطور الاقتصادي

الزمن	التطور الاقتصادي	تعريف المقاول
في القرن 16	الرأسمالية التجارية	مفاوض مثالي، متعاقد مع الحكومات
بين القرنين 17 و 18	المجتمع التقليدي	مغامر، مضارب، مالك رؤوس أموال، مخاطر
بين القرنين 18 و 19	الرأسمالية الصناعية	منظم، مخاطر، يهدف إلى ربحه الشخصي فقط
في نهاية القرن 19	الرأسمالية التسييرية	مبتكر
نهاية القرن 20	الرأسمالية الريادية (المقاولاتية)	أهمل من طرف الدراسات الاقتصادية و حل المسير محله
بداية القرن 21	الرأسمالية اللوجستية (عصر NTIC)	مقتنص لفرص الأعمال، مبدع
الى يومنا هذا		يتميز بكل الخصائص السابقة بالإضافة إلى بحثه على خلق منصب عمل خاص به

المصادر: من إعداد الأستاذة الباحثة

2. السمات الشخصية و صفات المقاول

رواد الأعمال (المقاولون) يأتون من خلفيات و مجالات علمية متعددة و مختلف البيئات الأسرية و الخبرات العلمية و المهنية إلا انه هناك عدة سمات شخصية تميزهم عن غيرهم أهمها:

- الحاجة للإنجاز: تعتبر أقدم و ابرز سمات المقاول الذي يتميز بحاجة عالية إلى الانجاز فهو يفضل أن يكون مسؤولا عن حل المشاكل و تحديد أهدافه الخاصة و تحقيقها من خلال جهوده الذاتية مع تحمل مخاطر معتدلة.
- التحكم الذاتي: يقصد بذلك تقييم الفرد لدرجة سيطرته على أحداث حياته فنجد سيطرة داخلية أو خارجية: السيطرة الداخلية تعني أن الفرد لديه شعور بأنه يمكن أن يؤثر على ما يحدث له أما العكس فيعني السيطرة الخارجية حيث يتميز المقاول بالتحكم الذاتي (الداخلي) الذي يشجعه على المبادرة.

²⁹ LEGHIMA A., MEGUELTI S., *Le profil de l'entrepreneur comme facteur de succès des entreprises nouvellement créées*, Colloque International : « Création d'entreprises et territoires », centre universitaire Tamanrasset, 03 et 04 Décembre 2006, page 4.

³⁰ OCDE, *Stimuler l'esprit d'entreprise*, Edition OCDE, Paris, 1998.

³¹ Résumé à partir de : TOUNES A., FAYOLLE A., *l'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur*, La Revue des Sciences de Gestion, p. 17-30, n°220-221, Vol. 4, Paris, 2006 & VERSTREATE T., op.cit, pages 67-73.

- الميل إلى تحمل المخاطر: إنشاء شركة يعني قبول مخاطر بدرجة معتدلة و هي³²:
 - مخاطر مالية: بسبب تعبئته لكل أصوله ففي حالة الخسارة عليه تسديد ديون قد تكون لسنوات طويلة.
 - مخاطر مهنية: بسبب ترك الفرص الحالية للتوظيف دون معرفة ما سيجمله المستقبل و بالتالي مواجهة المجهول في حالة الفشل.
 - مخاطر عائلية: خاصة خلال السنوات الأولى حيث سيكرس المقاول جل وقته و موارده للمشروع على حساب عائلته.
 - مخاطر نفسية: الالتزام الشخصي للمقاول اتجاه مشروعه يعني انه سيحدد نفسه بالمشروع فالنجاح السريع أو الفشل سيؤثر على نفسيته و قد يترك أثارا لا تمحى.
 - التفاؤل الريادي: و هو وجهة نظر داخلية لاحتمالية نجاح المشروع. هذه السمة ترتبط بالاعتقاد بالفاعلية الذاتية لتحقيق الأهداف.
 - الابتكار (créativité): و هو عنصر مهم جدا في تحديد الفرص و استغلالها خاصة بالنسبة للمقاولين غير المحاطين بشبكات العلاقات.
- يمكن إضافة صفات أخرى نلخصها في الجدول الموالي الذي يضم 42 صفة تميز المقاول³³:

الجدول رقم 2: الخصائص و السمات المميزة لرواد الأعمال

الثقة بالنفس	المثالية	القدرة على المبادرة	تقبل الاقتراحات و الانتقادات	التعاون	القدرة على التخيل	الدافعية
المثابرة و التصميم	الحاجة إلى الانجاز	المرونة	كفاءة استخدام الوقت	التوجه بالربح	القدرة على الإدراك	الالتزام
الاجتهاد و النشاط	تعدد المعارف و المهارات	الذكاء	القدرة على صناعة القرارات	القدرة على التعلم من الأخطاء	القدرة على التعامل مع المواقف الغامضة	القدرة على منح الثقة للآخرين
سعة الخيلة و الدهاء	القدرة على الإبداع	التوجه بالأهداف	تحمل المسؤولية	الإحساس بالقوة	الجرأة و الشجاعة	الإحساس بالآخرين
القدرة على تحمل المخاطر المحسوبة	القدرة على التأثير في الآخرين	الاستجابة الايجابية للتحديات	الحكمة و البصيرة	الشخصية الودودة	القدرة على الكفاح	الأمانة
القيادة	القدرة على التكيف و الانسجام مع الآخرين	الاستقلالية	الدقة	الغور و الاعتزاز بالنفس	القدرة على الاستمتاع بالحياة	النضج و التوازن النفسي

المصدر: Kuratko & Hodgetts, 2004

3. مهارات المقاول

³² HERNANDEZ E .M., op.cit, page 64.

³³ عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 106.

يتوقف نجاح أي مشروع على كفاءة و مهارات المقاول التي نقصد بها القدرة على تنفيذ ناجح لمهام معينة مرتبطة بمشروع معين حيث أصبحت المقاولاتية مهنة مستقلة تحتاج إلى كفاءات خاصة يحتاجها المقاول في كل مرحلة من مراحل مساره. يمكن تقسيم هذه المهارات إلى أربع أقسام³⁴:

- **المهارات الإدارية النموذجية:** يتعلق الأمر بوجود رؤية مستقبلية، مهارات حل المشاكل، مهارات تنظيمية، اتخاذ القرار، الاتصال و تحمل المسؤولية.
- **المهارات الاجتماعية:** القدرة على الاستماع، معرفة تفويض الصلاحيات، معرفة كيفية البناء و الاستفادة من الشبكة و العلاقات الإنسانية (مهارات التعاون و العمل الجماعي).
- **المهارات الشخصية:** الثقة بالنفس، التحفيز، الطاقة، القدرة على التحمل و الثبات و القدرات الذهنية.
- **المهارات الريادية النموذجية:** خاصة روح المبادرة، الإبداع و الابتكار، التصميم و المثابرة و كذا تحمل المخاطر.

4. دوافع و حوافز المقاول

يؤخذ مفهوم التحفيز أو الدافع في بعد تفاعلي بين المحددات الفردية للمقاول و محددات بيئته و يتعلق الأمر بثقل القوى الداخلية و/أو الخارجية في تحريك، توجيه و تحديد مدى شدة و استمرارية سلوك معين للمقاول. هذا المفهوم، يجب أن يضم أربع خصائص تشمل تأثير الانطلاق (من حالة ثابتة إلى حالة ديناميكية)، تأثير الاتجاه نحو سلوك معين، تأثير الشدة و الاستمرارية³⁵. يمكن أن نميز بين دوافع ايجابية و سلبية كالتالي:

- الدوافع الايجابية: و هي³⁶:

توافر رأس المال	الرغبة في تحقيق عائد مادي مرتفع	تشجيع الدولة
وجود فكرة مشروع	حب المغامرة	تحقيق الذات
الرغبة في الاستقلال	تشجيع الأهل	

- الدوافع السلبية و هي تشمل عادة:

- سوء الظروف المرتبطة بالعمل في المجال الوظيفي كعدم امتلاك فرصة للترقية في العمل الحالي.
- عدم الرضا عن العمل الحالي
- المعاناة من البطالة أو التسريح من العمل
- عدم الرغبة في العمل في وظيفة حكومية أو خاصة
- التغلب على الظروف المحيطة لوجود جو غير مناسب في العمل

³⁴ CHAKIR A., *Pédagogie Entrepreneuriale : un levier pour le développement des compétences entrepreneuriales*, Rapport pour l'équipe de recherche en entrepreneuriat et de PME (EREPM), Maroc, 2006, page 32.

³⁵ FABERS P., *Les Motivations du chercheur entreprenant* in VERSTREATE T., *la création d'entreprise par les chercheurs publics*, Rapport pour le centre national de la recherche scientifique, France, Janvier 2003, page 233.

³⁶ هالة محمد لبيب عنيد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

خلاصة

حاولنا من خلال هذه المحاضرة الأولى شرح أهم المصطلحات المتعلقة بالمقاولاتية و المقاول حيث أظهرنا كيف أن المقاولاتية تعتبر ظاهرة متشعبة مما يصعب إيجاد تعريف موحد لها و اعتماد عدة مقاربات لتفسيرها خاصة الوصفية، السلوكية و المرحلية بالإضافة إلى تعدد أشكالها التي تختلف حسب طبيعة التأسيس، حجم المؤسسة، الهدف من الإنشاء، درجة الإبداع و طبيعة المقاول.

إلا أن المتفق عليه أنها تشمل عادة المقاول، إنشاء مؤسسة، تفاعل المحيط و كذا ضرورة وجود عنصر الإبداع و روح المقاولاتية حتى تساهم فعلا في التنمية الاقتصادية لمختلف الدول من خلال إنشاء مناصب عمل، المساهمة في النمو الاقتصادي، التصدير، التنمية المحلية، دعم النسيج الاقتصادي، تحويل التكنولوجيا... الخ.

في الأخير، يعتبر المقاول الفاعل الأساسي في الظاهرة لما يتميز به من صفات و سمات شخصية خاصة الحاجة إلى الانجاز، المخاطرة، المبادرة و الابتكار و كذا بفضل مهاراته المختلفة سواء كانت مهارات إدارية، اجتماعية، شخصية أو مقاولاتية و هذا مهما كانت دوافعه للاتجاه نحو المقاولاتية ايجابية كانت أو سلبية.

رغم الدور الأساسي للمقاول و أهميته، إلا انه يكاد يكون مستحيلا في العصر الحالي أن ينجز مختلف نشاطاته دون وجود دعم و مرافقة يوفرها له محيطه و هذا هو موضوع المحاضرة التالية.

المحاضرة الثانية: عموميات حول مفهوم دعم المقاولاتية

- .I تعريف مجال دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية
- .II أهمية آليات دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية
- .III الدعم خلال المسار المقاولاتي
 - 1. تحويل الفكرة إلى فرصة عمل
 - 2. دعم المقاول على تسيير المخاطر
 - 3. مساعدة المقاول على تصميم رؤية إستراتيجية
 - 4. دعم المقاول على تصميم مخطط الأعمال

تمهيد

إن ريادة الأعمال لا تعتمد فقط على صفات و مهارات المقاول و لكن أيضا على البيئة التي تحتضنه و تؤثر على جميع مراحل مساره. هنا، يمكن أن نتصور أن كل عناصر هذا المحيط نستطيع أن نجعلها في إطار متناسق و متماسك من خلال هيئات الدعم و المرافقة. حيث عرف مجال دعم و مرافقة المقاولين تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نظرا للحاجة المتزايدة للاقتصاد و المجتمع للمشاريع المقاولاتية فأصبح من النادر اليوم أن يقوم المقاول بإنشاء مؤسسته دون الحصول على أي شكل من أشكال الدعم و المرافقة.

بعد دراستنا في المحاضرة السابقة للمفاهيم الأساسية حول المقاولاتية و المقاول، تهدف هذه المحاضرة الثانية إلى عرض و دراسة مجال دعم المقاولاتية من خلال تعريف هذا المجال و ظروف تطوره، . إظهار أهميته سواء بالنسبة للمقاول أو الاقتصاد بصفة عامة ثم سنحاول في الجزء الثالث عرض سيورة الدعم و توافقه مع كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي.

I. تعريف مجال دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية

مع مفهوم الدعم، غالبا ما نربط المصطلحات التالية: تشجيع، مساعدة و مرافقة. عموما يستخدم مصطلح الدعم و المرافقة من قبل الباحثين لتحديد مختلف آليات مساعدة المقاول خلال مختلف مراحل إنشاء و تطوير المؤسسة.

مفهوم الدعم لريادة الأعمال يشير إلى مجموعة أدوات المساعدة التي تتخذ أشكالا متعددة تبعا لهدف و توقيت هذا الدعم. في المقام الأول، كان الدعم لريادة الأعمال في شكل قروض وإعانات تهدف إلى زيادة عدد الشركات المستحدثة، ثم وضعت للحد من معدل فشل الشركات بالاعتماد على آليات رصد التقدم المحرز في المشروع. حاليا، تركز آليات الدعم على تكوين المقاولين وتعزيز إجراءات المتابعة من خلال أجهزة الدعم و المرافقة، التكوين، الحاضنات، برامج التوجيه، الشبكات، القروض مخفضة الفوائد، الإعانات والضمانات وتسهيل الإجراءات التنظيمية¹.

بينما مفهوم المرافقة فكما يعرفها Letwski André فهي "محاولة لتجنيد الهياكل و الاتصالات و الوقت من اجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تواجه المؤسسة و محاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المقاول"² حيث تقدم له هذه الهياكل عدة خدمات أبرزها: الاستقبال، التوجيه، هيكل المشروع، الكفالة، متابعة المؤسسة و إقامة تظاهرات مختلفة متعلقة بالمقاولين كالنوادي و المعارض.

¹ NKAKLEU, R. & ONGODO, M.F.; *Influence des structures d'accompagnement sur les pratiques de gestion de 250 PME/PE camerounaises en phase de démarrage*, Colloque International sur la Vulnérabilité des TPE/PME dans un environnement mondialisé, 27 au 29 Mai, Québec, 2009, page 4.

² MARBACH C., *L'appui à la création de PME : Point de vue du créateur*, in : Regard sur les PME, Agence des PME, 1ère édition, N° 02, Janvier 2003, page 43.

أما ما يميز المرافقة عن الدعم بصفة عامة فهي كون الأولى عبارة عن علاقة شخصية بين المرافق و المقاول. من خلال هذه العلاقة سيتعلم المقاول و ينمي مهاراته مما سيسمح له بتجسيد مشروعه في أحسن الظروف³. فالمرافق سيمرن المقاول عن كيفية ممارسة وظيفته الجديدة (ريادة الأعمال) و استيعاب مختلف احتياجاته في كل مجالات تسيير و إدارة مشروعه⁴ كما يؤكد ذلك Fayolle : "المرافقة هي ممارسة لمساعدة الأفراد على إنشاء مؤسساتهم حيث تقوم على وجود علاقات اجتماعية بين صاحب المشروع و المرافق خلال فترة زمنية محددة تمكن المقاول من تحقيق تدريبات متعددة و الحصول على موارد مفيدة لتطوير مهاراته و تجسيد مشروعه على ارض الواقع. أي متابعة مالية، شخصية و تسييرية لمدة معينة"⁵. ركز الباحث في هذا التعريف على العناصر التالية:

- مدة المرافقة (قد تستمر لسنوات)
- تردد العلاقة بين المرافق و المقاول
- الأثر الايجابي الذي سيحصل عليه المقاول

فأي مرافقة يجب أن تحتوي على الخصائص التالية: تسجيل المدة والوقت، تواتر العلاقات بين المقاول و المرافق، اعتماد إيقاع منتظم، وتفرد العلاقة و التي يجب أن تكون علاقة تقاربية، ضرورة التعديل حسب كل موقف و اعتبار كل مقاول حالة خاصة⁶.

من جهة أخرى، يتميز مجال دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية بتعدد الفاعلين من جهة و تنوع أشكال الدعم و الآليات من جهة أخرى. إلا انه ما يميزها أنها تدمج عدة وسطاء و مصدر للعديد من المساعدات. يبقى أن السلطات العمومية هي الفاعل الرئيسي في مجال الدعم و المرافقة من خلال إعداد و تنسيق مختلف الآليات. هذه الآليات قد تكون ذات طبيعة سياسية كالدعم المالي (المنح، الإعانات، القروض) و تنظيمية (ضمانات، المكاتب الموحدة، تخفيف الإجراءات)، جبائية (إعفاءات ضريبية، إقامة المناطق الحرة)، لوجيستية (حاضنات، حظائر تكنولوجية) و هذا من خلال مختلف هيئات و أجهزة الدعم و المرافقة.

II. أهمية آليات دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية

غالباً ما يتم تقديم المرافقة باعتبارها واحدة من عوامل نجاح إنشاء، متابعة و تطوير المؤسسات، فالبلدان التي تتمتع بأعلى كثافة مقاولاتية هي نفسها البلدان حيث تكون المرافقة الأولية أكثر تطوراً⁷. من جهة أخرى، تثبت الإحصاءات في العديد من الدول نجاح المؤسسات التي خضعت للمرافقة مقارنة بتلك التي لم تستفد منها. مثلاً، في الاتحاد الأوروبي نجحت 88% من المؤسسات التي انشأت في إطار الحاضنات مقارنة بـ 50% من المؤسسات التي انشأت خارجها.

³ BAYAD, M. & UK, N., *La communauté de pratique comme un outil d'accompagnement en entrepreneuriat*, in SCHMITT C., *regards sur l'évolution des pratiques entrepreneuriales*, édition Presses de l'Université de Québec, 2008, page 48.

⁴ LEGER-JARNIOU C., *Accompagnement des créateurs d'entreprise : regard critique et propositions*, revue marché et organisations, pages 73-97, N° 6, V° 1, L'Harmattan, Paris, 2008, page 91.

⁵ CUZIN, R. et FAYOLLE, A.; *Quel appui à la création d'entreprises ?*, l'Expansion Management Review, Mars, Paris, 2006, P. 91.

⁶ BEN MAHMOUD-JOUINI S., et al., *La recherche-accompagnement : entre accompagnement et recherche-intervention*, *Revue de l'Entrepreneuriat*, Vol. 9, P. 56-75, Lille, 2010, P. 50.

⁷ CUZIN, R. et FAYOLLE, A.; *op.cit*, P. 91.

كانت المرافقة في البداية عبارة عن دعم مالي فقط من خلال منح القروض لإنشاء المؤسسات من طرف الإدارات المحلية و غرف التجارة أين كان الهدف الأساسي هو زيادة عدد المؤسسات المنشأة. بعد ذلك، و نتيجة لفشل العديد من المؤسسات المنشأة ظهر شكل جديد من الدعم و المرافقة للبحث عن أسباب هذا الفشل أين ارتكزت المرافقة في هذه الفترة على آليات المتابعة التي أدت فيما بعد إلى تطوير برامج التكوين في مجال المقاولاتية، كيفية اختيار المشروع، صفات المقاول الناجح، إدارة المشاريع... الخ. مما أدى إلى تطور مختلف أشكال الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا. أما اليوم، التركيز منصب على مرافقة المشاريع الابتكارية و الإبداعية خاصة التكنولوجية منها.

تظهر أهمية الدعم و المرافقة في مدى الاستجابة إلى احتياجات المقاول حيث تعمل هيئات الدعم و المرافقة دائما على تحقيق الأهداف التالية⁸:

- التحقق من مدى موثاقة المشروع مع شخصية المقاول فيما يتعلق بمهاراته، خبرته، مدى دعم محيطه للمشروع و من جهة أخرى، أهمية المشروع بحد ذاته.
- تطوير رأس المال الاجتماعي للمقاول لضمان استمرارية المشروع.
- إدماج المقاول في شبكة علاقات مع الشركاء التجاريين و الماليين و مختلف الهيئات.

و بالتالي، أصبحت المرافقة كجزء من النهج التوجيهي لتجسيد أي مشروع نظرا لأثاره الإيجابية على المقاول و الاقتصاد.

- بالنسبة للاقتصاد، يرتبط مجال الدعم و المرافقة ارتباطا وثيقا بإرادة السلطات العمومية فيما يخص سياساتها الاقتصادية التي تهدف إلى التنمية من خلال الآليات والهيكل المختلفة و عليه، تظهر هذه الأهمية في:

- المساهمة في زيادة عدد المؤسسات المنشأة.
- تخفيض معدل وفيات المؤسسات المنشأة و بالتالي رفع معدل نجاح المشروع.
- دعم النسيج الاقتصادي و تحقيق التكامل فيه.
- امتصاص البطالة كون وجود الدعم و المرافقة يشكل دافعا و حافزا للأفراد من أجل إنشاء المشاريع.
- تطوير بعض القطاعات الاقتصادية عند توجيه الدعم إليها.
- تحقيق التنمية المحلية للمناطق التي تركز الدولة على توجيه الدعم إليها.

⁸ FERRATON C., VALLAT D., *Economie sociale et solidaire et création d'activité en Rhône-Alpes : Financement et accompagnement de projets*, rapport de synthèse à la DIESES MIRE, Centre Walras, Paris, 2003, P. 73.

- بالنسبة للمقاول، النتائج الايجابية نلخصها في كون المرافقة ضرورية لغالبيتهم حيث تمكنهم من:

- تذليل العقبات و المساعدة على حل المشاكل التي تظهر أثناء عملية الإنشاء.
- الحصول على التوجيه و الاستشارة الضرورية لاتخاذ قرارات صحيحة و بالتالي الرفع من حظوظ نجاحهم.
- الحصول على الخبرة التي تجنبهم أخطاء المبتدئين و بالتالي خفض نسب المخاطرة.
- الحصول على الوسائل والمعرفة والمهارات والصفات الريادية اللازمة لممارسة وظيفة ريادة الأعمال.
- تطوير إمكانياتهم، إدارتهم، والتواصل مع الشركاء الخارجيين مما يسهل إطلاق نشاطهم واقعيًا.
- وجود الدعم و المرافقة هو حافز كافٍ لتجسيد مشروع معين.
- الحصول على مختلف أشكال الدعم كالتمويل التي من شأنها تحقيق المشروع.
- الحصول على دفع و دعم معنوي هام لاستكمال المسار المقاولاتي.

III. الدعم خلال المسار المقاولاتي

خلال كل مرحلة من المسار المقاولاتي يحتاج المقاول في كل مرة إلى مرافقة مخصصة و أعوان معينين لتلبية احتياجات كل مرحلة⁹. هذا المسار يبدأ من الفكرة التي يجب أولاً أن يجدها المقاول ثم يحولها إلى فرصة عمل يمكن تجسيدها في الواقع إذا استطاع المقاول تحديد عرضه، زبائنه، موارده المالية... الخ التي سيلخصها في شكل مخطط أعمال.

1. تحويل الفكرة إلى فرصة عمل

يعتبر تحويل الفكرة إلى فرصة عمل العامل الحاكم في عملية خلق و انطلاق المشروعات الجديدة فالأفكار المبدئية للمشروعات تستغرق وقتاً حتى تتشكل و تبلور و تخضع للبحث و الدراسة¹⁰، حيث هناك أفكار تتعلق بالأسواق الجديدة، تتعلق بأساليب تكنولوجيا حديثة و بمنافع جديدة¹¹ يمكن أن يحصل عليها المقاول من مصادر مختلفة مثل:

- الخبرات الشخصية و المهنية
- الهوايات و الاهتمامات الشخصية
- الاكتشافات المفاجئة (المصادفة)
- الاطلاع على مختلف الأبحاث و الدراسات
- تقليد أفكار ناجحة أخرى أو مقاولين آخرين
- الاعتماد على الابتكارات و الاختراعات
- السفر و تغيير المحيط الروتيني

⁹ MASMOUDI M. R., *Etude exploratoire des processus et des modèles d'incubation en entrepreneuriat : Cas des pépinières tunisiennes*, Thèse de Doctorat en Science de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, Toulon, 2007, page 54.

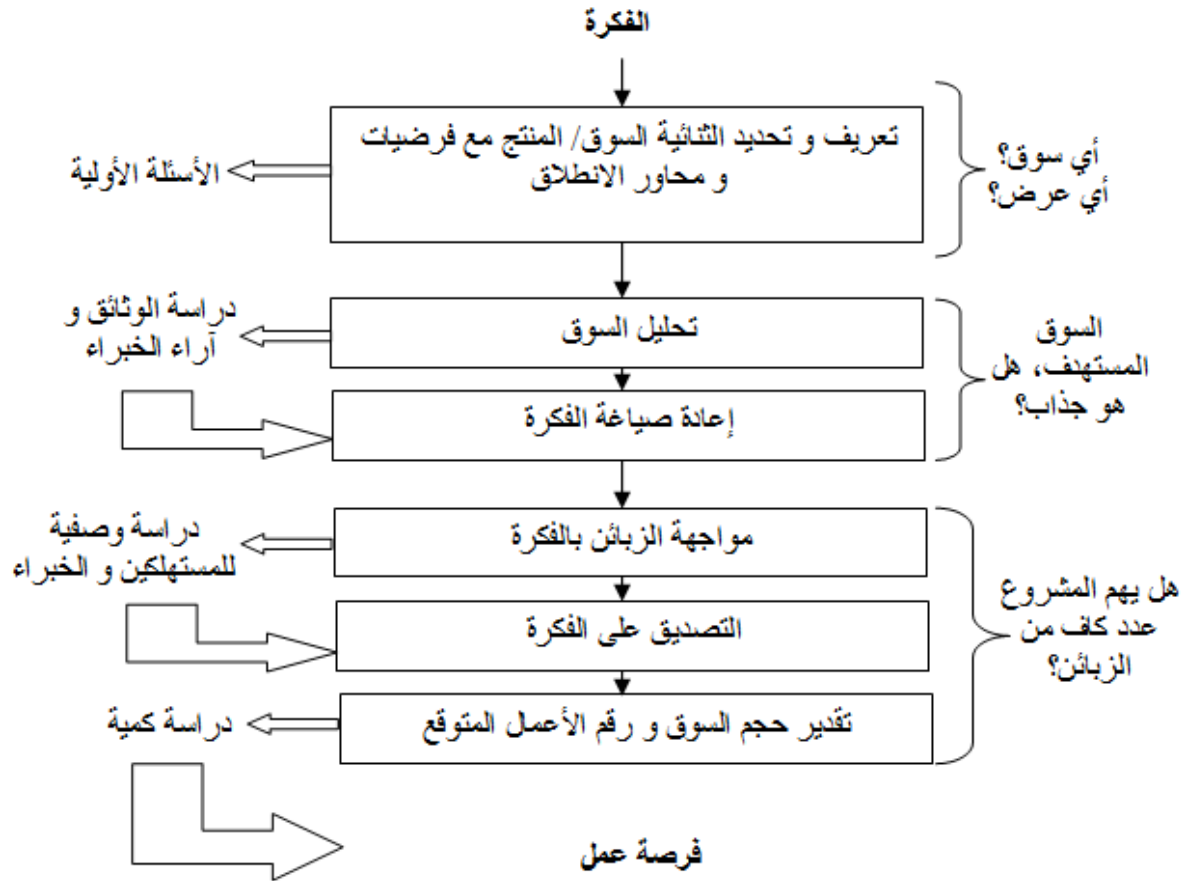
¹⁰ عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 154.

¹¹ نفس المرجع، ص 156.

- اقتراحات المحيط من عائلة، أصدقاء، أقارب أو مهنيين آخرين.
- تحديد طلب غير مشبع لدى زبائن معينين
- تصور حلول لمشاكل معينة...الخ.

إلا أنه، وجود فكرة المشروع لا يعني وجود فرصة عمل. فالفكرة تتحول إلى فرصة عمل فقط إذا كان هناك طلب فعلي (يمكن تحصيله) و اكتشاف هذه الفرصة يحتاج إلى كفاءات ليست بالضرورة أن تكون متوفرة عند المقاول بسبب ضعف معرفته، معلوماته و علاقاته. لكن، مع أن هذه المرحلة مهمة جدا إلا أنها لم تحظى بعد بالاهتمام الكافي من طرف هيئات الدعم و المرافقة رغم كون العديد من المقاولين يريدون إنشاء مؤسسة لكن يجهلون أي فرصة عمل يجب استغلالها. فمثلا، في فرنسا، 10 % فقط من هيئات الدعم من تجعل من تحديد فرص الأعمال كمحور أولي للدعم الذي تقدمه¹².

الشكل رقم 1: من الفكرة إلى فرصة عمل: مراحل دراسة السوق



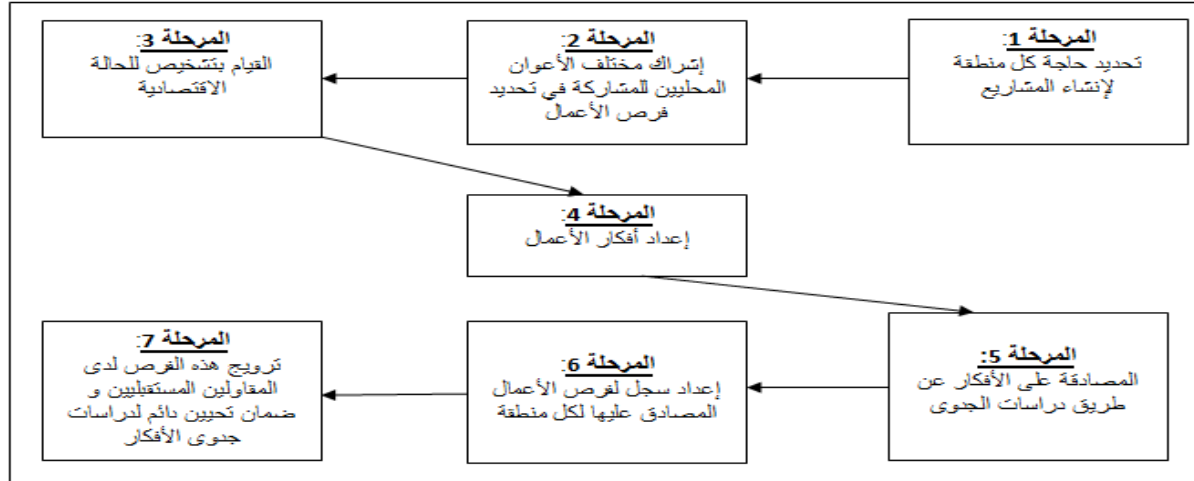
Source : KREMER Florence, 2010¹³

¹² TREMBLAY M., L'identification collective d'opportunité in SCHMITT C., op.cit, page 161.

¹³ VERSTRAETE T., le processus de mise au point d'un projet Entrepreneurial, séminaire TV entrepreneuriat, édition ADREG, Paris, Décembre 2010.

في هذا الإطار، من الممكن إنشاء بنك معلومات لفرص الأعمال حسب قطاع معين أو منطقة معينة من طرف خبراء من ميادين عدة ¹⁴ أين يقترح Schumitt مخططاً للآليات التي تمكن من تحديد فرص الأعمال نوضحها في الشكل التالي ¹⁵:

الشكل رقم 2: مراحل الآليات المساعدة على تحديد فرص الأعمال



Source : Schumitt C. op.cit, 2008, page 166

2. دعم المقاول على تسيير المخاطر

المخاطرة دائماً موجودة مما يعرف مسار المقاول، تحوي هذه المخاطر على مخاطر تجارية، تكنولوجية، تنفيذية، إدارية، مالية و مخاطر متعلقة بشخصية المقاول، مهاراته، أهدافه و رغبته في تفويض الصلاحيات ¹⁶. من أجل ذلك، تظهر أهمية تسيير المخاطر التي أصبحت كآلية جديدة لدعم المقاولين. في هذا الإطار، يقترح JOSEE نموذجاً لتشخيص المخاطر من أجل مساعدة المقاول على تحديد أسبابها و آثارها.

الجدول رقم 3: تحديد الأشكال الأساسية للمخاطر

مصدر المخاطر	طبيعة الخطر	آثار الخطر
ذكاء الأعمال، الإبداع، البحث و التطوير، دراسة السوق... الخ	مخاطر تجارية	المبيعات
اليقظة التكنولوجية، الاستثمار في هيئات الإنتاج، تكوين اليد العاملة، التموين و النشاطات اللوجيستية... الخ	مخاطر تكنولوجية و فنية	تكلفة المبيعات
تكوين اليد العاملة، وسائل التسيير و المراقبة، سياسة التسيير المالي... الخ.	مخاطر تسييرية	مصاريف البيع و التسيير
كفاءة اليد العاملة، القدرة على الوفاء بالالتزامات، توفير الأصول كضمانات... الخ	مخاطر مالية	مصاريف مالية
Σ	مخاطر تنظيمية	الربح الصافي

Source : JOSEE S. P., op.cit, page 218

¹⁴ TREMBLAY M., op.cit, 2008, page 161.

¹⁵ SCHUMITT C. SCHMITT C., regards sur l'évolution des pratiques entrepreneuriales, édition Presses de l'Université de Québec, 2008, page 166.

¹⁶ JOSEE S. P., La gestion des risques : une pratique de gestion de plus en plus nécessaire pour protéger sa compétitivité in SCHMITT C., op.cit, page 212.

عند تحديد عوامل المخاطرة، يجب بعدها قياس أهميتها سواء لقبولها كما هي أو رفضها، مراقبتها أو تغييرها بإعادة تحديد نشاطات المشروع.

3. مساعدة المقاول على تصميم رؤية إستراتيجية

الرؤية الإستراتيجية هي عنصر مهم في المسار المقاولاتي فإدراك هذه الرؤية يساعد على توجيهه و إنجاح المشروع. بالنسبة لـ Filion "الرؤية هي صورة متوقعة عن المستقبل: المكانة التي يمكن أن نحتلها مستقبلا من خلال المنتجات في السوق و كذا صورة عن المنظمة الواجب إقامتها لتحقيق هذه الهدف"¹⁷. من بين الوسائل المساعدة على تصميم الرؤية الإستراتيجية هي دراسة السوق، مخطط التمويل، مخطط الأعمال...الخ.

آليات الدعم في هذه المرحلة يجب أن تمكن من مساعدة الأفراد على تصور رؤية معينة، تطويرها، تحويلها و مشاركتها من اجل ضمان استمراريتها و هذا بالمساعدة على الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهو المشروع؟: تعريف المشروع
- لماذا هذا المشروع؟: لأي هدف انشأ المشروع
- في أي محيط سيعمل هذا المشروع؟ هل كل عناصر المحيط السياسي، القانوني، الثقافي، الجغرافي... ملائمة لنشاطات المقاول.
- أي تاريخ لهذا المشروع؟ إحلال قرارات المقاول نسبة إلى 3 فترات: الماضي، الحاضر و المستقبل، أي، رؤية ديناميكية للمشروع.

بعد الإجابة على مختلف هذه التساؤلات، يتمكن المقاول من تحديد احتياجات المشروع المالية، البشرية، التقنية...الخ. و انجاز آلية مخطط الأعمال الذي يلخص مختلف المعلومات الضرورية و استعماله للتداول مع مختلف المتعاملين مع المشروع.

4. دعم المقاول على تصميم مخطط الأعمال

حسب (Robert D. Histrich, 2002)، مخطط الأعمال يصف كل العوامل الداخلية و الخارجية و الاستراتيجية و الاستراتيجية الملائمة لبدء مخاطر جديدة¹⁸. و يسعى مخطط الأعمال إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: أين نحن الآن؟ أين سنذهب؟ و كيف الوصول؟. فمخطط الأعمال هو مصطلح، وسيلة و وثيقة معدة بهدف توضيح المشروع و كذا وسيلة للدعم و المرافقة. بالنسبة لهيئات الدعم، يعتبر مخطط الأعمال مرجع لمساعدة المقاول من خلال اختبار قوة الفكرة، إثبات مردودية المشروع و إثبات احتياجات تمويل إطلاق و تطوير المشروع بما انه يحوي على دراسة السوق التي تبين الحجم التقديري للمبيعات¹⁹ و يتعلق الأمر بـ:

¹⁷SCHMITT C., BOURGUIBA M., aider l'entrepreneur à concevoir une vision, in SCHMITT C., op.cit, page 176.

¹⁸بلال خف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

- تحليل المعطيات الاجتماعية و الاقتصادية للمحيط
- دراسة المنافسة (نقاط الضعف و القوة)
- دراسة المستهلكين (تحديد احتياجاتهم)
- دراسة المنتج و تحديد سعره
- دراسة كيفية التوزيع

الجدول رقم 4: تقديم ملخص لمخطط الأعمال

أجزاء مخطط الأعمال	العناصر الواجب تفصيلها من قبل المقاول
تقديم المشروع	مهمة المؤسسة، الأهداف المحددة، ملائمة المنتج مع السوق، أجندة العمليات
تقديم فريق العمل	خبرة الفريق، إستراتيجية الفريق، توزيع رأس المال حسب المالكين، الهيكل التنظيمي
الإعدادات التجارية	تحليل السوق، تقييم السوق المستقبلي، تحليل المنافسة
الإعدادات المالي	فرضيات الانطلاق، عتبة المردودية، جدول حسابات النتائج المتوقع، مخطط التمويل التقديري، مخطط الخزينة
الإعدادات القانوني	تقديم و تفسير الشكل القانوني المختار
ملخص	إعادة العناصر السابقة بدقة، تركيز و اختصار

Source : LEGER-JARNIO C., 2011

في الأخير، يعكس مخطط الأعمال أهداف المشروع، الاستراتيجيات التي سوف تستخدم لتحقيق هذه الأهداف، الطريقة التي يمكن استخدامها للتصدي للمشاكل التي يمكن أن تظهر و تعيق مسار المقاول، الهيكل التنظيمي للمنظمة و أخيرا، مقدار رأس المال الضروري لتمويل المشروع²⁰ فهو في نفس الوقت وسيلة للتخطيط، مرشد للمقاول و كذا وسيلة للتواصل و إقناع الأطراف الأخرى.

خلاصة

أظهرنا من خلال هذه المحاضرة أهمية دعم المقاولاتية بفضل ما تجمعه من عدة فاعلين من جهة و تنوع أشكال الدعم و آلياته من جهة أخرى حيث أضحت كجزء أساسي من النهج التوجيهي لتجسيد أي مشروع نظرا لأثار الدعم و المرافقة الايجابية على المقاول و الاقتصاد ككل و هذا من خلال التدخل في كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي حتى تستجيب لاحتياجات المقاول الخاصة بكل مرحلة انطلاقا من دعمه لتحويل فكرة مشروعه إلى فرصة عمل ذات جدوى اقتصادية يمكن تجسيدها في الواقع ثم مساعدته و مرافقته من اجل تسيير مختلف مخاطر المشروع مما سيساعده على تصميم رؤية إستراتيجية لمشروعه يلخصها في شكل مخطط أعمال الذي يعتبر كوسيلة للتخطيط و توجيه المقاول و كذا وسيلة للتواصل و التفاوض مع مختلف الأطراف الذين سيتعامل معهم.

¹⁹ LEGER-JARNIO C., étude de marché : comment la réussir pour construire son business model, édition Dunos, Paris, 2011, page 38.

²⁰ فايز جمعة صالح، عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 323.

المحاضرة الثالثة : أشكال و آليات دعم المؤسسات المقاولاتية

I. الدعم المالي

1. أشكال الدعم المالي
2. مصادر الدعم المالي
3. الدعم المالي حسب مراحل إنشاء المؤسسة
4. الدعم المالي في الجزائر

II. الدعم عن طريق التعليم و التكوين

1. تعريف تعليم المقاولاتية
2. طرق و مناهج تعليم المقاولاتية
3. أهداف تعليم المقاولاتية
4. تعليم المقاولاتية في الجزائر

III. الأقطاب التنافسية: و العناقيد الصناعية

IV. الدعم عن طريق المرافقة

1. أهداف المرافقة
2. مراحل المرافقة المقاولاتية

V. أشكال مرافقة المؤسسات المقاولاتية

1. الإرشاد
2. التدريب
3. مشاتل المؤسسات:
4. الحاضنات

تمهيد

زاد الاهتمام بدراسة و بحث مجال دعم و مرافقة المشاريع المقاولاتية في السنوات الأخيرة رغم أن أساليب و آليات الدعم ظهرت منذ زمن بعيد و بالضبط في سنوات الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في هذا المجال أين ظهرت التدابير الأولى للمرافقة حين اصدر قانون دستوري سنة 1953 يلزم الحكومة بمساعدة و حماية المؤسسات الصغيرة من اجل منافسة عادلة مع المؤسسات الكبرى و نتيجة لذلك تم تجسيد عدة برامج لتطوير كفاءة المؤسسات الصغيرة، و تقديم المعلومات و الإرشاد لها. ثم تطور هذا المجال في أوروبا بين سنوات السبعينات و الثمانينات. في الآونة الأخيرة، جميع البلدان الناشئة اتجهت لتطوير مجال دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية.

يمكن أن يأخذ الدعم أشكال متعددة حسب المصدر (الدولة، الهيئات المحلية، مرافقون خواص، منظمات دولية، منظمات غير حكومية...)، الطبيعة (قوانين، تكوين، تسيير، تمويل...)، مستوى التدخل، المدة، القطاع الذي نهتم به... الخ. مختلف هذه الآليات ستؤثر على قرارات، سلوكات، مهارات و دوافع الأفراد في المجتمع حتى يصبحوا مقاولين و الأهم مقاولين ناجحين. تتناول هذه المحاضرة الثالثة أهم أشكال و أنماط الدعم و التي تتمثل أساسا في الدعم المالي، التكوين و التعليم و أخيرا المرافقة.

I. الدعم المالي

يعتبر الدعم المالي أول الأدوات المستخدمة لتعزيز نجاح مختلف مراحل المسار المقاولاتي حيث، بدون هذا الدعم ستكون الأشكال الأخرى دون اثر كون التمويل هو العائق الأول لمباشرة الأعمال خاصة في ظل الصعوبات التي تواجه المقاول للحصول على القروض البنكية.

1. أشكال الدعم المالي:

يمكن تمييز ثلاث أشكال للدعم:

- **التمويل غير المباشر:** من خلال إنشاء صناديق الضمان لتشجيع البنوك على المساهمة في تمويل و دعم المشاريع الريادية التي عادة ما ترفض تمويلها حيث يساهم في تمويل هذه الصناديق العديد من الفاعلين لا سيما السلطات المحلية و أجهزة المرافقة.

- **التمويل المباشر:** عادة على شكل قروض خارج النظام المصرفي كتلك التي تمنحها هيئات الدعم، الجمعيات و السلطات العمومية التي في الغالب لا تفرض ضمانات عينية أو شخصية أو فوائد.

- **التمويل من خلال فتح رأس المال للمستثمرين الخارجيين:** يتعلق الأمر خاصة بمصدرين للتمويل هما :

● **ملائكة الأعمال *Business Angel*:** هذا النوع من المستثمرين يحتل مكانا متزايدا في عالم ريادة الأعمال خاصة الناشئة منها ذات الإمكانيات الواعدة (les start-up). ملائكة الأعمال (أو رعاة الأعمال) عبارة عن أشخاص طبيعيين مندرجين عادة في عالم الأعمال و يقومون بالاستثمار في الشركات الناشئة في مرحلة التأسيس و الانطلاق و هذا لمساعدة المقاولين من خلال تسخير مواردهم المالية، خبراتهم، مهاراتهم و شبكة علاقاتهم لصالح المقاولين مما سيساعدهم على اكتساب الوقت، الجهد و التكاليف خلال إنشاء مؤسساتهم.

● **رأس مال المخاطرة *capital-risque*:** يعتبر كدعم مالي على شكل مشاركة في حصص رأس مال المؤسسات الناشئة التي هي في مرحلة النمو و لكنها لم تدرج بعد في البورصة. يعتبر المستثمر المخاطر كشريك نشط حيث لا يوفر الدعم

المالي فقط و إنما أيضا الدعم الفكري، صياغة الاستراتيجيات، رصد فرص الأعمال، دعمها و متابعتها مع تقبل مقاسمة مخاطر المؤسسة.

يعتبر هذين الشكلين أكثر الاتجاهات استعمالا في الاقتصاديات المتطورة. في الجدول الموالي نلخص أهم أوجه الشبه و الاختلاف بينهما:

الجدول رقم 5: أوجه الشبه و الاختلاف بين رأس مال المخاطرة و ملائكة الأعمال

طبيعة الطرف الممول	رأس مال المخاطرة	ملائكة الأعمال
شخص معنوي	شخص طبيعي	
مساعدات مالية، استشارية و توجيهية و تعزيز شبكة علاقاته	نفس الخدمات	
المساهمة في رأس مال المشروع	نفس الطريقة	
تعتبر مبالغ اكبر و أهم	مبالغ اقل	
مرتفع جدا	اقل من رأس مال المخاطرة لكن اكبر مما تتحمله البنوك	
بعد التأسيس	قبل التأسيس أي تتدخل قبل رأس مال المخاطرة	
المشاريع الناشئة ذات المردودية المرتفعة خاصة في مجال التكنولوجيات المتطورة	المشاريع الناشئة بصفة عامة	

المصدر: من إعداد الأستاذة الباحثة

- **القروض المصغرة:** يتعلق الأمر بمنح قروض بمبالغ صغيرة إلى الفئات التي لا تستطيع الاستفادة من خدمات البنوك حيث يسدد القرض لاحقا عن طريق الأرباح التي سيحققها المشروع. عادة يرتبط منح هذه القروض بتكوين و مرافقة لضمان نجاح المؤسسة و بالتالي إمكانية تسديد القرض. ظهرت هذه الآلية من التمويل سنوات السبعينات نتيجة لانتشار نجاح بنك غراميين (Grameen bank) في بنغلادش بفضل مؤسسه محمد يونس (حاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006) الذي قام بإقراض 42 امرأة 26 دولار من ماله الخاص و اللاتي تمكنن من تسديده في أجاله مما شجعه على توسيع نظامه في عدة قرى في بنغلادش و بفضل نجاح هذه المبادرة قام بتأسيس بنكه سنة 1983.

هذه المبادرة شجعت العديد من المنظمات غير الحكومية و الهيئات المانحة على إعادة هذه التجربة في جميع أنحاء العالم حيث أصبحت إحدى أدوات الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها الإنمائية و سريعا تطورت القروض المصغرة لتصبح احد أهم الوسائل لتطوير النشاط المقاولاتي و القضاء على الفقر و البطالة.

2. مصادر الدعم المالي

يمكن أن نميز بين الدعم المالي الرسمي و غير الرسمي:

- **المصادر غير الرسمية (الجوارية):** إن أول خطوة يفكر فيها المقاول للحصول على دعم مالي هو اللجوء إلى معارفه (عائلته، أقرائه، أصدقائه). يتميز هذا الدعم بالمرونة، غياب الشروط المسبقة و غياب مصاريف تسييرها و مراقبتها. رغم انه نادرا ما يغطي هذا الدعم كل احتياج المقاول إلا انه يبقى الوسيلة الرئيسية للتمويل لا سيما للمؤسسات المصغرة في الدول النامية.

- **المصادر الرسمية:** يمكن أن نذكر العديد من الفاعلين:

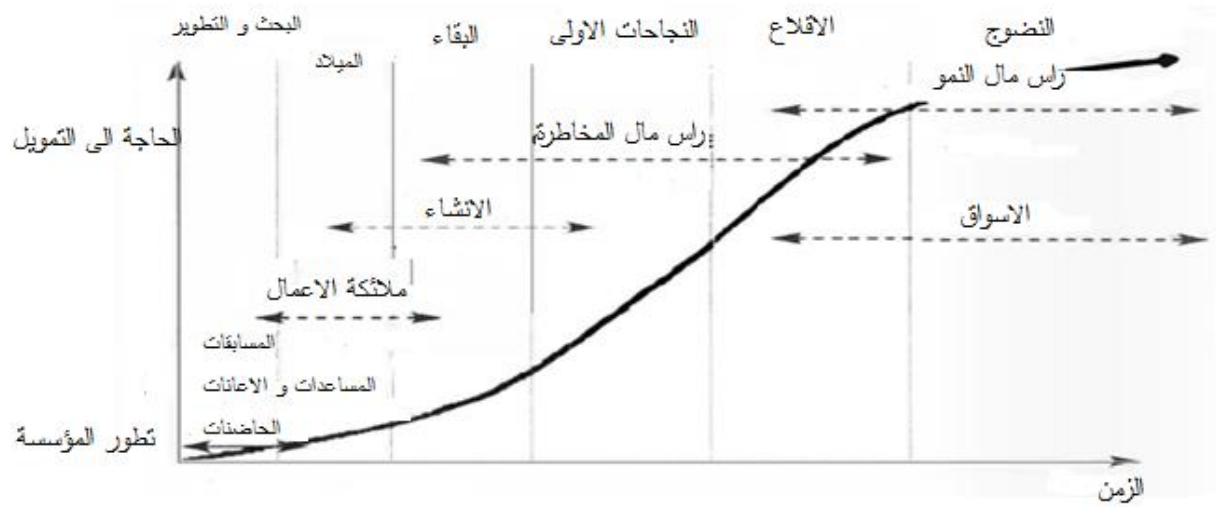
- المؤسسات المصرفية: كالقروض التأمينية التقليدية و قروض الإيجار.

- الأسواق المالية المتخصصة: عادة لا تعني إلا نسبة قليلة من المشاريع التي تتميز بالابتكار و النمو المتزايد خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال (المؤسسات الناشئة: les start-up). يتعلق الأمر برأس مال المخاطرة و ملائكة الأعمال.
- الجمعيات (منظمات التمويل التضامني): حيث تعمل كضامن للمقاولين لتمكينهم من الاستفادة من خدمات المؤسسات المصرفية.
- الدولة و السلطات المحلية: يمكن أن تتدخل من خلال عدة تدابير: مالية (كإنشاء صناديق خاصة)، تقنية (بإنشاء خدمات جديدة كعقود التأمين)، جبائية (كالإعفاءات الضريبية).
- الشركات الكبرى و أصحاب العمل: يمكن أن يقدم صاحب العمل للمقاول (الذي عادة يكون موظفا لديه) مساعدات مالية (قروض طويلة الأجل مخفضة الفوائد، المشاركة في رأس المال، إعانات، منح متعلقة بالتوظيف...) و كذلك خدمات لوجيستية (دراسة السوق، مساعدات قانونية) مثل ما هو الحال في عروض الافراق (essaimage).

3. الدعم المالي حسب مراحل إنشاء المؤسسة

كل مرحلة من مسار إنشاء و تطوير المؤسسة تتميز باحتياجات مالية خاصة و بالتالي يجب أن يتطور الدعم المالي حسب دورة حياة المؤسسة. يظهر (REDIS, PARÉ, 2009) هذه المراحل كالتالي¹:

الشكل رقم 3: حاجات التمويل حسب مراحل حياة المؤسسة



المصدر: REDIS J., PARÉ J-L., 2009.

- رأس المال الأولي **fonds d'amorçage**: في هذه المرحلة المؤسسة عبارة عن مشروع فقط، عادة يقدم هذا الدعم ثلاث فئات هم: العائلة، الأقارب و الأصدقاء.
- رأس مال التأسيس **fonds de création**: يقترب المقاول من السوق لكن بشكل محدود. الدعم المالي الملائم في هذه المرحلة هو المقدم من طرف ملائكة الأعمال الذين يجلبون خبرتهم و علاقاتهم إضافة إلى أموالهم.

¹ REDIS J., PARÉ J-L., *l'émergence du champ de la finance entrepreneuriale : état des lieux et perspectives*, 6ième congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat intitulé : Entreprendre et innover dans une économie de la connaissance, Sophia Antipolis, 19-20 et 21 novembre 2009.

- رأس مال الإطلاق **fonds de lancement**: في هذه المرحلة، يقوم المقاول بتطوير حجم إنتاجه و شبكة توزيعه مما يؤدي إلى زيادة حاجته إلى التمويل حيث يمكن أن يكون الدعم عموميا أو خاصا من طرف مستثمرين مهنيين.

- رأس مال النمو و التطور **fonds de croissance et de développement**: بفضل مؤهلات النمو، لا يمكن للمؤسسة أن توفر تمويلا ذاتيا و بالتالي أفضل دعم في هذه المرحلة هو الانفتاح على فتح رأس المال على المساهمين المخاطرين و المستثمرين الخارجيين.

4. الدعم المالي في الجزائر

تتدخل السلطات العمومية الجزائرية في مجمل آليات الدعم المالي من اجل خاصة تعويض تقاعس القطاع البنكي في تحمل مخاطر تمويل القطاع الخاص من خلال الإجراءات التالية:

- إنشاء صندوق ضمان القروض (FGAR) حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية فوائد القروض البنكية و كذا ضمان 10-80 % من قيمة القروض و هذا لمواجهة محدودية موارد المقاولين عند الإنشاء، التوسعة أو تجديد التجهيزات.

- المساعدات المالية المقدمة من طرف أجهزة الدعم و المرافقة على غرار ANSEJ، CNAC، التي تمول بين 28-29 % من مبلغ الاستثمار مع تخفيض المساهمة الشخصية إلى 1 % بالنسبة للاستثمارات اقل من 5 مليون دج و 2 % للاستثمارات بين 5-10 مليون دج مع تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد و مؤجل تسديد أصل القرض البنكي إلى 3 سنوات.

- منح قروض إضافية بدون فوائد بقيمة 500000 دج موجهة لتأجير محل أو حيازة مركبة تستخدم كورشة عمل متنقلة لفائدة خريجي مراكز التكوين المهني أو موجهة لتأجير محل لاستئناف مهن حرة موجهة لحاملي الشهادات العليا.

- بالنسبة للقروض المصغرة، تهم ANGEM بتسيير هذا النوع من القروض الذي يستهدف الفئات بدون دخل أو الدخل المحدود و غير المنتظم من اجل إدماجها في النشاطات الاقتصادية و حتى المنزلية منها. منذ 2011، تم رفع قيمة القرض بلا فوائد للتشغيل (شراء المواد الأولية) إلى 100000 دج و قرض للإنشاء (شراء تجهيزات الإنتاج) إلى 1 مليون دج.

- تجربة صندوق الزكاة: يمكن اعتبار صندوق الزكاة كآلية من آليات القرض المصغر باعتباره يمنح قروضا متناهية الصغر بدون فائدة (القرض الحسن) لمساعدة الفئات الهشة على إنشاء نشاطات و مؤسسات مصغرة منذ إنشائه سنة 2003 كتجربة في ولايتين نموذجيتين عنابة و سيدي بلعباس ثم عمم على باقي ولايات الوطن منذ سنة 2004 تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

يعمل هذا الصندوق على تحويل 37.5 % من حصيللة الزكاة السنوية على شكل قروض حسنة لفائدة الشباب البطال من الفقراء بقيمة 50000-400000 دج لمدة استرجاع بين 4 و 5 سنوات على شكل أقساط شهرية أو فصلية انطلاقا من الشهر السابع من تاريخ منح القرض موجهة للقطاعات التالية: الحرف، الخدمات، الإنتاج و الفلاحة.

عدد القروض الممنوحة منذ إنشاء الصندوق في تزايد مستمر (عدى سنة 2008) بفضل تزايد إجمالي تحصيل الزكاة حيث ارتفع عدد المستفيدين من 256 شاب سنة 2004 إلى 4400 شاب سنة 2012. إلا انه تم تجميد هذه الآلية في السنوات الثلاث الأخيرة مع إمكانية إعادة تفعيله هذه السنة (2018) و رفع قيمة القرض إلى 1 مليون دج.

- بالنسبة لرأسمال المخاطرة: يعتبر هذا النشاط جديد (منذ 2006 فقط) من خلال إنشاء أربع صناديق عمومية على رأسها الصندوق الوطني للاستثمار (FNI منذ 2009) الذي يتواجد في كل ولاية من اجل المساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة قد تصل إلى 49 % .

- من جهة أخرى، تخفيض الاقتطاعات الجبائية خلال الثلاث السنوات الأولى من خلال استحداث نظامين لإصدار الامتيازات الجبائية: الأول: النظام العام المتعلق بالاستثمارات خارج المناطق المدعمة و الثاني: النظام الخاص بالمناطق الاستثنائية التي تحتاج إلى تدعيم التنمية.

II. الدعم عن طريق التعليم و التكوين

تطوير المقاولاتية يحتاج إلى مهارات، تقنيات و سلوكيات خاصة بالمقاول مما يجعل التعليم و التكوين من عناصر البنية الأساسية لآليات دعم المقاولاتية على الرغم من الخلافات القائمة حول كون المقاولاتية هل هي بالفطرة أو مكتسبة إلا انه لا يمكن إهمال دور التعليم في تقليص المسافة بين ماهو بالفطرة و اكتساب المهارات كما يؤكد ذلك (Drucker, 1985) "إن ريادة الأعمال عبارة عن تخصص و مثل أي تخصص يمكن تعلمه"².

في هذا السياق، ظهر مجال تعليم ريادة الأعمال كأداة خاصة للدعم حيث أن ظهور أول دروس في هذا المجال يعود إلى سنة 1947 في جامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية استجابة لاحتياجات الطلاب آنذاك إلى الاندماج في اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية و هذا بعد العودة من أداء الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية. مع بداية سنوات السبعينات، اهتمت مدارس إدارة الأعمال بتقديم برامج حول ريادة الأعمال حيث كان هناك حوالي 16 جامعة تقدم هذه البرامج سنة 1971 بالإضافة إلى ظهور عدة مجلات علمية تهتم بالمقاولاتية أين ساهمت في تغيير مفهوم المقاول من تعبيرات الجشع، الاستغلال، الأنانية و عدم الولاء إلى الإبداع، خلق الوظائف، الربحية، الابتكار و الكرم³. ارتفع عدد الجامعات التي تقدم برامج حول المقاولاتية إلى 250 جامعة منتصف الثمانينات ثم إلى 500 بحلول عام 1995. أما الآن، فهناك حوالي 1600 جامعة إضافة إلى 44 مجلة دورية متخصصة و أكثر من 100 مركز تخصصي في ريادة الأعمال. على الرغم من هذا الانتشار الواسع لتعليم المقاولاتية في الجامعات الأمريكية و العالمية، إلا أن اهتمام الجامعات العربية بهذا المجال مازال متواضعا (حيث في الأغلب تقدمه الجامعات الأمريكية العاملة في الدول العربية).

1. تعريف تعليم المقاولاتية

تعرف المقاولاتية في السياق التعليمي كمجموعة من السلوكيات و القدرات و الصفات التي تمارس بشكل فردي أو جماعي لتوجيه الأفراد أو المنظمات نحو إنشاء المؤسسات و الإبداع في محيط يتسم بالتعقيد و عدم التأكد كما يعرفه فايول بأنه كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير، السلوك و المهارات المقاولاتية و تغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار، النمو و الإبداع. حسب (Brush & al, 2003)⁴: المقاولاتية هي تخصص يدرس المسار الذي يمكن المقاول من خلاله تحديد، استكشاف و استغلال فرص الأعمال. بشكل عام، تعليم المقاولاتية هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام و تدريب فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، تأسيس مشاريع الأعمال أو تطويرها.

² FAYOLLE A., BERTRAND, des réflexions et des axes stratégiques pour développer l'enseignement de l'entrepreneuriat, revue Gestion 2000, Vol 17, N°2, Bruxelles, 2000, P 134.

³ عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 291.

⁴ BRUSH et al., Doctoral Education in the field of entrepreneurship, Journal of Management, p. 309-331, vol. 29, n° 3, 2003.

2. طرق و مناهج تعليم المقاولاتية

المتفق عليه هو أن تعليم المقاولاتية يشمل مفهومين: مفهوم أوسع للتعليم يشمل الاستعدادات و المهارات المقاولاتية التي تشمل تطوير بعض الصفات الشخصية و لا تركز مباشرة على إنشاء مؤسسات جديدة. و مفهوم أكثر خصوصية يتعلق بالتعليم لإنشاء مؤسسات جديدة.

يمكن تصور عدة مقاربات لتحقيق هذين المفهومين من خلال عدة أشكال كالدورات النظرية، التطبيقية، دراسة الحالات، محاكاة الواقع و الألعاب ، حضور المقاولين، التوعية و التحسيس، تحديد المشاريع، نموذج العرض، نموذج الطلب، الكفاءة، استخدام أسطرة الفيديو، استعمال قصص الحياة، التجريب و الممارسة، المناقشات الجماعية، حل المشكلات، إستراتيجية لعب الأدوار، الزيارات الميدانية، المرافقة لإنشاء المؤسسات و متابعتها و كذا مخطط الأعمال الذي يعتبر الأسلوب الأكثر شيوعا حيث يعتبر كإطار تجريبي يسمح بتحديد مسار ريادة الأعمال، تحليل فرص الأعمال، جمع الموارد اللازمة لإطلاق المشروع و كذا تعبئة و إشراك كل الأطراف المعنية بالمشروع.

يمكن أن تهم برامج تعليم ريادة الأعمال بالموضوعات التالية: الإدارة و التسويق، كيفية إنشاء و تطوير المؤسسات، كيفية تمويل المشروع و تحديد مصادره، كيفية تحديد و استغلال فرص الأعمال، إستراتيجية المؤسسة و إطلاق المشاريع، كيفية تسيير مخاطر المشروع، دراسة أشكال المقاولاتية و خصائصها، روح المقاولاتية و خصائص المقاول، دراسة السوق و تصميم مخطط الأعمال... الخ.

أما بالنسبة للمناهج المستخدمة فهي تتنوع من التكوين البيداغوجي السلبي (passif) الذي يعتمد على نشر و استقبال المعرفة وصولا إلى التكوين التفاعلي أين يؤدي الطالب (المقاول المستقبلي) دورا فاعلا في هذا التكوين. حسب (Kearney, 1999) ، المقاربة البيداغوجية لتعليم المقاولاتية يجب أن تكون تجريبية مبنية على الخبرة الشخصية للفرد و ليس فقط على تجربة الآخرين. و أيضا تفاعلية (approche réflexive) أي التعليم عن طريق التطبيق (learning by doing) و كذا مقاربة تعاونية و هذا بتعزيز العمل الجماعي للاستفادة من خبرات الجميع.

مهما كانت المقاربة المتبعة، يجب الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين المكونات الشخصية (الفرد، سلوكه، قدراته، دوافعه، علاقاته مع المحيط) و المكونات الإستراتيجية (المشروع، المحيط و الموارد) حيث يمكن استغلال تقنيات إدارة المشاريع و تلقينها إلى المقاول المستقبلي كما يمكن عرض استراتيجيات ريادة الأعمال فكل تكوين يجب أن يستجيب لتساؤلين رئيسيين: كيفية تعزيز روح المقاولاتية لاختيار ريادة الأعمال كمسار مهني و كيفية تكوين هؤلاء المقاولين المستقبليين. و عليه، يمكن تلخيص برامج و أهداف تعليم المقاولاتية في الجدول التالي⁵:

⁵ SCHIEB-BIENFAIT N., *Etat des réflexions actuelles sur l'enseignement de l'entrepreneuriat en France* in VERSTREATE T., op.cit, page 140.

الجدول رقم 6: برامج تعليم المقاولاتية

البرنامج	أهداف البرنامج
التوعية لريادة الأعمال	الإعلام حول المقاولاتية و مسار المقاول
إنشاء المؤسسات	تكوين حول المهارات التقنية، الشخصية و إدارة الإنتاج و الموارد و خلق منصب شغل له
تطوير المؤسسات	الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين الميسرين
تطوير المكونين	تطوير المهارات اللازمة لتقديم الاستشارات، التعليم و متابعة المشاريع المصغرة

المصدر: N. Schieb-Bienfait, 2000

3. أهداف تعليم المقاولاتية

يعتبر التعليم أداة أساسية لتطوير الثقافة المقاولاتية من خلال تنمية روح المقاولاتية، تحسين صورة المقاولين و إبراز دورهم في المجتمع. فتعليم ريادة الأعمال لا يؤدي بالضرورة إلى خلق مؤسسات حقيقية حيث تشير الإحصائيات دائما أن أغلبية المقاولين ليسوا خريجي التعليم العالي (5 بالمئة فقط في فرنسا) بل يجب أن يهدف أولا إلى تعزيز قيم المقاولاتية كتشجيع الاستقلالية، القدرة على تجسيد الأفكار في الواقع، العمل الجماعي، تطوير الذات و غيرها من الصفات التي يحتاجها أيضا أصحاب العمل لدى موظفيهم. فمن خلال دور التعليم في خلق و نشر ثقافة ريادة الأعمال و روح المقاولاتية فانه سيؤثر على سلوكيات الأفراد و تعليمهم تحمل المخاطر و روح المبادرة في حالة عدم اليقين، يطور من أفكارهم، يقدم تجارب تسمح بتصحيح الأخطاء لإيجاد أحسن الأفكار، تحديد و تقييم فرص الأعمال⁶.

في نفس السياق، يؤكد FAYOLLE أن تعليم المقاولاتية يستند إلى جميع أنشطة التوعية، التحفيز، التكوين و مرافقة الأفراد مما سيؤدي إلى تطويرهم من الناحية الثقافية و السلوكية أكثر منه من تطويرهم من ناحية المعرفة التي ستفيدهم في خلق مشروعاتهم⁷. في هذا الإطار، يمكن أن نستنتج ثلاث مجموعات من الأهداف حسب ثلاث مستويات يمكن أن يتدخل فيها تعليم ريادة الأعمال (المقاولاتية)⁸:

- **المستوى الأول: التوعية:** و هذا من خلال تحسيس الطلاب بأهمية المقاولاتية و إظهارها كخيار مهني ممكن و بالتالي تعزيز الثقافة المقاولاتية من خلال تنمية القدرات و القيم التي تسمح باكتساب المهارات المعرفية، الاجتماعية و مهارات التصرف التي ستعود بالفائدة على المقاولين، الأجراء و المجتمع ككل فالغرض من التعليم هو الإعداد لريادة الأعمال و تعزيز ظهور المقاولين، تطوير النزعة الإيجابية للمقاولاتية و هذا بتطوير روح الإبداع و المخاطرة، نقل و تطوير المعارف و المهارات التقنية الموجهة لتطوير قدرات المقاولين و تحسين فرص استمرارية المؤسسات⁹.

- **المستوى الثاني: التكوين:** و هذا عن كيفية إنشاء مؤسسة و إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الهدف من ذلك هو إعداد الطلاب للظروف العملية في المستقبل من خلال فتح تخصصات في هذا المجال.

- **المستوى الثالث: مرافقة الطلبة حاملي المشاريع:** و هذا يجمع بين عدة أشكال للدعم فالتكوين في هذا المستوى يكون تطبيقي و موجه لاحتياجات المشروع، تقديم الخبرات و الاستشارات لتسهيل تطور المشروع و الحصول على الموارد و كذا ربط صلات مع خبراء و شركاء محتملين فالدعم هنا يكون مادي، معنوي و فكري.

⁶ GAUJARD C, faire émerger des idées innovantes et former à l'innovation en école d'ingénieurs, 6ième congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat, Entreprendre et innover dans une économie de la connaissance, Sophia Antipolis, 19-20 et 21 novembre 2009, page 2.

⁷ FAYOLLE A., FILION J., op.cit, 2006, Page 228.

⁸ SAPORTA B., VERSTRAETE, T., réflexion sur l'enseignement de l'entrepreneuriat dans les composantes en sciences de Gestion, revue Gestion 2000, Vol 17, N°3, Bruxelles, Mai - Juin, 2000, page 108.

⁹ FAYOLLE A., BERTRAND, op.cit, P 134.

في الأخير، يمكن حصر أهداف التعليم و التكوين في مجال ريادة الأعمال حسب (Caravan & O'Cinneide, 1994)¹⁰ في الأهداف التالية:

- توفير المعارف المتعلقة بريادة الأعمال.
- توفير المهارات اللازمة لاستخدام أدوات و أساليب معينة لتحليل المواقف التي تمر بها المشروعات، لصياغة و إعداد خطط الأعمال.
- تحديد و إثارة الدوافع، المواهب و المهارات الريادية.
- التشجيع على إقامة المشروعات الجديدة و مختلف أشكال المشروعات الريادية.

4. تعليم المقاولاتية في الجزائر

رغم أن التعليم يؤدي دورا محوريا في بث الثقافة و روح المقاولة، التأثير الايجابي على سلوك المقاولين و تكوين المقاولين المستقبليين و كذا تقديم المقاولاتية كاختيار مهني ممكن و قيم¹¹ إلا أن هذا المجال لم يثر اهتمام السلطات العمومية إلا حديثا. فمنظومة التعليم في الجزائر (من الأساسي إلى الثانوي) تهمل مجال المقاولاتية في مختلف المناهج الدراسية. أما بالنسبة إلى التعليم العالي، فهناك بعض التجارب المستحدثة كتجربة جامعة منتوري في قسنطينة التي تقدم تكوين في الليسانس في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات و كذا إنشاءها لأول دار للمقاولة و هذا بالتعاون مع جمعيات أجنبية و وكالة الاونساك: هذه التجربة عمت على جميع الجامعات الجزائرية حديثا.

إلا أن هذه التجارب تبقى ضعيفة جدا أمام ما يمكن تحقيقه خاصة أن الجامعات هي أفضل مكان للإبداع و الابتكار و هي همزة وصل بين المجال الأكاديمي و المجال الاقتصادي. من جهة أخرى، يمكن تعميم تعليم المقاولاتية على مستوى مراكز و معاهد التكوين المهني من اجل تكملة المهارات التقنية بالأسس المعرفية و النظرية لإنشاء المؤسسات.

III. الأقطاب التنافسية: *les pôles compétitives* و العناقيد الصناعية: *les grappes d'entreprises*

القطب هو فضاء أو مجموعة من الفضاءات المندمجة المهيأة لاحتضان أنشطة في مجال التكوين والبحث العلمي والتكنولوجي من جهة، ومجالات إنتاج التكنولوجيا وتطويرها من جهة أخرى، في اختصاص دقيق أو مجموعة اختصاصات، قصد الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد وتطوير مقوماته التكنولوجية وذلك بتحفيز الإبداع ودعم التكامل والاندماج بين هذه الأنشطة. حيث في كل قطب نجد فضاء للتطوير و الإنتاج، فضاء للتجديد و التثمين (الحاضنات)، فضاءات البحث، فضاءات التكوين. من جهة أخرى، تعتبر العناقيد الصناعية إحدى أهم الاستراتيجيات المتبعة في العديد من الدول لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مساعدتها على التغلب على المشكلات المرتبطة بصغر الحجم و تحقيق درجة مرتفعة من الاستقرار الاقتصادي نتيجة للارتباطات الراسية و الأفقية التي تتيحها من جهة و من جهة أخرى، تمثل احد استراتيجيات الدول لزيادة الصادرات، خفض معدلات البطالة، جذب الاستثمارات الأجنبية و كذا رفع معدلات النمو الإجمالية¹².

¹⁰ عمرو علاء الدين زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 286.

¹¹ FAYOLLE A., *les enjeux du développement de l'enseignement de l'entrepreneuriat en France*, rapport de la direction de la technologie du ministère de la recherche, France, 12 mars 2001, page 39.

¹² أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل بيئي مقارن، دار نشر الثقافة، القاهرة، 2006، ص 217-219.

تعرف العناقيد الصناعية بأنها تجمعات جغرافية (محلية أو إقليمية أو دولية) لعدد من المؤسسات و الهيئات المرتبطة و المتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع و دعم التنافسية. و كذلك يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليضم عددا من الهيئات التمويلية، الحكومية و غير الحكومية بالإضافة إلى الجامعات، هيئات البحث العلمي و مراكز التكوين و التدريب و الدعم الفني و هذا ما يكون شبكة علاقات خلفية و أمامية قوية بين وحدات العنقود.

يؤدي تجمع وحدات متخصصة في مجالات متقاربة أو متكاملة إلى تركيز الخبرات الفنية و البشرية و التكنولوجيا مما يقدم لهذه المؤسسات الصغيرة مزايا الوحدات الكبرى بفضل التخصص في الإنتاج و الخدمات المالية و القانونية... الخ و كذا الأسعار التفضيلية لعوامل الإنتاج.

غالبا، العنقود يضم جميع مراحل العملية الإنتاجية أين يمكن أن نميز بين نوعين من علاقات الترابط بين الشركات في العنقود الواحد: ترابطات أفقية و التي تكون بين منشآت في نفس المرحلة الإنتاجية، و علاقات تكامل رأسي و التي تكون بين شركات في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية. و بالتالي فالعنقود يمثل شبكة كاملة من العلاقات المتنوعة.

السمات الأساسية لتعريف العنقود هي:

- وجود تجمع جغرافي لعدة مؤسسات و هيئات مترابطة فيما بينها.
- و هذا وفق علاقات أفقية مبنية على تبادل السلع، الخدمات، الخبرات و الموارد البشرية و كذا علاقات راسية و أخرى أمامية و خلفية.
- توافر خلفية اجتماعية و سلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية.

من أشهر التجارب العالمية الناجحة للعناقيد الصناعية هي تجربة البرازيل بعنقود وادي سينوس و الذي هو عبارة عن تجمع صناعي كبير لصناعة الأحذية و الجلود حيث يحتوي على 500 مصنع لمنتجات الجلود و أكثر من 100 مصبغة تقع كلها في مساحة قطرها 50 كم² و بها أكثر من 200 و رشة تصنع مكونات و مستلزمات الجلود، 45 و رشة لصناعة الماكينات... الخ كما يشمل المجمع مصممي الأحذية و صيانة الماكينات و مؤسسات للتسويق و التصدير، أربع مجالات فنية و علمية لصناعة الجلود حيث أصبحت البرازيل بفضل هذا التكامل الصناعي ثالث دولة في العالم لتصدير الأحذية و مختلف منتجات الجلود¹³.

IV. الدعم عن طريق المرافقة

إن إنشاء مؤسسة (أي الانتقال إلى الفعل) هو مسار طويل و معقد. من أجل ذلك، تؤدي المرافقة دورا أساسيا في تسهيل و تسريع هذا المسار بتوفير عدة خدمات فالغرض من المرافقة هو الإشراف و مساعدة المقاول في حل و تجاوز العقبات التي تظهر خلال مساره. من أجل تقديم مرافقة كاملة و متناسقة، يقترح Vickery تسع أشكال من الخدمات: تقديم المعلومات، التوعية، التحفيز، التكوين، الإعداد، الإرشاد، الدعم المؤسسي، التمويل و المشاركة¹⁴. كما يمكن إضافة الخدمات اللوجيستية و توفير الموقع.

¹³ أيمن علي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 258.

¹⁴ NKUBITO J-B., une pépinière d'entrepreneurs pour le développement industriel du Rwanda, mémoire de la maîtrise en gestion des PMO, Université du Québec, JUIN 1990, P. 55.

1. أهداف المرافقة

على المرافقة أن تستجيب للاحتياجات الحقيقية للمقاول و هذا من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- التحقق من مدى ملائمة مشروع الإنشاء مع الشخص الذي قدمه، مع الأخذ في الاعتبار أولاً مهاراته الشخصية وشخصيته، خبرته السابقة في الأنشطة المتعلقة بالغرض من المشروع، و المساعدة التي يمكن أن يقدمها له محيطه القريب. ثانياً، نجاعة المشروع بحذ ذاته. هنا، من المفروض أن يكون المقاول واعياً بحجم المشاكل التي ستنتج عن تنفيذ الأنشطة التي قرر القيام بها و أن لا يعود قرار الرضا لهيئات الدعم.
- تطوير "رأس المال الاجتماعي" للشخص على مستوى يعتبر كافياً لضمان استدامة المشروع؛
- ربط التواصل بين المقاول و مختلف الشركاء و الهيئات التي سيتعامل معها.

2. مراحل المرافقة المقاولاتية

يمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية هي:

- **مرحلة الاستقبال:** في هذه المرحلة يتكفل المرافق بالمقاولين المستقبليين الذين يبحثون عن الاستعلام حول كيفية إنشاء المؤسسات. في هذه المرحلة، يتم تقييم قدرة الفرد على تنفيذ مشروعه و تشجيع من يبدو عليه غير ذلك و هذا بتقييم موثمة الفرد مع مشروعه و المصادقة على المشروع من خلال دراسات الجدوى. يجب في هذه المرحلة تمكين المقاولين من تجنب الأخطاء الناتجة عن انعدام الخبرة.
- **مرحلة الإرشاد:** هذه المرحلة لا تقتصر فقط على تقديم المشورة و إنما تهدف إلى تعزيز رأس المال الاجتماعي للفرد (رأس المال المعرفي، التمويل و العلاقات) و هذا من خلال:
 - تعليم المفاهيم الأساسية للإدارة
 - تعليم قواعد الثقافة التجارية (معرفة السوق، البيئة، نصائح التفاوض التجاري)
 - مساعدة المقاول في اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار و تنويع الزبائن، كيفية الحصول على موردين، اختيار موقع المشروع، اختيار أحسن طريقة للتمويل... الخ.
 - هذه الخطوات يتم توجيهها من خلال إعداد مخطط الأعمال الذي سيساعده في الحصول على تمويل.
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم مساعدات عينية في هذه المرحلة كتوفير الأدوات المكتبية و الإعلام الآلي، مكان إقامة... الخ.
- **مرحلة المتابعة:** يتعلق الأمر بإعداد لوحة قيادة أين على المؤسسة إتباعها من أجل توقع الصعوبات مسبقاً. هذه المرحلة مهمة لضمان استمرارية المشروع و تسهيل نموه من خلال مساعدته في تحديد فرص الأعمال الجديدة و اتخاذ القرارات المناسبة.

V. أشكال مرافقة المؤسسات المقاولاتية

يمكن تصور عدة أشكال للمرافقة، نركز على أكثرها انتشاراً و هي:

1. الإرشاد: *le mentorat*

يعرف هذا النوع من المرافقة انه إقامة علاقة دعم بين مقاول مبتدئ و مقاول خبير (المعلم) حيث أن هذا الأخير سيسمح للأول بالتطور كشخص أكثر منه اكتساب التقنيات و هذا بالتركيز على التنفيذ. فالإرشاد هو وسيلة للجمع بين العمل (التنفيذ)

و التأمل (التفكير) من اجل فهم أعمق لتحديات الأعمال مما سيسمح للمقاول المبتدئ بتجنب الأخطاء لاحقا. هذا الشكل من المرافقة يقدم مقاربة مرنة و أكثر شمولية باستهداف التطوير الذاتي و المهني من خلال تقديم الدعم النفسي، المساعدة على تطوير أفكار جديدة و على التكيف مع التغيرات و كذا توسيع شبكة علاقات الأعمال.

2. التدريب: *le coaching*

يعتبر هذا الشكل كبديل عن التكوين و الاستشارة حيث يعرف على انه "مرافقة شخص انطلاقا من احتياجاته المهنية من اجل تطوير إمكانياته و مهاراته المعرفية"¹⁵. هذه المرافقة هي إقامة علاقة دعم بين المدرب و هو شخص مؤهل و ذو خبرة في مجال معين الذي يوافق على العمل مع شخص آخر (المتدرب)¹⁶ من اجل أن يكتسب هذا الأخير خبرة عن بعض دواليب مهنة معينة خلال فترة زمنية محددة من اجل اتخاذ أحسن الاختيارات في وقت قصير مما سيسمح للمقاول بإثبات نفسه و تحقيق حلمه و هذا بطرح التساؤلات الصحيحة (الاستماع الجيد و إعادة صياغتها) و التغذية العكسية الإيجابية¹⁷.

3. مشاتل المؤسسات: *les pépinières d'entreprises*

ظهرت في الثمانينات بألمانيا نتيجة لتسريح العمال و العمل على إعادة إدماجهم بهدف الحد من مخاطر الفشل، زيادة فرص تطور المؤسسات، اكتساب المعارف الجديدة و الضرورية لإنهاء مشروع من طرف هؤلاء العمال المسرحين. تعرف مشاتل المؤسسات على أنها الهيئة التي تهتم باستقبال و استضافة المقاولين في المراحل الأولى من حياة مؤسستهم (عادة الأربع سنوات الأولى) بعد إنشائها¹⁸. بالنسبة ل (Bruyat, 1992)، المشاتل هي منظمة للتدريب على مهنة المقاول¹⁹ و هذا بتقديم خدمات مادية و غير مادية كمساحات العمل (عقود إيجار لمدة محددة)، خدمات مشتركة التكاليف، مساعدات في مجال التسيير و التكنولوجيا، نسج علاقات في محيط الأعمال أو المحيط العلمي، مكان للتبادل بين المؤسسات و كذا الدعم المعنوي²⁰ كما يمكن أن تقوم بتجريب التصميمات الخاصة بالأعمال المستقبلية لحاملي المشاريع على مستوى المشاتل، و دراسة و عرض أدوات الترقية للمؤسسة الجديدة.

4. الحاضنات: *couveuse / incubateur*

حاضنات المشروعات مثلها مثل المشاتلات (إلا أن الاختلاف المعترف به بين الجهازين أن المشاتل ترافق المشروع بعد تجسيده بينما الحاضنة فهي تحضن المشروع انطلاقا من وجود الفكرة الأولية إلى غاية تجسيده و تطويره) ، أقيمت لمواجهة فشل المشروعات الصغيرة خلال سنواتها الأولى حيث تؤكد الدراسات على نتائجها الباهرة لدعم استمرارية المؤسسات فمثلا 90 % من المؤسسات التي أنشئت في إطار الحاضنات في الدول الأوروبية لازالت تنشط لأكثر من ثلاث سنوات (إحصائيات عام 2008) و نسبة 85 % بالنسبة للسنوات الخمس الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 50 % من المشروعات الجديدة التي تتوقف خلال العامين الأولين بالنسبة للمشاريع التي تقام خارج الحاضنات.

¹⁵ PERSSON S., BAYAD M., *L'accompagnement des porteurs de projets par le coaching entrepreneurial*, Revue internationale de Psychosociologie, N° 31, Vol. XIII, pages 147-168, édition ESKA, Paris, 2007, P. 159.

¹⁶ JOSEE S. P., *op.cit*, page 234.

¹⁷ BAYAD M. et al., *Entrepreneuriat et TPE : la problématique de l'accompagnement*, revue de Management et Avenir, N° 40, pages 116-140, édition Management Prospective Editions, Cormelle-Le-Royal, 2010, P. 134.

¹⁸ هنا يكمن الاختلاف بين المشاتل و الحاضنة فهذه الأخيرة تتكفل بمرافقة المقاول قبل عملية الإنشاء أما الأولى فتتكفل بالمؤسسات المنشأة حديثا.

¹⁹ MASMOUDI M. R., *op.cit*, page 65.

²⁰ Idem

- **تطور الحاضنات:** يرجع تاريخ حاضنات المشاريع إلى سنة 1959 عند إقامة أول مشروع داخل مركز تصنيع بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا المركز كان سابقا عبارة عن شركة للعائلة (Batavia) التي قررت تحويل المبنى بعد غلق الشركة إلى مركز أعمال بتأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع بالإضافة إلى تقديم النصائح والاستشارات. هذه الفكرة لاقت نجاحا كبيرا خاصة أن المبنى يقع في منطقة أعمال حيث أصبح هذا المركز يعرف كحاضنة باسم (Centre Batavia Industrial).

رغم هذا النجاح، إلا أن تكرار هذه التجربة لم ينتشر كثيرا (20 حاضنة فقط) إلا غاية سنة 1984 عندما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة الحاضنات (NBIA) مما سمح بظهور أكثر من 550 حاضنة سنة 1997. أما اليوم، تطورت الحاضنات حتى أصبحت كصناعة قائمة حيث هناك حوالي 3500 حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي 1000 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنشاء حوالي 1700 في 150 دولة من دول العالم النامي، تملك الصين 465 حاضنة، و كل من كوريا الجنوبية والبرازيل حوالي 200 حاضنة لكل منهما²¹.

- **تعريف الحاضنات:** هناك عدة تعريفات للحاضنات نذكر منها :

- حاضنة الأعمال هي "مؤسسة صممت خصيصا لتسريع نمو ونجاح الشركات الريادية من خلال سلسلة من المصادر والخدمات الداعمة التي تتضمن: المساحة الضرورية، التمويل، التدريب، الخدمات العامة وشبكات الاتصال"²².
- هي "إطار متكامل من المكان و التجهيزات والخدمات و التسهيلات، و آليات المساندة و الاستشارة و التنظيم، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة و تنمية المؤسسات الجديدة، و رعاية و دعم هذه المؤسسات لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب) بما يخفف عن هؤلاء المنشئين المخاطر المعتادة، و يوفر لهذه المؤسسات فرص أكبر للنجاح، و ذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذه الأغراض"²³.
- "إن حاضنات الأعمال هي منظومة تكاملية تعتبر كل مشروع صغير كأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة و الاهتمام الشامل. لذلك يحتاج إلى حضانة تضمنه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به و تمدّه بطاقة الاستمرارية، و تدفع به تدريجيا بعد ذلك قويا قادرا على النمو و مؤهلا للمستقبل و مزودا بفعاليات و آليات النجاح"²⁴.

- **الخدمات التي تقدمها الحاضنات:** تطورت خدماتها من توفير الإقامة فقط إلى خدمات تضم عدة أشكال من الدعم كالتيكون، التدريب، الخبرات و أيضا الربط مع مختلف شبكات العلاقات:

- تقديم الاستشارات الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية، ودراسات السوق.
- المساعدة على تصميم خطط العمل و الموازنات التقديرية من خلال تقديم الاستشارات المالية، المحاسبية، التسويقية القانونية و الفنية و بالتالي تحديد احتياجات المشروع من مختلف الموارد المالية، المادية و البشرية.

²¹ ملخص انطلاقا من ايمن علي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 92-94

²² M MASMOUDI M. R., op.cit, page 72.

²³ محمد بن بوزيان، الطاهر زيان، دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 افريل 2006، صفحة 529.

²⁴ نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 116.

- الإعلام و التوجيه و نسج شبكات العلاقات مع مختلف الفاعلين في ميدان الأعمال و الميدان العلمي مثل الجامعات، مراكز البحث و التطوير، التجمعات الصناعية، غرف التجارة، البنوك، شركات التأمين، من اجل الاستفادة من مواردها و المعلومات التي تقدمها.
- تقديم تكوين متخصص للمقاولين حسب احتياجاتهم الشخصية و احتياجات مشاريعهم خاصة في مجال التسيير، التجارة، التفاوض... الخ
- تقديم خدمات الإقامة لإدارة المؤسسة و إقامة مكان الإنتاج و تجريب تصميم المنتجات بالإضافة إلى مكان لتسويق المنتج.
- الدعم المالي.
- تقديم الخدمات اللوجيستية كالخدمات الإدارية و خدمات السكرتارية المشتركة (قاعة استقبال، حاسوب، خدمة الفاكس و الهاتف و الانترنت و النسخ... الخ)
- مما سيسمح بإقامة تواصل خلاق بين مختلف المقاولين لتبادل الخبرات، المهارات و الأفكار.

- **مراحل المرافقة داخل الحاضنات:** تتم مرافقة و متابعة المشاريع على مستوى الحاضنات من خلال المراحل التالية:
- **مرحلة الدراسة:** من خلال المقابلات الشخصية بين الحاضنة و المقاول من اجل تحديد الخطط المستقبلية للمشروع، الدراسة التسويقية و الإستراتيجية لإطلاق المشروع، تحديد احتياج كل مقاول و مدى إمكانية الحاضنة من توفيرها، تحديد فريق العمل و متابعة المشروع و هذا بعد تأكيد مدى مواءمة المقاول و المشروع.
 - **مرحلة إعداد مخطط الأعمال:** حيث يقوم المقاول بإعداد مخطط المشروع في ضوء نتائج الدراسة للمرحلة الأولى.
 - **مرحلة الانضمام إلى الحاضنة و بدء النشاط:** أين سيستفيد المقاول من مكان لإقامة مشروعه.
 - **مرحلة نمو و تطور المشروع:** أين يتم متابعة المشروع لدعم نموه و تطوره.
 - **مرحلة الخروج من الحاضنة:** يتم ذلك بعد 3 إلى 5 سنوات فمن المفروض خلال هذه المدة تمكن المشروع من تحقيق قدر من النجاح و النمو يسمح للمقاول بالنشاط بشكل مستقل.

- **أنواع الحاضنات:** تختلف أنماط حاضنات المؤسسات تبعًا لاختلاف معيار التقسيم:
- **التقسيم حسب مجال النشاط:** تبعًا لهذا المعيار نجد: حاضنات الأعمال الصناعية، التكنولوجية، الزراعية، البيتروكيميائية، الإعلامية، الشاملة... الخ
 - **التقسيم حسب الملكية:** تبعًا لهذا المعيار نجد حاضنات المؤسسات الخاصة (غالبًا ما تسعى إلى تحقيق أرباح)، الحاضنات العمومية، حاضنات المؤسسات المختلطة (عامة و خاصة)، حاضنات المؤسسات و الهيئات الكبرى، الحاضنات الأكاديمية و هي المنبثقة عن الجامعات و المعاهد العليا.
 - **التقسيم حسب الامتداد الجغرافي:** يمكن التمييز بين الحاضنات المحلية أو الإقليمية التي تخدم منطقة جغرافية معينة لاستغلال مواردها و خدمة تنميتها و الحاضنات الدولية التي تعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التكنولوجيا من اجل زيادة فرص الجودة و احتمال التصدير.
 - **الاتجاه الجديد اليوم هو نحو إقامة حاضنات الانترنت و هي حاضنة افتراضية تقدم خدماتها للمقاولين عبر شبكة الانترنت و هي تتعلق خاصة بمشاريع قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و كذا حاضنات السماء المفتوحة (أو بلا**

جدران و التي تكون مثل المحاضرات التقليدية و لكن إضافة إلى ذلك تقدم خدمات إلى مقاولين غير مقيمين لديها و هذا بهدف زيادة مواردها و مداخيلها.

من جهة أخرى، يمكن أن نلخص خصائص أنواع المحاضرات في الجدول التالي²⁵:

الجدول رقم 7: خصائص مختلف أنواع المحاضرات

النوع	حاضنات التنمية الاقتصادية	الحاضنات الأكاديمية و العلمية	الحاضنات الاجتماعية	حاضنات المؤسسات و الهيئات الكبرى	حاضنات المستثمرين الخواص
الغاية	غير ربحية	غير ربحية	غير ربحية	ربحية	ربحية
النشاط الرئيسي	عامة	التكنولوجيات المتطورة	اجتماعية	التكنولوجيات المتطورة	التكنولوجيات المتطورة
الأهداف	-خلق مناصب عمل -إعادة التحويل و التنشيط -دعم فئات أو صناعات خاصة -تطوير المؤسسات المصغرة و شبكات الأعمال	-تثمين البحوث -تعزيز روح المقاولاتية -المواطنة -السمعة - الموارد المالية	-خلق مناصب عمل -التنمية الاقتصادية -خلق الفئات الاجتماعية -إدماج الفئات المهمشة في المجتمع	-تعزيز روح المقاولاتية بين العمال -استغلال المواهب -اليقظة -الحصول على تكنولوجيات جديدة و أسواق جديدة -الربح	-الاستفادة من إعادة بيع أسهم محفظة المؤسسة مما يسمح بتقسيم المخاطر -التعاون بين مؤسسات نفس المحفظة
المستهدفين	-المؤسسات المصغرة الحرفية، التجارية أو الخدمية -في حالات خاصة مؤسسات تكنولوجية	-مشاريع داخلية خاصة بالمعاهد -مشاريع خارجية	مشاريع ذات بعد اجتماعي	مشاريع داخلية و خارجية عادة لها علاقة بنشاط المؤسسة	المؤسسات الناشئة التكنولوجية

المصدر: *ALBERT et al., 2003*

خلاصة

في هذه المحاضرة استعرضنا أهم آليات الدعم التي تقدم للمقاول و أبرزها:

- الدعم المالي و الذي من دونه تعتبر باقي الأشكال من دون جدوى. فالتمويل هو العنصر الحائل بين تجسيد المشروع من عدمه. يمكن أن يأخذ الدعم المالي عدة أشكال من تمويل غير مباشر كضمان القروض، تمويل مباشر كقروض مخفضة الفوائد، قروض مصغرة، فتح رأس مال المؤسسة و هو الاتجاه الجديد للدعم خاصة مع تطور نشاط شركات رأسمال المخاطرة و ملائكة الأعمال.
- الدعم عن طريق التكوين و التعليم الذي يهدف إلى تطوير ثقافة و مهارات و سلوكيات المقاولين من خلال زيادة التوعية بأهمية المقاولاتية في المجتمع، تكوين المقاولين المستقبليين و مرافقتهم.
- إقامة الأقطاب التنافسية و العناقيد الصناعية و التي تعتبر أهم الاستراتيجيات المتبعة لدعم بعض القطاعات الاقتصادية، زيادة الصادرات و معدلات النمو الإجمالية.
- الدعم عن طريق المرافقة و التي تهدف إلى تسهيل، تسريع و متابعة مسار المقاول بتوفير مختلف الخدمات و المساعدات من أجل تجاوز كل عقبات إنشاء و تطوير المؤسسات سواء عن طريق الإرشاد، التدريب، المشاتل أو الحاضنات.

²⁵ MESSEGHEN, K., SAMMUT, S., *l'entrepreneuriat*, édition EMS, Cormelles-le-Royal, 2011, page 120.

المحاضرة الرابعة: تجارب بعض الدول في ميدان دعم و مرافقة المؤسسات المقاولاتية

I. تجارب بعض الدول المتقدمة

1. أهم محاور دعم المقاولاتية في الدول المتطورة
2. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: البلد الرائد في مجال المقاولاتية
3. التجربة الكندية: التعليم نقطة القوة في مجال دعم المقاولاتية
4. التجربة الإيطالية: نموذج نجاح العناقيد الصناعية (districts industriels)
5. التجربة اليابانية: التعاون و التبادل بين المشروعات الصغيرة لخدمات المؤسسات الكبرى

II. تجارب بعض الدول الناشئة

1. التجربة الهندية: مشروعات صغيرة فائقة الهندسة لمواجهة المنافسة

III. تجارب بعض الدول العربية

1. التجربة المغربية
2. التجربة التونسية

تمهيد

أضحى مجال دعم و مرافقة المشاريع المقاولاتية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية لكل الدول المتطورة و النامية على حد سواء. هذه المحاضرة تهدف إلى دراسة أهم التجارب العالمية من اجل استخراج عوامل نجاح المقاولاتية فيها و اخذ العبر منها.

من اجل ذلك، سنتناول في الجزء الأول من هذه المحاضرة تجارب بعض الدول المتقدمة خاصة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (الو م أ)، كندا، إيطاليا و اليابان ثم، في الجزء الثاني نستعرض تجربة الهند كمثال عن الدول الناشئة بعدها، في الجزء الثالث سنقدم تجربة المغرب و تونس كأمثلة عن الدول العربية.

I. تجارب بعض الدول المتقدمة

في اغلب دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) أكثر من 99 % من المؤسسات هي مؤسسات صغيرة و متوسطة (م ص م) تضمن من 40-80 % من التشغيل و 30-70 % من الناتج المحلي الخام مع كثافة جد مرتفعة: مثلاً 86 م ص م لكل 1000 شخص في التشيك و 80.5 في البرتغال¹ أين يعتبر دعم المقاولاتية أولوية في هذه الدول بخلق مناخ أعمال ملائم من إطار تشريعي، تكوين و تعليم، تمويل ... الخ. من اجل ضمان وتيرة متسارعة لاستحداث المؤسسات خاصة الإبداعية منها.

1. أهم محاور دعم المقاولاتية في الدول المتطورة

تقوم منظمة (OCDE) باستمرار عقد تظاهرات بهدف إعداد برامج لدعم المقاولاتية و التي تبحث عن كيفية القضاء على العراقيل الإدارية ، تسهيل التمويل، تسهيل الحصول على التكنولوجيات الجديدة و الابتكار، دخول الأسواق العالمية، استحداث برنامج هيئة الشركات الصغيرة (SBA : Small Business Act) التي أقيمت من اجل توجيه كل السياسات في هذه الدول حول 3 محاور أساسية: ضمان تمويل المشاريع المقاولاتية، ترقية القوانين في صالحها و ضمان أسواق لها.

- الإجراءات المتعلقة بتحسين الإطار القانوني للمقاولاتية: يتعلق الأمر بتسهيل الإجراءات الإدارية خاصة فيما يتعلق بالتكلفة، عدد الإجراءات، المكاتب الموحدة، دليل إرشاد المقاولين، تحديد مدة الإجراءات، استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

- تعزيز روح المقاولاتية: و هذا باستخدام التعليم و التكوين حيث تعتبر المقاولاتية واحدة من المهارات الأساسية التي يجب اكتسابها قبل نهاية فترة التمدرس الإجبارية بالإضافة إلى استغلال وسائل أخرى مثل حملات التحسيس، المسابقات، البرامج التلفزيونية و مواقع الانترنت من اجل تحفيز و توجيه الأفراد نحو المقاولاتية مثل موقع (Growth & improvement service) في بريطانيا، برنامج (Venture) في كندا، حملة (make your market, start)

¹ SCHMIEMANN M., Les entreprises par classe de taille -tour d'horizon des PME dans l'UE, rapport de Eurostat, 2008, page 4.

- (talking ideas)، برنامج تكوين المعلمين (EDGE)، و (National Foundation for Teaching Entrepreneurship) في الولايات المتحدة الأمريكية و برنامج (Apprendre à entreprendre) في فرنسا.
- تعزيز الحصول على التمويل: أغلبية الدول تعتمد على القروض و ضمان القروض مثل ألمانيا التي جمعت كل أشكال التمويل في آلية واحدة هي فرض المقاول، في فرنسا، يوجد فرض إنشاء المؤسسة أو في شكل منح شهرية أو في شكل قروض مخفضة الفوائد. أما اليوم، الاتجاه هو نحو الأشكال الجديدة من التمويل خاصة ملائكة الأعمال و رأس مال المخاطرة.
 - الإجراءات المتعلقة بالإبداع: يتعلق الأمر بثمين البحوث أين تعتبر مصاريف البحث و التطوير احد أهم الآليات المستخدمة حيث 15 % من ميزانية برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير البحث موجهة للم ص م. بالإضافة إلى إنشاء الحاضنات خاصة الأكاديمية و التكنولوجية منها بالإضافة إلى الأقطاب الوطنية (في كندا)، الصناعية (في اليابان)، و التنافسية (في فرنسا) أين 40 % من المؤسسات التي انشأت في 2007 كانت داخل قطب Grenoble²). من جهة أخرى، يتم تقديم مساعدات جبائية و مالية لخريجي الجامعات من اجل المساعدة على تجسيد أفكارهم الابتكارية مثل برنامج (DEFI jeunes) في فرنسا و برنامج (EXIST) في ألمانيا.
 - الأسواق العالمية: و هذا بضمن قروض التصدير، نسج شبكة علاقات، إقامة معارض... و الاتجاه اليوم هو نحو الدعم من خلال دراسات السوق، تطبيق معايير الجودة...الخ.
 - تقييم برامج الم ص م و المشاريع المقاولاتية: تتم مرحلة المتابعة و التقييم بشكل آلي كجزء أساسي من أي برنامج دعم في دول OCDE .

2. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: البلد الرائد في مجال المقاولاتية

تساهم المشاريع المقاولاتية في الاقتصاد الأمريكي من خلال امتصاص اليد العاملة و التنمية الاقتصادية كما تحتل حصصا مهمة من الأسواق و تعتبر إبداعية و تنافسية أين تمثل الم ص م 97 % من المؤسسات منها 89 % مؤسسات مصغرة (اقل من 20 عامل) تساهم في خلق 86 مليون منصب عمل، ثلث التجارة الخارجية و 40 % من النشاط الاقتصادي الكلي³.

- أجهزة دعم المقاولاتية في الو م ا: مصدر كل الخدمات المقدمة للمقاول هي إدارة المشروعات الصغيرة SBA التي انشأت سنة 1953 و التي تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات بالتعاون مع عدة هيئات خاصة و عامة:
- في المجال القانوني: تحت SBA السلطات العمومية الأخذ بعين الاعتبار آثار القوانين و الضرائب على الم ص م مع متابعة تطورها في كل المجالات الاقتصادية، البيئية، الضرائب، الصفقات العمومية...الخ.
- في مجال التكوين و الإرشاد: مثل خدمة (Corps of Retired Executives (SCORE و هي عبارة عن تجمع وطني للإطارات المتقاعدة و الناشطة يقومون بتقديم نصائح تسييرية بشكل مجاني، دروس على مواقع النت في شكل جامعة افتراضية. مثال آخر هو برنامج (GATE (Growing America Through Entrepreneurship الذي يعرض 3 خدمات: تقييم احتياجات المقاولين، التكوين و الإرشاد في مجال تسيير المؤسسات.

² Rapport de LEED, Pôles de compétitivité, innovation et entrepreneuriat, 2009, page 31.

³ Rapport de l'OCDE, Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat, 2005, page 250.

• في مجال التمويل: SBA لا تقدم مساعدات أو قروض مباشرة و لكنها تضمن حتى 75 % من القروض مما يسهل على المقاولين الحصول على تمويل. من بين المستفيدين من هذه الخدمة نذكر Apple, Federal Express, Harman International⁴.

- تعليم المقاولاتية في الو م أ: الثقافة المقاولاتية متجذرة في المجتمع الأمريكي بفضل تعليم المقاولاتية على المستوى الأساسي و الثانوي و وجود أكثر من 1500 مؤسسة توفر تخصص المقاولاتية ليس فقط في إطار العلوم التجارية و لكن أيضا بالنسبة لدراسات علوم المهندس حيث تشير الإحصائيات أن احتمال أن ينشئ طلبة هذه الأخيرة مؤسساتهم هو أكثر بـ 3 مرات من طلبة العلوم التجارية⁵. من جهة أخرى، يوجد عدة برامج لترقية التكوين في المقاولاتية مثل برنامج *Junior Achievement* الذي يوجد منذ سنة 1919، برنامج *National Foundation for Teaching Entrepreneurship (NTFE)* الموجه لأطفال العائلات ضعيفة الدخل، حملات التخييم « summer camps »⁶. بالإضافة إلى جمعية *Marion Kauffman* التي تقوم بتسيير عدة أجهزة للتوعية و التكوين خارج نظام التعليم العادي مثل برنامج *(Educational Designs that Generate Excellence (EDGE))* و *(REAL Enterprises)* و *(School-to-Work Opportunities Act)*.

- الإجراءات المتعلقة بالإبداع و الابتكار: يتم تتمين البحوث الجامعية من خلال إقامة العناقيد التكنولوجية أين تعتبر الجامعات ابرز شركائها. من انجح هذه العناقيد تلك المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام الآلي خاصة في منطقة Boston & Silicon Valley & Madison Wisconsin⁷ التي يظهر نجاحها في قدرتها على تحويل التكنولوجيا، براءات الاختراع و تتمين بحوث الجامعات و تحويلها إلى منتجات مسوقة. بالإضافة إلى هذه العناقيد، تعرف الحاضنات الأمريكية تطورا كبيرا فبالإضافة إلى الخدمات التقليدية التي تقدمها، التوجه اليوم هو نحو تقديم خدمات لمشاريع خارج الحاضنات (المشاريع الأعضاء: projets affiliés) من اجل الحصول على موارد جديدة و التي تعرف بالحاضنات الافتراضية و حاضنات السماء المفتوحة (pépinières à ciel ouvert).

- الإجراءات المتعلقة بالتمويل: أول مصدر للتمويل في الو م أ هو القرض المتعلق برهن العقارات (*home-equity line*) ثم ملائكة الأعمال الذين يستثمرون أموالهم في المشاريع التي تعتبر مخاطرة جدا بالنسبة للبنوك و ضعيفة المردودية بالنسبة لشركات رأس مال المخاطرة حيث يقبل ملائكة الأعمال تمويل حتى قيمة 5000 دولار في كل مشروع⁸. بالإضافة إلى رأس مال المخاطرة أين تعتبر الو م أ الأقوى بدون منازع في هذا النشاط من حيث عدد و حجم المؤسسات المستفيدة منها. في

⁴ Rapport de l'OCDE, op.cit, 2005, page 257.

⁵ Rapport de l'OCDE, encourager l'entreprenariat en tant que moteur de la croissance dans une économie mondialisée, 2004, page 56.

⁶ GASTINE L., L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon, rapport du Centre Ressources Prospective du Grand Lyon, France, 2006, page 13.

⁷ Rapport de l'OCDE, op.cit, 2005, page 258.

⁸ ABETTI P., BEN RAYANA N., DURGEE J., EL ABASSI M., HASAN I., entrepreneuriat et innovation dans les pays du Maghreb, rapport de l'Initiative de Partenariat du Moyen-Orient (MEPI) publié par le Département d'État des États-Unis d'Amérique, 2011, page 82.

2003، بفضل مؤسسات رأس مال المخاطرة، تم خلق أكثر من 10.1 مليون منصب عمل و 1.8 بليون دولار كرقم أعمال ما يمثل 10 % من اقتصاد البلد⁹.

- الإجراءات المتعلقة بالتصدير: تمثل الم ص م 97 % من المؤسسات المصدرة منها 69 % مؤسسات مصغرة و هذا بفضل الدعم الذي تقدمه مكاتب في الخارج تقوم بدراسة الأسواق المحلية¹⁰.

في الأخير، ما يميز سياسة دعم المقاولاتية في الو م أ عكس باقي الدول، أن اغلب البرامج تتمحور حول التعليم و التكوين و ليس على المساعدة على الانطلاق أو التمويل التي هي في الغالب مبادرات خاصة و هذا لقلة أو غياب عرافيل إنشاء المؤسسات.

3. التجربة الكندية: التعليم نقطة القوة في مجال دعم المقاولاتية

ريادة الأعمال هي من التقليد الكندي أين يعتبر مناخ الأعمال ملائماً لذلك و تشكل الم ص م 98 % من المؤسسات و توظف 5 ملايين عامل، 4 % منها هي مؤسسات ناشئة ذات نمو متسارع من حيث العمل و المبيعات¹¹. مصادر الدعم هي السياسة الوطنية، الأقاليم، المنظمات الخاصة و غير الربحية بينما السلطات العمومية تؤدي دور المنظم و بشكل اقل تقدم مساعدات مالية حيث تهتم أكثر بالجباية، الإجراءات الإدارية، تسهيل التصدير و بث المعلومات. من جهة أخرى، يعتبر تكوين الموارد البشرية احد نقاط قوة المقاولاتية في كندا سواء على مستوى التعليم الأساسي، الثانوي او العالي حيث تعتبر كمصدر لبث الثقافة المقاولاتية و دعم البحث و التطوير و الإبداع.

- تعليم المقاولاتية في نظام التعليم الوطني الكندي: من الشائع جدا أن يتابع التلاميذ دروسا في المقاولاتية و أن يتابع الأساتذة تكوينا في المجال بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرات سنوية حول المقاولاتية¹² و هذا على كل المستويات من روضة الأطفال إلى الثانوية. رغم اختلاف الطرق البيداغوجية من إقليم إلى آخر، إلا أن المتفق عليه أن تلاميذ التعليم الأساسي (5-12 سنة) يتلقون دروس حول المؤسسة، التلاميذ (13-15 سنة) يتلقون دروس حول الم ص م و المقاولاتية و تلاميذ الثانوي (16-18 سنة) يتلقون تعليما يتمحور حول التخطيط أو تجربة واقعية داخل مؤسسة مصغرة. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من بعض البرامج التي تدعم إنشاء المؤسسات و منح رؤوس الأموال لإطلاق مشاريع بالإضافة إلى التوجيه و التأطير مثل:

- برنامج (*capital d'appoint et d'orientation*) الذي يقدم دروسا حول تخطيط المؤسسة في 3 أسابيع و باقي السنة الدراسية تخصص لإنشاء و تسيير المؤسسة من قبل تلاميذ يستفيدون من قروض يتم تسديدها عند توقف هذه المؤسسات التجريبية أو عندما تستمر و تحقق أرباحا.
- برنامج (*Sensibilisation à l'entrepreneuriat*) الموجه لتلاميذ الثانوي و يقدم من 50-100 ساعة حول المقاولاتية.
- برنامج (*Lancement d'une entreprise*) الموجه للأفراد أكثر من 16 سنة و يقدم 330 ساعة تكوين بما فيه انجاز مخطط الأعمال.

⁹ Rapport de l'OCDE, op.cit, 2005, page 256.

¹⁰ Idem.

¹¹ Rapport de la direction générale de la petite entreprise et du tourisme, Industrie Canada, L'état de l'entrepreneuriat au Canada, Février 2010, page 11.

¹² Cahiers LEED, Encourager les jeunes à entreprendre : Les défis politiques, No 29, 2001, page 77.

• برنامج (Jeunes Entreprises du Québec (JEQ) و هو نسخة عن البرنامج الأمريكي (Juniors Achievement) الذي عرف منذ 1962 و يوجد في 100 دولة تمس 5.2 مليون شخص¹³. يقدم هذا البرنامج تكويناً حول:

- مدخل للأعمال الذي يسمح بالتعرف على نظام المؤسسة
- توعية الشباب بأهمية دراسة المقاولاتية كاختيار مهني
- شرح دور المؤسسة في التنمية الاقتصادية
- عرض إمكانيات إطلاق و استغلال مؤسسة مصغرة

- دعم الابتكار و تحويل التكنولوجيا: احتلت كندا المرتبة 12 بالنسبة للدول الإبداعية سنة 2014¹⁴ بفضل إجراءات الدعم التي تنسق بين الهيئات الفيدرالية، الجهوية، الجامعات، مراكز البحث و الجمعيات المهنية من أجل نسج شبكات تكنولوجية مع المؤسسات في مجال معين مما ساهم في إنشاء عناقيد تكنولوجية على مستوى كل إقليم في كندا بالإضافة إلى وجود الهيئات التالية التي تهتم بتحويل التكنولوجيا:

• برنامج المساعدة على البحث و الابتكار (PARI): مهمته مساعدة و دعم المصممين التكنولوجية. يضم حوالي 250 خبيراً يعرفون بمستشاري التكنولوجيا الصناعية مهمتهم الرئيسية هي تقييم المشاريع الابتكارية و المؤسسات في مجال التكنولوجيا المتقدمة حيث يقومون بـ: مرافقة شخصية، إعداد مخطط الأعمال، تقديم المعلومات الإستراتيجية، اليقظة التكنولوجية، المساعدة على نسج شبكة علاقات، تسيير الملكية الصناعية و إعداد المؤسسة لشراكات أجنبية بالإضافة إلى المساعدة المالية التي قد تصل إلى 75 % من تكلفة المشروع (حوالي 1 مليون دولار كندي).

• برنامج المركز الوطني للبحث (CNRC): يشارك أيضاً في استحداث المصممين التكنولوجية بتحديد في كل منطقة من كندا القطاعات التكنولوجية الواجب تطويرها حسب العناقيد التكنولوجية الموجودة أو التي سيتم تطويرها¹⁵. هذين الجهازين سمحا بإنشاء مئات المصممين خلال الفترة 2002-2007 حققا عوائد بمقدار 2-4 مليار دولار ما يمثل 5-10 مرات تكلفة البرنامج¹⁶.

• مكاتب تحويل التكنولوجيا (BTT): وظيفة هذه المكاتب هي تثمين البحوث و تحويل التكنولوجيا إلى منتجات مسوقة حيث غالبية الجامعات الكندية تحوي على الأقل مكتب واحد أين تستفيد من مساعدة الهيئات الخارجية التي تبحث عن إنشاء و تطوير مؤسسات جديدة.

• هذا بالإضافة إلى الأقطاب التكنولوجية و أشهرها قطب (Waterloo) لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، قطب (Ottawa) في نفس المجال، قطب (Montréal) في قطاع الإعلام الرقمي و قطب (Saskatoon) في قطاع البيوتكنولوجيا الزراعية.

¹³ Rapport du Secrétariat à la jeunesse, Plan d'action triennal 2004-2005-2006, Québec, 2004, page 21.

¹⁴ Selon le classement de l'organisation mondiale de la propriété intellectuelle : voir : http://www.wipo.int/pressroom/fr/articles/2014/article_0010.html consulté le 02/02 2015 à 13H00.

¹⁵ Rapport de la direction générale de la petite entreprise et du tourisme, Industrie Canada, op.cit, page 11.

¹⁶ Rapport de l'OCDE, op.cit, 2005, page 222.

في الأخير، نلاحظ أن كندا تهتم بشكل أولي في دعمها للمقاولاتية على: تشجيع البحث و التطوير في مجال الابتكارات و التصميمات الهندسية للمنتجات و تطبيق التقنيات الحديثة و الاهتمام بالتعليم و تكوين كل الفئات العمرية لتهيئتها لمجال ريادة الأعمال.

4. التجربة الإيطالية: نموذج نجاح العناقيد الصناعية (*districts industriels*)

اتجهت إيطاليا منذ السبعينات إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر الآن قلب الصناعة الإيطالية حيث 85 % من مؤسسات القطاع الصناعي هي مؤسسات مصغرة تضم في المعدل 7 عمال، توظف 25 % من اليد العاملة، 11.4 % من رقم الأعمال و 15.3 من القيمة المضافة¹⁷ بالإضافة إلى سمعتها في تصدير المنتجات ذات الجودة العالية. نجاح تجربة الم ص م في إيطاليا لا يعود لكونها كيانات فردية إنما كجزء من تجمع مؤسسات أو ما يعرف بـ "الدوائر الصناعية" أو "المجموعات" أو "العناقيد في منطقة جغرافية محددة تشارك في إنتاج نفس النوع من المنتجات حيث تستند المزايا التنافسية للم ص م إلى ثلاث جوانب: التخصص، التعاون و المرونة على الرغم من وجود منافسة قوية بينها. تمتلك إيطاليا حوالي مائة منطقة صناعية موزعة على 55 ألف وحدة إنتاجية يعمل بها أزيد من نصف مليون عامل تشمل أنشطة مختلفة خاصة ما تعلق بالملابس، النسيج، الأحذية، المدايق، المصنوعات الخشبية و الأعمال الزجاجية¹⁸.

- **ظروف ظهور التجمعات الصناعية في إيطاليا:** ظهرت التجمعات الصناعية (و التي هي عبارة عن عناقيد صناعية مدعمة بمعاملين من القطاع العمومي) من اجل دعم المقاولاتية منذ سنوات السبعينات تبعا لعلق مصانع الحديد و الصلب و تهديد التطور التكنولوجي للصناعات التقليدية مما أدى إلى إنشاء منظمة الشباب المقاولين (*Imprenditorialita*) (*Giovanile (IG SPA)*) لدعم إنشاء المؤسسات و تمويل العمل الحر و هذا بتقديم الخدمات التالية¹⁹:

- مساعدات مالية تصل إلى 60 % من تكلفة الاستثمار دون طلب تسديدها
- قروض لتمويل 30 % من تكلفة الاستثمار
- قروض إضافية لتغطية تكاليف الإدارة و التسيير
- برامج مرافقة و تكوين حول التسيير
- المساهمة في رأس مال الشركات الجديدة و منح قروض بدون شرط الضمانات

- **تعليم المقاولاتية في إيطاليا:** مع أن النظام التعليمي ليس موجها بشكل خاص نحو تنمية روح المقاولاتية إلا أنها متجذرة في إيطاليا سواء في العائلة، النظام المدرسي أو المجتمع ككل. من جهة أخرى، تعتمد إيطاليا على نظام مرن يتعلق بإدراج برنامج تكويني *بالتداول* بين التعليم الثانوي و التكوين المهني. هذا النظام يضمن للشباب (15-18 سنة) إمكانية إنهاء مشوارهم الدراسي و هذا بإتباع الدروس النظرية و التطبيقية أو بتجريب استحداث مؤسسة جديدة في إطار التعاون بين المؤسسات التعليمية و الشركات القائمة مما يضمن "التعلم بالممارسة"²⁰. بالإضافة إلى ذلك، يعرف برنامجا آخر -تتولى تنسيقه وزارة التعليم

¹⁷ Rapport de l'OCDE, op.cit, 2005, page 299.

¹⁸ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره.

¹⁹ Cahiers LEED, op.cit, page 49.

²⁰ Rapport de l'OCDE, op.cit, 2005, page 303.

والجامعات والبحوث الإيطالية- تداولوا واسعا بين الشباب و يتعلق الأمر بالشبكة الإلكترونية لمؤسسات التكوين بالمحاكاة حيث مثلا في 2004 تم استحداث 477 مؤسسة من طرف 8000 طالب ثانوي²¹.

من جهة أخرى، هناك برنامج تكويني يهدف إلى نقل ملكية المؤسسات الناشطة إلى الشباب عندما يرغب مالكيها التقاعد من خلال إنشاء قاعدة بيانات عن المقاولين في طريق التقاعد و الذين يرغبون في تقديم خبراتهم (ثم أعمالهم) إلى الشباب (المقاولين المستقبليين). تضم هذه القاعدة معلومات عن قيمة هذه الشركات، الأرباح التي تحققها، حصص السوق، التكنولوجيا المستخدمة... و هذا بهدف ضمان بقاء الشركة، الحفاظ على مناصب العمل و ضمان تكوين و مرافقة الشباب و تعزيز مهاراتهم.

5. التجربة اليابانية: التعاون و التبادل بين المشروعات الصغيرة لخدمات المؤسسات الكبرى

اليابان إحدى القوى الصناعية الكبرى في العالم، بنت نخبتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل أفقيا و رأسيا و أماميا و خلفيا مكونة فيما بينها تلك المؤسسات العملاقة²² و هذا فور انتهاء الحرب العالمية الثانية التي دمرت الكثير من المرافق و البنية الأساسية فالمشروعات الصغيرة هي ركيزة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد كونها: تمثل سبة 99 % من إجمالي المشروعات و نسبة 99.5 % في مجال التصنيع، توفر فرص عمل لـ 79.2 % من العاملين (73.8 % في مجال التصنيع)، تساهم بنسبة 51.8 % من صادرات القطاع الصناعي²³.

من اجل دعم و مرافقة الأنشطة المقاولاتية، اعتمد اليابان على المحاور التالية:

- تحديث و بناء هياكل تنظيمية لمنشات الصناعية الصغيرة تشجع على ضم المنشآت التي تعمل في مجال تنافسي في ذات النشاط، مثل المجمعات الصناعية و الخدمية و التعاونية و الاتحادات الإقليمية للمنشات الصغيرة. حيث يوجد في اليابان أكثر من 48 ألف اتحاد تعاوني تجاري و اقتصادي²⁴.
- العمل على تحقيق التكامل في الموارد الإدارية و التكنولوجية للمشروعات الصغيرة حيث يشمل التكامل ثلاث مراحل: 1 تبادل المعلومات و الخبرات، 2 تطوير الاتفاقيات و 3 تسويق المنتجات من خلال تطبيق قانون المشاركة (Tie-up law) و الذي يهدف إلى تطوير المشروعات الصغيرة و زيادة قدرتها الابتكارية للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية حيث يوجد 1526 مجموعة تبادل بين الصناعات المختلفة²⁵. العمل على هذا التكامل بين المشروعات يعتبر من أهم أسرار نجاح التجربة اليابانية.
- المساواة مع القطاع الحكومي في المزايا و الشروط التعاقدية.

²¹Rapport de l'OCDE, op.cit, 2005, page 303.

²² جاسر عبد الرزاق النور، المنشآت الصغيرة: الواقع و التجارب ومعطيات الظروف الراهنة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 افريل 2006، ص 04 .

²³ هالة محمد لبيب عطية، مرجع سبق ذكره، ص 216.

²⁴ أيمن عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

²⁵ هالة محمد لبيب عطية، مرجع سبق ذكره، ص 219.

- إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية و مؤسسات الضمان الاجتماعي لدعم الشركات الصغيرة المتعثرة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة عن طريق توفير قروض بدون فائدة و بدون ضمانات و منح تسهيلات في السداد و اعتبار الأقساط بمثابة خسائر عند المحاسبة الضريبية²⁶.
- توثيق الترابط بين المنشآت الصغيرة و الكبيرة وفقا لنظام التعاقد من الباطن من خلال إعداد برامج متطورة لتحسين جودة منتج المشروعات الصغيرة و تطبيق نظم مرنة تكفل تدفق التقنيات و المعلومات و رأس المال فيما بين الشركات. حيث هناك حوالي مائة ألف من المشروعات الصغيرة مسجلة كمشروعات منفذة من الباطن²⁷ أين تعتمد الصناعات الكبيرة على الصناعات الصغيرة بنسبة 89.2 % في صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة، 88.4 % في صناعة السيارات و معداتها، 86.9 % في صناعة الآلات و 85 % في صناعة الأدوات الكهربائية²⁸.

II. تجارب بعض الدول الناشئة

من بين التجارب الناجحة للدول الناشئة نستعرض تجربة الهند²⁹:

1. التجربة الهندية: مشروعات صغيرة فائقة الهندسة لمواجهة المنافسة

يضم قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة 35 % من حجم المنتجات الهندية بمعدل نمو سنوي 11.3 % ما يتجاوز نمو قطاع الصناعات الثقيلة. من جهة أخرى، يوظف هذا القطاع حوالي 17 مليون عامل و يساهم بنسبة 10 % من إجمالي الناتج القومي الهندي. تجدر الإشارة انه، 35 % من منتجات هذه المشروعات الصغيرة هي سلع هندسية فائقة الجودة بفضل انفتاح السوق الهندي على المنافسة الأجنبية مما منح لها فرصة الاحتكاك معها و اجبرها على التطوير من ذاتها باستمرار لمواجهة هذه المنافسة الصعبة.

نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الهند يعود حتما إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية و كذا مرافقة الدولة لها. يمكن تلخيص أهم هذه العوامل في النقاط التالية:

- تزخر الهند بالخبرات و المهارات البشرية، الإدارية و الفنية بالإضافة إلى انخفاض تكاليف التعليم بها (اقل من 10 % مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان (مع توفير نفس مستوى الجودة)).
- دور "إدارة الصناعات الصغيرة و الريفية" (النسخة الهندية لهيئة SBA الأمريكية) الذي رغم انه جهاز حكومي إلا انه يتمتع بالاستقلالية و يقدم الخدمات التالية:

²⁶ نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 130.

²⁷ أيمن عمر علي زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 257.

²⁸ هالة محمد لبيب عطية، مرجع سبق ذكره، ص 220.

²⁹ المعلومات مستخلصة أساسا من أيمن عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص 258-262.

- يتبنى وجهة نظر المقاولين و يعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالحهم
 - تقديم الدعم المادي و الفني للمقاولين
 - إنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات و التكوين للمقاولين
 - إنشاء محطات اختبار الجودة و مراكز البحث و التطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة و دراسات الجدوى المتخصصة.
- إنشاء صندوق بمبلغ 50 مليون دولار للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة و تحسين مستوى العمالة بها بهدف دعم هذه المشروعات لتحسين جودة منتجاتها خاصة أمام المنافسة الأجنبية (أظهرت هذه السياسة نجاحها على المدى الطويل بدل فرض رسوم إضافية على السلع المستوردة).
- توفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة و ما يرافقها من بنى تحتية، خدمات تمويلية، خدمات تكنولوجية، منافذ للتسويق، الربط بين مختلف الأعوان خاصة من خلال المقاولات من الباطن اعتمادا على بنك معلومات و فرص أعمال متكاملة... الخ.
- توفير قروض مخفضة الفوائد لصالح المشروعات الصغيرة.
- تخصيص إنتاج حوالي 80 سلعة استهلاكية حصريا على المشروعات الصغيرة و المتوسطة فقط، لحمايتها من منافسة المؤسسات الكبرى التي لا تنتج من هذه السلع الحصرية إلا في حالة ضمان تصدير 50 % من إنتاجها نحو الخارج³⁰.

III. تجارب بعض الدول العربية

تعتبر الم ص م في هذه الدول كعنصر أساسي للتنمية خاصة أن هذه الاقتصاديات تتسم بعدة تحديات تتعلق بالبطالة، ضعف التكوين، صعوبة الاندماج العالمي، الاقتصاد الموازي و تخلف الم ص م³¹. لذلك، وضعت الدول العربية عدة برامج بهدف خلق مناصب شغل، تحسين الإنتاجية، القدرة التنافسية و الابتكار... الخ. لكن هذه البرامج لا تفرق بين البرامج الموجهة للم ص م الرامية إلى الحد من الفقر و تلك التي تهدف إلى رفع القدرة التنافسية³² و عكس الدول المتطورة، تفتقد غالبية الدول العربية إلى تنوع مصادر تمويل المشاريع المقاولاتية التي تعتمد في أغلبها على التمويل الذاتي و بالنسبة للتعليم و التكوين، اللذان يعتبران كمؤشرات لأداء ريادة الأعمال، فإنها تقدم غالبا خارج النظام التعليمي عدى تونس، المغرب و الجزائر (حديثا).

1. التجربة المغربية:

³⁰ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 141.

³¹ Rapport régional de Global Entrepreneurship Monitor, Dec. 2010, page 75.

³² STEVENSON L., développement du secteur privé et des entreprises : favoriser la croissance au Moyen Orient et en Afrique du Nord, édition ESKA, Paris, 2010, page 94.

يملك المغرب قطاعا خاصا قويا حيث يشكل حوالي 27 % من الناتج المحلي الخام أين 93 % من المؤسسات هي م ص تشغل 46 % من اليد العاملة و 30 % من الصادرات بمتوسط 50000 مؤسسة جديدة سنويا³³. لقد صمم المغرب عدة برامج تتعلق بالقدرة التنافسية وخلق وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين بيئتها من خلال الشراكات والاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين. هكذا، ومنذ التسعينات، تم التعامل مع المقاوالتية باعتبارها واحدة من المحاور الرئيسية للتنمية الاقتصادية و حل مشكل البطالة و هذا بالتركيز على تعزيز الثقافة المقاوالتية و المرافقة.

- هيئات و برامج ترقية المقاوالتية في المغرب:

- المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية: توفر هذه المنظمات دعما نشطا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم و المقاولين. حيث تؤدي دور المتحدث الرسمي لانشغالهم والدفاع عن مصالحهم مع السلطات العمومية مثل فيدرالية الشركات الصغيرة والمتوسطة، الاتحاد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رابطة رائدات الأعمال في المغرب و الاتحاد العام للمؤسسات المغربية.
- برنامج مقاولتي: هذا البرنامج الذي تم إطلاقه في عام 2006 هو واحد من أبرز المبادرات في المغرب وهو برنامج وطني للتكوين في المقاوالتية موجه لحاملي الشهادات البطالين الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات مصغرة من خلال توفير صندوق الضمان و المرافقة قبل وبعد الإنشاء و أثناء إعداد مخطط الأعمال و الوساطة مع البنوك.
- قروض بدون فوائد لحاملي الشهادات: أطلقت هذه المبادرة في إطار ترقية العمل الحر و هذا بتقديم قروض بفوائد مخفضة أو إعفاءات ضريبية لمن يلتحق بالتعليم و التكوين المهنيين ولطلاب الدراسات العليا الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة.
- مبادرة رواج: يهدف هذا البرنامج إلى الحد من انتشار القطاع الموازي بالتشجيع على الانتقال إلى القطاع الرسمي من خلال حملات التوعية العامة، الامتيازات الجبائية، الإعفاءات الضريبية و تقديم التأمين الصحي و الاجتماعي.

- **تعليم المقاوالتية في المغرب**: الثقافة المقاوالتية في المغرب قوية حيث شددت إصلاحات التعليم على تعزيز روح المقاوالتية، تنمية المهارات و تعزيز روح المبادرة على مستوى التعليم التقني و المهني. بالنسبة للتعليم العالي، يشجع الإطار القانوني للجامعات على التعليم و التكوين في المقاوالتية، تشجيع الابتكار و تحويل التكنولوجيا من خلال شبكات البحوث لإنشاء المؤسسات بهدف ترسيخ البحوث الجامعية في عالم الأعمال و الصناعة مثل شبكة نشر التكنولوجيا، شبكة الهندسة الصناعية، شبكة المغرب للحاضنات و الافراق³⁴.

- دعم التمويل في المغرب: قام المغرب بعدة إجراءات لتسهيل تمويل المقاولين:

³³ ROUGGANI K. & NABIL BOUAYAD A., *Esquisse d'Analyse de la Problématique de Financement des Petites et Moyennes Entreprises au Maroc*, 14ème EADI General Conference : Responsible Development in a Polycentric World Inequality, Citizenship and the Middle Classes, Bonn, 23-26 juin, 2014, page 3.

³⁴ BOUSLIKHANE A., MAJDOULINE I., *regards sur l'enseignement de l'entrepreneuriat au Maroc*, Recueil de travaux Workshops « Pratiques entrepreneuriales », Février 2006, page 11.

• التمويل البنكي: قام المغرب بوضع 11 برنامج للضمان الائتماني خاصة خلال الفترة 2009-2012 عن طريق الصندوق المركزي للضمان الذي يمول بين 60-85 % من ضمانات القروض البنكية بالإضافة إلى صندوق الحسن الثاني و صندوق ترقية الاستثمارات³⁵.

• القروض المصغرة: تعتبر متطورة في المغرب مقارنة بباقي الدول العربية. يعود استحداث هذا القطاع إلى سنة 1993 من طرف الجمعية المغربية للتضامن و التنمية. ففي المغرب، تعتبر الجمعيات الفاعل الرئيسي في هذا القطاع الذي يحوي حوالي 13 جمعية منها 5 قدمت 98 % من القروض المصغرة موجهة إلى 96 % من المستفيدين³⁶. يتعلق الأمر بجمعية الأمانة، (Zakoura)، (FONDEP)، البنك الشعبي للقروض المصغرة و كذا جمعية ارضي. هذه الجمعيات ممولة أساسا من قبل صندوق "جيدة"، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والتمويل الاجتماعي.

تقدم هذه الجمعيات خدمات مختلفة تتعلق بقروض لاستحداث و تطوير الأنشطة وفقا لفتتين: قروض فردية و قروض تضامنية (للمقاولين ذوي الدخل المحدود حيث يتكافلون في مجموعات 3-5 لتسديد القرض) بالإضافة إلى تقديم تأطير و مرافقة شخصية.

• رأس مال المخاطرة: يملك المغرب أيضا أقوى أسواق رأس مال المخاطرة في المنطقة بحجم 1 % من الناتج المحلي الخام مع 18-20 مؤسسة فاعلة خاصة بالإضافة إلى وجود هذه الخدمة في اغلب البنوك العمومية³⁷. هذا التطور يعود إلى استثمارات البنك الأوروبي للاستثمارات. أهم الفاعلين هم: صندوق الحسن الثاني و صندوق الضمان المركزي (DAYAM) و صندوق ترقية الاستثمارات.

2. التجربة التونسية

يتكون القطاع الخاص التونسي من 98 % م ص م منها 75 % توظف 100 عامل على الأقل³⁸. منذ السبعينات، اهتمت تونس بدعم المشاريع المقاولاتية خاصة في القطاع الصناعي حيث تعتبر كدولة رائدة في مجال سياسات دعم المقاولاتية كما تعتبر أول بلد في المنطقة ينشئ بنكا مخصصا للم ص م سنة 2005. في 2009، تم استحداث هيئتين جديدتين: بنك تمويل الم ص م (BFPME) و المؤسسة التونسية للضمان (SOTUGAR) للمشاريع الابتكارية بهدف تنشيط شركات رأس مال المخاطرة (حسب المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل تونس المركز 27 فيما يخص توفر رأس مال المخاطرة بينما المغرب تحتل المركز 73 و الجزائر المركز 106³⁹).

- **برامج و أجهزة دعم المقاولاتية في تونس**: يوجد حوالي 80 هيئة تغطي كامل التراب التونسي منها 25 حاضنة، 24 مركز أعمال، 21 نافذة موحدة و 10 خلايا للافراق. من بين هيئات الدعم، هناك وكالة ترقية الصناعة (API)، وكالة ترقية الاستثمار الخارجي (APIE)، وكالة الاستثمار الزراعي... الخ. APIE التي تنشط منذ سنة 1973 تتكون من 5 مراكز هي:

³⁵ STEVENSON L., op.cit, page 219.

³⁶ ATALLAH C., EL HYANI O., *Micro-finance : Quelles perspectives de développement pour les IMF, Cas du Maroc*, mémoire de Master en Management, Ecole ESCP Europe, Paris, MAI 2009, page 35.

³⁷ ELAMRY A., *financement des PME au Maroc : contraintes et perspectives*, Editions Universitaires Européennes, Paris, 2012, page 32.

³⁸ *Rapport de Global Entrepreneurship Monitor*, Tunisia executive report, 2009, page 41.

³⁹ ABETTI P. & all., op.cit, 2011, page 88.

- مركز التسهيل و إدارة الامتيازات
- مركز الدراسات و الاستشارات الصناعية: الذي يوفر قاعدة بيانات حول أفكار المشاريع و فرص الأعمال
- مركز التوثيق و المعلومات الصناعية: حيث يقوم بنشر جميع البيانات المتعلقة بالأعمال و التحفيزات و البيئة الصناعية
- مركز دعم و إنشاء المؤسسات: يهدف إلى مرافقة المقاولين عن طريق تقديم خدمات متنوعة من تكوين، دراسة المشاريع، الدعم اللوجستي، الوساطة و المتابعة، تنظيم مسابقات حول أفضل الأفكار و متابعة المشاريع المقامة في الحاضنات.
- مركز دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة: و التي تضم وكالتين فرقة عمل الم ص م و البورصة الوطنية للمقاولاتية بالباطن و الشراكة الصناعية في قطاع الم ص م.

- سياسة دعم الابتكار و الإبداع: تعتمد أساسا على إقامة الحاضنات (حوالي 27) و الحظائر التكنولوجية (حوالي 9 أشهر) الغزاة لتكنولوجيات الاتصال)، تحديث نظام البحث و التطوير و نقل التكنولوجيا حيث زادت حصة الإنفاق على البحث و التطوير من 0.3 % سنوات السبعينات إلى 1 % سنة 2004⁴⁰.

خلاصة

من خلال عرضنا لأهم تجارب الدول المتقدمة و النامية في مجال دعم و مرافقة المشاريع المقاولاتية، توصلنا إلى نتيجة رئيسية و هي انه لا يوجد نموذج موحد لترقية المقاولاتية فسياسة الدعم تختلف حسب الوضع الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي للبلد و عليه، تختلف آليات الدعم و أشكالها من بلد لآخر كونها تصمم حسب تطور النشاط المقاولاتي.

رغم هذا الاختلاف من دولة لأخرى، إلا أن المتداول هو تركيز سياسات الدعم على تنويع و تسهيل التمويل، الاهتمام المتزايد بالمشاريع الإبداعية، توجيه المقاولين و تشجيعهم على التصدير، الاهتمام بالتكوين و التعليم على كل المستويات و التخصصات، استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة لتسهيل و تسريع الإجراءات الإدارية، الاهتمام بدعم الفئات الهشة، النساء، الأقليات العرقية و المؤسسات التضامنية لتسهيل اندماجها في المقاولاتية.

⁴⁰ Rapport de Doing Business in the Arab world, 2012.

المحاضرة الخامسة: التطور الاقتصادي و واقع المقاولاتية في الجزائر

I. التطور التاريخي للاستثمار في الجزائر و ظروف ظهور المقاولاتية في الجزائر

1. منذ الاستقلال حتى 1982
2. خلال سنوات الثمانينات
3. خلال سنوات التسعينات
4. خلال سنوات الألفينيات

II. تطور البطالة في الجزائر

1. تعريف البطالة
2. أنواع البطالة
3. أسباب البطالة
4. آثار البطالة
5. تطور البطالة في الجزائر
6. خصائص البطالة في الجزائر

III. واقع المقاولاتية في الجزائر

1. تطور نسيج المشاريع المقاولاتية في الجزائر
2. تطور المشاريع المقاولاتية حسب النشاطات الاقتصادية
3. تطور المشاريع المقاولاتية حسب التوزيع الجغرافي
4. أهمية المقاولاتية في خلق مناصب عمل و امتصاص البطالة
5. أهمية المقاولاتية في الناتج المحلي الخام و خلق القيمة المضافة
6. أهمية المقاولاتية في الصادرات

تمهيد

تعتبر المقاولاتية في الجزائر الاتجاه الجديد لدعم التنمية الاقتصادية. فبعد أن كانت السلطات العمومية هي المقاول الرئيسي و الفاعل المسيطر على النشاط الاقتصادي، تخلت الدولة عن هذا الدور شيئاً فشيئاً و اهتمت بكونها عامل مرافق و منظم للاقتصاد الوطني و هذا كنتيجة حتمية لتوجهها نحو اقتصاد السوق في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها لمواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية.

الهدف من هذه المحاضرة شرح واقع المقاولاتية في الجزائر. و عليه، ارتأينا أن نقدم ذلك في 3 أجزاء: يستعرض الجزء الأول التطور التاريخي للاستثمار و ظروف ظهور المقاولاتية، الجزء الثاني يتناول تطور البطالة في الجزائر باعتبارها ابرز عامل حثّم على الدولة التوجه نحو تحرير المبادرات الخاصة و تشجيع الأنشطة المقاولاتية خاصة في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة و هذا من خلال مختلف البرامج المسطرة و الهيئات المستحدثة. في حين، سنقدم في الجزء الأخير أهم المعطيات المتعلقة بالمقاولاتية من حيث تطور حجم المؤسسات المستحدثة، توزيعها حسب قطاع النشاطات، توزيعها الجغرافي و كذا مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلد.

I. التطور التاريخي للاستثمار في الجزائر و ظروف ظهور المقاولاتية في الجزائر

ظهرت المقاولاتية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة و التي عرفت إصلاح الإطار التنظيمي و التشريعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر واجهة النشاط المقاولاتي في الجزائر مثل غيرها من الدول و هذا في ظل الأزمة الاقتصادية و تفاقم معدلات البطالة. و عليه، عرف الاستثمار في الجزائر عدة تطورات يمكن تلخيصها حسب المراحل التالية:

1. منذ الاستقلال حتى 1982

في هذه المرحلة كان الاستثمار الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مغيبة في السياسات الاقتصادية بسبب اعتماد الاقتصاد الموجه القائم على القطاع العام في صورة الصناعات الثقيلة و الذي كان يعرف بالصناعة المصنعة التي تعتمد بشكل كلي على المؤسسات الكبرى. بينما لم الص الم و التي كانت عمومية في الغالب اعتمد عليها في إطار برنامج التنمية على مستوى الجماعات المحلية لتحقيق التوازن الجهوي و خصت النشاطات الحرفية، في حين، خص القطاع الخاص مجال النسيج و الصناعات الغذائية (حيث كان هناك حوالي 1482 مؤسسة فقط سنة 1970¹).

2. خلال سنوات الثمانينات

في هذه المرحلة كانت الدولة هي المقاول الأساسي² بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو المبادرات الخاصة فقد كانت مهمشة مع انه تم في عام 1982 إصدار أول قانون للاستثمار الوطني الخاص و الذي أعطى أولى التحفيزات للمبادرات الخاصة و لكن بشروط مقننة منها تسقيف مستوى الاستثمار الخاص الذي اقتصر على نشاطات محددة (التحويل و التوزيع، الصناعات الغذائية الكلاسيكية، المشروبات، الكيمياء البسيطة وصناعة البلاستيك، مواد البناء، النسيج، الصناعات الحرفية، قطاع البناء

¹ خلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2004، صفحة 145.

² MELBOUCI L., *Le capital social et le comportement innovateur de l'entrepreneur algérien*, Communication dans un colloque international sur l'entrepreneuriat et la PME, Belgique, octobre 2008.

والأشغال العمومية) أي القطاعات التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة و يد عاملة مؤهلة، تحديد مستوى القروض البنكية التي لا يمكن أن تتجاوز 30 % من حجم الاستثمار، أن لا يتجاوز حجم هذا الاستثمار 30 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات أسهم و 10 ملايين دينار للمؤسسات الفردية أو شركات التضامن، منع حيازة عدة استثمارات من طرف شخص واحد... الخ³.

هذا التوجه الحديث للقطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (بما فيها العمومية) هو بسبب فشل السياسة الاقتصادية المعتمدة على الصناعات المصنعة على التكيف مع المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة أين عرفت الجزائر إصلاحات هيكلية تهدف للحد من وقع الأزمة الاقتصادية و التي من بين أسبابها التسيير الإداري للمؤسسات الاقتصادية و إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات بشكل مستمر رغم العجز في التسيير. تمثل الاتجاه الجديد في تصميم مخططين خماسيين هما:

- **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:** الذي يؤكد على ضرورة التوجه نحو الصناعات الصغيرة و المتوسطة العمومية و الخاصة التي ستساهم في تعزيز المؤسسات العمومية الكبرى.
- **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** الذي يؤكد على ضرورة الانتقال من الصناعات الواسعة إلى الصناعات المكثفة من اجل العمل على تنمية و توزيع الأنشطة التحويلية ذات الحجم المتوسط المعدة لتغطية الاحتياجات الوطنية من تجهيزات الإنتاج و الاستهلاك⁴.

3. خلال سنوات التسعينات

شهدت هذه المرحلة أولى الإصلاحات من اجل إعادة التوازن الاقتصادي و المالي في ظل اغتيال أسعار المحروقات سنة 1986 أين أبدت الدولة استعدادها لتسهيل و مرافقة المبادرات الخاصة ، هذه الأخيرة كانت تمثل الحل الوحيد لخلق مناصب الشغل و الثروة⁵. و عليه، تخلت الدولة عن دور المقاول و اهتمت بدور المنظم، المرافق و المحفز. في هذه الفترة، تم استحداث سلسلة من القوانين و الأنظمة التي تمثل الإطار القانوني الجديد للاقتصاد الوطني في ظل الأزمة البترولية لعام 1986 و التي أدت إلى انخفاض مداخيل الجزائر حتى 45 % و ما صاحبها من اختلال للتوازن الاقتصادي اجبر البلاد على تطبيق بعض الإصلاحات بمعية صندوق النقد الدولي الذي ألزمها بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (من افريل 1994 إلى ماي 1995) و برنامج التصحيح الهيكلي (من مارس 1995 إلى افريل 1998) مقابل الحصول على بعض المساعدات الائتمانية. نذكر على سبيل المثال:

- **قانون النقد و القرض في 14 افريل 1990** و الذي شمل جوانب عديدة تتعلق بإصلاحات في مجال التسيير المالي و القرض و الاستثمار لتهيئة الإطار العام للانفتاح نحو اقتصاد السوق.
- **قانون ترقية الاستثمار في 5 أكتوبر 1993** ففي هذه المرحلة تم مايلي:
- إنشاء أول وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁶.

³ GHARBI S., *les PME/PMI en Algérie : état des lieux*, cahiers du Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation université du Littoral Côte d'Opale, N°238, Calais, Mars 2011, page 6.

⁴ صالح صالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: إشكاليات و آفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، صفحة 172.

⁵ AKNINE S R., FERFERA MY., *Entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie : une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises*, revue des sciences économiques et de gestion, 56-78, n°14, Université de Sétif, 2014, p68.

⁶ للإشارة، تعرف هذه الوزارة عدة تطورات فمرة يضاف إليها قطاع الصناعات التقليدية و مرة تسمى وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار (2010) و في 2014 أصبحت تابعة لوزارة الصناعة و المناجم... الخ.

- إلغاء إجبارية الحصول على موافقة الدولة للاستثمار،
- المساواة في التعامل بين الاستثمار الخاص، الأجنبي و العام
- إنشاء وكالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI)
- تسهيل الإجراءات الإدارية
- تفعيل خوصصة المؤسسات العمومية

تظهر الإحصائيات انه بفضل هذا القانون، 75 % من المؤسسات الصغيرة المحصاة في 2005 أنشأت بعد سنة 1993.

4. خلال سنوات الألفينيات

موازة مع النتائج الجيدة التي حققتها الإصلاحات السابقة، قامت الدولة بتمديد مختلف القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار و ترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة خاصة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2001 الذي عرّف لأول مرة ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. نتيجة لذلك، عرفت هذه المؤسسات انتشارا كبيرا فالإحصائيات تشير انه أكثر من نصف هذه المؤسسات أنشئت خلال الفترة 2001-2007⁷ بينما المؤسسات العمومية عرفت انخفاضا مستمرا (بسبب سياسات الخوصصة أساسا). في هذه المرحلة تم اتخاذ الإجراءات التالية التي سمحت بشكل كبير تقديم امتيازات لتشجيع الاستثمار مع مزايا إضافية في المناطق التي تحتاج إلى تنمية أو في قطاعات بالغة الأهمية:

- تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتأسيس، التمويل، الضرائب و التأمين.
- إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية (FGAR)
- إنشاء لمجلس الوطني للاستثمار (CNI) و كذا صندوق دعم الاستثمارات
- إنشاء مجلس وطني لترقية المناولة
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) محل (APSI)... الخ.
- إنشاء مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل
- تحديد حصة من الصفقات العمومية للم الص الم

II. تطور البطالة في الجزائر

تعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها الجزائر خاصة منذ بداية الثمانينات مع الأزمة البترولية التي أدت إلى توقف الاستثمارات العمومية و بالتالي انخفاض نسب النمو الاقتصادية مما اثر بشكل سلبي على سوق العمل حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل متزايد حتى نهاية التسعينات من 16,4 % سنة 1984 إلى 30 % سنة 2000⁸ رغم المجهودات و التدابير المتخذة للحد من هذا الارتفاع من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة.

⁷ AYAD A., HABICHOU H., LAKHDARI H., *Le rôle des organisations professionnelles dans l'accompagnement des PME en Algérie*, la revue de l'économie & de management, université de Tlemcen, Algérie, octobre 2009, p10.

⁸ شيبي عبد الرحيم و شكوري محمد: البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية و قياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الجزائر، القاهرة، 17-18 مارس 2008، ص 11.

1. تعريف البطالة

يوجد عدة تعريفات للبطالة و سنخص بالذكر تعريف منظمة العمل الدولية OIT التي تصف الظاهرة على أنها حالة الفرد الذي يكون : " قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"⁹. رغم تعدد التعاريف إلا أنها تتقاطع في العناصر التالية:

- هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل و راغبا فيه و لكن لا يجده أو لا يجده بالأجر المناسب و هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل استخداما كاملا و امثالا¹⁰؛
- هي ظاهرة عالمية تمس الدول المتقدمة و المتخلفة على حد سواء: فحسب تعريف طارق الحاج (1998): "البطالة هي عبارة ظاهرة اجتماعية ذات الصفة العالمية، تتضمن العاطلين عن العمل وهم الأشخاص الذين كانوا في السابق يعملون لكنهم توقفوا عن ذلك وقت الإحصاء، أو هم الأفراد الذين ينتظرون فرص عمل مناسبة مثل خريجي الجامعات و المعاهد، أو هم الأفراد الذين يرغبون في العمل ولا يجدون فرصة للعمل مناسبة، أو الأشخاص القادرين على العمل لكنهم لا يجدونه أو الأفراد الذين تنقصهم الخبرة والقدرات ولا يمكنهم القيام بالعمل المطلوب"¹¹؛
- يمكن أن تمس كل فئات المجتمع مهما كان السن أو المستوى العلمي أو الجنس؛
- تتجه التعاريف الحديثة إلى التركيز أن سوء استخدام العمالة يعتبر أيضا بطالة: "وفقا للمفهوم العلمي، هي الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا و امثالا"¹².

2. أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها مثلا من خلال الدورة الاقتصادية أو من خلال التنقل بين المهنة...الخ¹³:

- **البطالة الظرفية**: أسباب البطالة هنا تعود إلى الأحوال الاقتصادية الظرفية (الأزمات الاقتصادية).
- **البطالة الاحتكاكية**: تنتج عن نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص عمل.
- **البطالة الفنية**: تنشأ بسبب إدخال طرق فنية و تكنولوجية جديدة في الإنتاج و الاستغناء عن العنصر البشري.
- **البطالة الهيكلية**: تنتج بسبب التغيرات الهيكلية في تنظيم المؤسسات وعدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و المؤهلات وخبرات الأفراد الراغبين في العمل و الباحثين عنه.

⁹ حمد يعقوبي، عنتر بوتيار، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 3.

¹⁰ علي عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 12.

¹¹ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفراء للنشر و التوزيع، عمان، 1998، ص 151.

¹² عبد القادر محمد عطية، النظرية الكلية، دار الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 198.

¹³ خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلات و الحل، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، 2004، ص 24.

- البطالة الموسمية: تحدث نتيجة للظروف المناخية أو ظروف الإنتاج.
- البطالة المقنعة: تعني أن عدد العمال يفوق الحاجة الفعلية.
- البطالة الجزئية: تنشأ عندما يعمل الفرد يوميًا ساعات محدودة وبالتالي يتلقى أجرة محدودة.

3. أسباب البطالة

- تعزى أسباب البطالة إلى عدة عوامل منها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و أخرى مهنية و تقنية نلخصها فيمايلي:
- الزيادة المتسارعة في معدلات النمو السكاني و نزوح السكان بسبب التفاوت بين مناطق البلد الواحد. في الجزائر، تميزت الفترة 1970-1985 بمعدل سكاني مرتفع قدر بـ 2.9 % ثم انخفض إلى 1.42 % عام 1988 ليعود إلى الارتفاع مجددا خاصة منذ سنة 2010¹⁴؛
 - قلة مناصب الشغل الجديدة بسبب التقشف الحكومي في الإنفاق الاستثماري أو بسبب قلة الموارد المالية التي تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات. أي هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمارات و معدلات البطالة فمثلا في الجزائر، خلال الفترة 1997-2009 ارتفع حجم الاستثمارات من 0.26 إلى 2.54 مليون دولار مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 25.43 إلى 10 %¹⁵؛
 - سوء توجيه التنمية و الاستثمارات إلى الميادين المناسبة؛
 - عجز السوق عن استيعاب الطلب المزايدي بسبب إحلال الآلة محل العامل البشري أو بسبب عدم توافق مؤهلات الطالبين مع متطلبات السوق.

4. آثار البطالة

- رغم تعدد الأسباب التي تؤدي إلى البطالة، إلا أن لها نفس الآثار الوخيمة على الفرد، المجتمع، اقتصاد و امن الدول:
- في الجانب الاقتصادي: يمكن حصرها في عدم الاستغلال الأمثل و الكامل لقوة العمل و ما يتضمنه من إهدار و تبديد الإنتاج الذي كان يمكن استغلاله لتوفير إشباع امثل للمجتمع.
 - في الجانب الاجتماعي: تؤدي البطالة إلى انتشار الآفات الاجتماعية، الجريمة والتفكك الأسري.
 - في الجانب النفسي: تؤدي البطالة إلى انتشار ظواهر الإدمان، التطرف و الشعور بالإحباط و اللامبالاة.
 - في الجانب السياسي: تتسبب البطالة في عدم الاستقرار السياسي و الأمني للدول.

¹⁴ CNES, rapport national sur le développement humain, Algérie, septembre 2006, page 54.

¹⁵ بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.

5. تطور البطالة في الجزائر

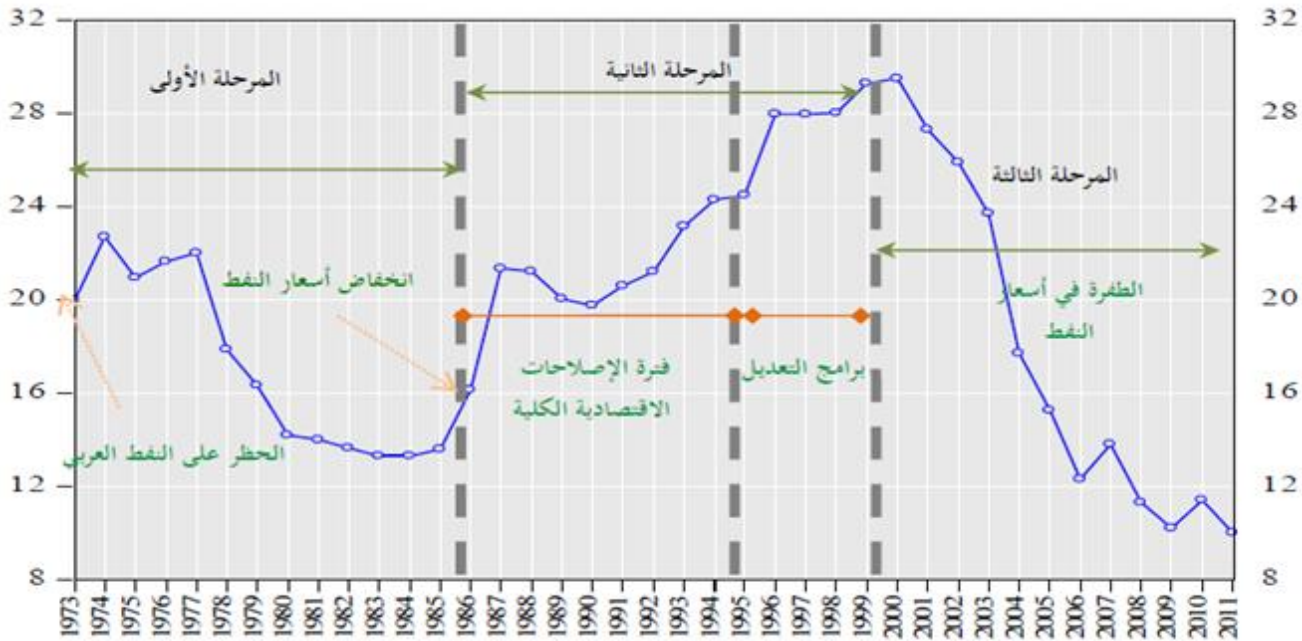
عرفت معدلات البطالة في الجزائر تطورا متباينا حيث تواترت بين الانخفاض المستمر و الارتفاع المتزايد كما يوضحه الجدول و الشكل المواليين :

الجدول رقم 8 : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2016)

السنة	المعدل
1990	19.8
1991	20.6
1992	23
1993	23.2
1994	24.4
1995	27.9
1996	27.99
1997	27.43
1998	28
1999	29.3
2000	29.77
2001	27.30
2002	25.9
2003	23.7
2004	17.70
2005	15.27
2006	12.27
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	09.30
2014	10.60
2015	11.2
2016	09.90

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 4 : تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1973-2011



من خلال الجدول و التمثيل البياني لتطور معدلات البطالة في الجزائر، يمكن أن نميز ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى: 1970-1985: مرحلة المخططات التنموية: عرفت الجزائر في هذه المرحلة وتيرة تشغيل مرتفعة فمثلا في سنة 1974 كانت نسبة اليد العاملة من إجمالي السكان 82,05% مما سمح بتسجيل نسب بطالة منخفضة¹⁶ و هذا بفضل تطبيق المخططين الرابعيين الأول و الثاني مع تحسن الجباية البترولية أين وجهت الاستثمارات أساسا في مجال الصناعات الكبرى حيث سجل الاستثمار الصناعي نسبة 51.95 % من إجمالي الاستثمارات¹⁷. باعتبار أن الصناعة

¹⁶ تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقوم أجهزة الشغل، دورة 2002، ص 59.

¹⁷ دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، ص 175-189، جامعة ورقلة، عدد 10، 2012، ص 179.

قطاع يتميز بكثافة عنصر العمل، عرفت معدلات البطالة انخفاضا مستمرا من 33% سنة 1967 إلى 22 % سنة 1977 و 9.7 % سنة 1985¹⁸.

- **المرحلة الثانية: 1986-2000:** مرحلة الأزمة النفطية: عرفت وتيرة التشغيل في هذه المرحلة تراجعا ملحوظا فقد انخفضت مناصب الشغل الجديدة من 125000 منصب شغل سنة 1985 إلى 74000 منصب سنة 1986 ومن 80000 منصب سنة 1987 إلى 64000 منصب سنة 1988 وفي الأخير 76000 منصب سنة 1989 و هذا ما يتوافق مع الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة فمثلا في سنة 1984 سجلت نسبة 16,4 % ثم 16,9 % سنة 1985 ثم 17,4 % سنة 1986 و في 1987 نسبة 18,3%. يعود هذا الوضع أساسا إلى الأزمة البترولية التي أدت إلى انخفاض صادم في حجم الاستثمارات العمومية و بالتالي نسب النمو الاقتصادي الذي يعتمد بشكل شبه كلي على الربح البترولي و هو ما أدى إلى ارتفاع البطالة إلى نسب قياسية قاربت 30 % سنة 2000.

هذه الوضعية حتمت على الجزائر المصادقة على اتفاقيات الاستعداد الائتماني (stand by) خلال السنوات 1991، افريل 1994 و مارس 1995 من اجل إعادة جدولة المديونية الخارجية و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و الإنعاش الاقتصادي تحت يد صندوق النقد الدولي من اجل الانتقال إلى اقتصاد السوق. رغم أن هذه الاتفاقيات قد أعادت التوازن الكلي و المالي للاقتصاد الجزائري إلا أنها أدت إلى انكماش اقتصادي سبب صدمة اجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لسياسات تسريح العمال، تقليل العمالة و غلق العديد من المؤسسات العمومية أو خوصصتها (حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وإغلاق ما يزيد عن 1000 مؤسسة بين سنة 1994-1998)¹⁹ و ما صاحبها من تدهور المداخيل و القدرة الشرائية مع تفاقم الأوضاع الأمنية للبلد.

- **المرحلة الثالثة: 2001-2011:** مرحلة الإصلاحات الاقتصادية: خلال هذه المرحلة، عرفت معدلات البطالة انخفاضا مستمرا بفضل مختلف البرامج الإصلاحية التي أعادت بعث الاستثمارات العمومية و الأجنبية و تشجيع المبادرات الخاصة و هذا بفضل الوضعية المالية المريحة نتيجة لارتفاع عوائد البترول الذي سمح بتراجع معدل البطالة من 29.5 % سنة 2001 إلى 10 % سنة 2010. فالوضعية المالية الجديدة خلال هذه الفترة سمح للحكومة بتبني برنامجين اقتصاديين مهمين في إطار إصلاحاتها الاقتصادية: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): والذي خصص له مبلغ 524.7 مليار دج أين تم إنشاء 728000 منصب و برنامج دعم التنمية الاقتصادية (2005-2009): والذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج: حيث كانت أولويته مكافحة البطالة و كان الهدف المسطر هو خلق 626380 منصب عمل دائم، 186850 منصب شغل غير دائم.

في الأخير، لقد عرفت معدلات البطالة في الجزائر تراجعا مستمرا: أين كان المتوسط 23.66 % خلال الفترة 1986-2000 إلى 16.54 % في المتوسط في الفترة 2001-2010 و استقراره في حدود 10 % خلال السنوات الأخيرة. إلا انه

¹⁸ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 55.

¹⁹ الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، ص 199-218، جامعة ام البواقي، العدد 6، ديسمبر 2016، ص 208.

و رغم هذا التحسن خاصة في السنوات الأخيرة، يبقى معدل البطالة مرتفعا إذا ما قورن مع المتوسط العالمي البالغ 5.7 % و كذا مع إمكانيات و موارد الدولة.

6. خصائص البطالة في الجزائر

تتميز ظاهرة البطالة في الجزائر بعدة سمات نوجزها في النقاط التالية:

- **تمس بشكل أساسي فئة الشباب:** فمثلا في سنة 2000، 78 % من البطالين يقل سنهم عن 30 سنة. نفس الفئة بنسبة 80 % سنة 2006 ، نسبة 73.4 % عام 2009 و 70 % عام 2010 علما انه في نفس السنة فئة الشباب البالغين بين 16 و 25 سنة مثلت نسبة 21.5 %.
- **تصيب البطالة أكثر فأكثر الفئة المتعلمة و الحاملة للشهادات العليا:** و التي تجد صعوبات في الإدماج المهني حيث 67 % من البطالين يطلبون العمل لأول مرة حسب إحصاءات سنة 2010 علما أن نسبة البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية في التخصصات الأدبية بلغت حوالي 27,3 % ونسبة 28,7 % في تخصصات العلوم الإنسانية والتجارية والحقوق " بينما كانت لا تتعدى نسبة" البطالين الجامعيين إلى إجمالي البطالين 0,6 % سنة 1985 ، ونسبة 5,8 % سنة 1997 حيث بدأت بطالة الجامعيين بالظهور بنسبة كبيرة سنة 1996²⁰ و هذا ما يشير إلى وجود خلل هيكلي في العلاقة بين النظام التعليمي و سوق العمل في الجزائر كما تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد و رسم سياسات التنمية الاقتصادية²¹.
- **في نفس السياق، العديد من البطالين لا يتمتعون بالخبرة والمؤهلات:** ف 70 % من طلبات التشغيل المسجلة في السداسي الأول من سنة 2011 لا تستجيب " لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية وأن 320000 شاب تم تنصيبهم خلال نفس الفترة في إطار برامج التشغيل التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل 40 % منهم جامعيون و 30 % لهم مستوى ثانوي أو التكوين المهني و 30 % بدون أي تكوين ولا تأهيل " ²².
- **عدم توازن التوزيع الجغرافي للبطالين:** حيث يمكن تقسيمهم على تجمعين رئيسيين: حضري و ريفي: فعادة ما تعرف المناطق الحضرية حجم بطالة أكبر من المناطق الريفية نظرا لاختلال الكثافة السكانية من جهة و تفاوت فرص العمل من جهة أخرى فمثلا توفر المناطق الريفية فرص كبيرة للعمل في النشاطات الزراعية و الحرفية.
- **تفاوت نسب البطالة حسب الجنس:** ترتفع البطالة لدى الإناث بشكل معتبر مقارنة بالذكور و هذا بشكل متزايد فمثلا نسبة الارتفاع كانت 11.38 % سنة 2000 و 25.75 % سنة 2008. يمكن تفسير هذا الاختلال أولا بعادات و تقاليد المجتمع الجزائري اتجاه عمل المرأة و كذا محدودية الوظائف التي يمكن أن تشغلها المرأة مقارنة بالرجل(كالأعمال الشاقة، وأشغال البناء، وبعض الحرف.....الخ).

²⁰ مقراني الهاشمي، القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد: التجربة الجزائرية، مجلة مخبر علم الاجتماع للاتصال بالبحث و الترجمة، جامعة قسنطينة، 2010، ص 95.

²¹ دحماني محمد د روي، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 212 .

²² نفس المرجع

- طول عمر البطالة لدى الفرد الواحد: حيث انتقلت من 24 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا سنة 1996 و 30 شهرا سنة 1998²³. في نفس السياق، تشير إحصائيات سنة 2010 أن 35.6 % من البطالين يبحثون عن العمل لمدة تقل عن السنة، بينما الأغلبية العظمى من البطالين يبحثون عن العمل لمدة تفوق السنتين: هذه الحالة تؤثر سلبا على معارف و مؤهلات الفرد و حتى فرص إيجاد منصب شغل.
- انتشار ظاهرة البطالة الجزئية: خاصة مع تطبيق سياسة عقود ما قبل التشغيل و مناصب العمل المؤقتة.

في الأخير، تتصدر البطالة اهتمامات كل المجتمعات باختلاف درجة تقدمها، لما تخلفه من عواقب وخيمة سواء اجتماعية، اقتصادية أو سياسية، خاصة و أنها أصبحت تمس بنسب متزايدة فئة الشباب. و كما قال ذات مرة الوزير الفرنسي Raymond Barre "مشكلة البطالة سوف تحل إذا أنشأ كل بطل مؤسسته الخاصة"²⁴ فهذه المقولة تلخص الارتباط الوثيق بين القضاء على البطالة و إنشاء المؤسسات و المقاولاتية بصفة عامة. هذا ما يجعل موضوع تطوير المقاولاتية محل اهتمام متزايد في سياسات كل الدول المتطورة منها أو الناشئة بما في ذلك الجزائر التي اتجهت منذ عام 1999 الى صياغة برامج استثمارية لتحسين أدائها الاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار النفط.

III. واقع المقاولاتية في الجزائر

المقاولاتية كظاهرة اجتماعية و اقتصادية يتوقع منها الكثير للقضاء على البطالة و تحسين المستوى المعيشي و المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال خلق مناصب شغل جديدة، تنشيط الحركة الاقتصادية و تحديد النسيج الصناعي و الاقتصادي، العمل على التكامل الاقتصادي عن طريق خلق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث نشاطات "نائمة" و كذا الإبداع و التطور التكنولوجي من خلال مختلف برامج دعم و مرافقة إنشاء المؤسسات و تشجيع المبادرات الخاصة من خلال آليات مبنية على مجموعة من الامتيازات المالية والضريبية بالإضافة إلى المرافقة التي تقدمها مجموعة من أجهزة الدعم و المرافقة. فمنذ الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر لتشجيع المقاولاتية و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عرفت هذه الأخيرة ديناميكية متسارعة في السنوات الأخيرة من حيث العدد و النشاطات المتبعة مما ساهم في خلق مناصب الشغل و القيمة المضافة.

1. تطور نسيج المشاريع المقاولاتية في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واجهة النشاط المقاولاتي في الجزائر (كما في الدول الأخرى) حيث تشكل 99.7 % من مجموع المؤسسات الجزائرية. اليوم، أصبحت عملية ترقية و تطوير مسار إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة تحتل المكانة الأولى في مسار تطور الاقتصاد الوطني و مختلف سياسات التنمية و هذا ما تعكسه الأرقام الموضحة في الجدول الموالي:

²³ شبي عبد الرحيم و شكوري محمد: مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

²⁴ SÉNICOURT P., *Création d'entreprise : l'ère des BCBG*, In Revue française de gestion, Paris, Septembre Octobre 1985.

الجدول رقم 9 : تطور حجم المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة، الصغيرة و المتوسطة) في الجزائر خلال الفترة 2003 و 2012

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المجموع	287799	312181	341914	376028	410293	518900	570240	617955	658737	711275
التغير %	---	8.47	9.52	9.98	9.11	26.47	9.89	8.37	6.60	7.98

المصدر: مديرية النظم المعلوماتية و الإحصائيات، وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمارات

من الجدول نلاحظ أن عدد المقاولات في تطور مستمر أين تضاعف حوالي 5 مرات بين 1990 و 2012 حيث انتقل من 120000 وحدة إلى 711275 بمعدل 4700 وحدة جديدة سنويا أي بمتوسط نمو 8-9 % إلى غاية سنة 2008 التي عرفت قفزة نوعية في عدد المؤسسات الجديدة بفضل دعم إمكانات و تعزيز ديناميكية أجهزة الدعم و المرافقة مع الإشارة انه انطلاقا من هذه السنة (2008) تم إدماج الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون مهنا حرة في إحصائيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إلى جانب هذه الإحصاءات الرسمية، يجب أن نشير إلى وجود عدد كبير من المؤسسات التي تنشيط بشكل غير رسمي و التي تمثل حوالي 35 % من السوق الوطني حيث يوجد من بين كل 5 عمال عامل واحد في القطاع الموازي²⁵. هذا القطاع غير الرسمي ظهر كوسيلة للاستمرارية في سوق العمل خلال الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أين ارتكز على النشاطات و القطاعات ذات مخاطرة ضعيفة و رأس مال صغير (كالنقل، الإطعام السريع، الحلاقة...الخ). هذا التوجه يعيق تطور المشاريع المقاولاتية ذات المردودية التي تعتبر كمصدر للإبداع و الابتكار.

2. تطور المشاريع المقاولاتية حسب النشاطات الاقتصادية

مع أن الجزائر بلد بترولي إلا أن قطاع الخدمات هو الذي يسيطر على نشاط المشاريع المقاولاتية بالنسبة لحوالي نصف المؤسسات الموجودة، ثم يأتي قطاع الأشغال العمومية في المرتبة الثانية بنسبة 34 % بينما القطاع الصناعي فيمثل نسبة 19 %²⁶ و بعدها يأتي قطاع الفلاحة و الصيد البحري و الخدمات ذات الصلة بالصناعة. يعود هذا الاختلال إلى جاذبية كل قطاع بالنسبة للربحية السريعة، تفادي المخاطرة دون الحاجة إلى نفقات استثمارية معتبرة أو مؤهلات و مهارات عالية.

علما انه في السنوات الأخيرة، يعرف قطاع البناء و الأشغال العمومية تطورا ملحوظا (يشكل 33 % من مجموع المؤسسات المسجلة سنة 2013 بمعدل نمو 14 %²⁷) و هذا راجع لاتجاه الدولة نحو تشييد مشاريع كبرى في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و برنامج دعم النمو 2005-2009 و الذي من أولوياتهما دعم البنية الأساسية و قطاع السكن.

²⁵ SI LEKHAL K, le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives, revue des recherches économiques et managériale, N° 12, université de Biskra, décembre 2012, p51.

²⁶ Rapport du premier recensement économique, 2011. Collections statistiques, n°172. Série statistiques économiques n°69. ONS, 2012.

²⁷ محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 140.

كما عرف أيضا قطاع الخدمات ذات الصلة بالصناعة بعض التطور الملحوظ بنمو من 3.14 % في 2012 إلى 10.08 % في 2013. في حين، تشهد القطاعات الأخرى نموا متضائلا رغم الأهمية التي تبديها الدولة إليها كقطاع الفنادق و الصناعات الغذائية.

3. تطور المشاريع المقاولاتية حسب التوزيع الجغرافي

بالنسبة للتوزيع الجغرافي، لا تغطي كل المناطق بنفس التوزيع حيث تتركز 60,3% من المؤسسات في المناطق الشمالية، 30 % في مناطق الهضاب العليا و 9,76% في مناطق الجنوب²⁸ علما أن هذه النسب لم تتغير فحتى إحصائيات سنة 2013 تعطي نفس التوزيع : يعود هذا الاختلال إلى توفر كل منطقة على البنية التحتية و اليد العاملة المؤهلة مما يعني عدم تكافؤ الفرص و عدم تامين موارد و إمكانيات كل مناطق الوطن مما يعني اختلال في التوازن الجهوي بين مناطق الوطن حيث أن 10 ولايات فقط من أصل 48 ولاية تسيطر على أكثر من نصف المؤسسات و هي: الجزائر، وهران، تيزي وزو، سطيف، بجاية، بليدة، الشلف، قسنطينة، تيبازة و بومرداس. للإشارة، الجزائر العاصمة وحدها تملك أضعاف ما تملكه هذه الولايات و لكن كل من تيزي وزو و بجاية تعرفان معدلات نمو أكبر من الولايات الأخرى.

4. أهمية المقاولاتية في خلق مناصب عمل و امتصاص البطالة

تعتبر البطالة من أهم المشاكل و الأزمات التي تعرفها الجزائر و تبرز المقاولاتية كحل للقضاء أو على الأقل امتصاص البطالة و خلق مناصب شغل جديدة. فعلى غرار تطور عدد المشاريع المقاولاتية، عرف عدد مناصب العمل ارتفاعا أيضا مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 22 % سنة 2000 إلى 17 % سنة 2004، 15.3 % سنة 2005 و 9.3 % سنة 2013 حيث أن القطاع الخاص وفر 766678 منصب عمل في 2004، 1298253 في 2007 و 1605329 في 2009 بمعدل ارتفاع 109 % بين 2004 و 2009²⁹ و هذا بفضل مناصب العمل التي توفرها حيث ارتفع عددها إلى 1676111 سنة 2011 و 1800742 سنة 2012³⁰ إلا أن هذه المساهمة في التشغيل تبقى ضعيفة و يفسر ذلك كون أن المؤسسات المصغرة (التي تضم على الأكثر 9 مستخدمين) تمثل 97 % من القطاع³¹ بمعدل 3 مستخدمين فقط³².

²⁸ BOUYAKOUB A., *Entrepreneuriat, territoire et capital humain*, colloque international : création d'entreprise et territoire, Tamanrasset, Algérie, 2006, p12.

²⁹ Bulletin du ministère des PME, op.cit, 2009.

³⁰ BOUZAR C., *Les PME/PMI en Algérie : contraintes, soutien étatique et impact sur l'emploi*, 10^{ème} forum international et 8e école doctorale de l'association tunisienne des économistes, Hammamet, 5-6-7 juin 2014, page 2.

³¹ KADI M., *Relation entre PME et emploi en Algérie : quelle réalité ?*, colloque internationale sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements et leurs retombés sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université de Sétif, 11-12 mars 2013, page 5.

³² MERZOUK F., *PME et compétitivité en Algérie*, Revue économie et management, n° 09, université de Tlemcen, oct. 2009, page 12.

5. أهمية المقاولاتية في الناتج المحلي الخام و خلق القيمة المضافة

تساهم المشاريع المقاولاتية في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي و خلق القيمة المضافة:

- بالنسبة للناتج المحلي الخام (طبعاً خارج قطاع المحروقات) : عرفت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام فترتين: قبل 1990 و بعد 1990. ففي الفترة الأولى كانت مساهمة القطاع العمومي أكبر من القطاع الخاص ثم انعكست الأمور بعد سنة 1990 و أصبحت في تزايد مستمر³³ وصلت إلى نسبة 92.29 % سنة 2013³⁴ و هذا يدل على المكانة التي أصبحت تحتلها المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري.
- بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة (خارج قطاع المحروقات) فهي أيضاً في ارتفاع مستمر من 53,6 % في 1998 إلى 75 % في 2001، 84 % في 2002 ثم 87,64 % في 2007 و 88.27 سنة 2011 أي بمعدل 85,80 %³⁵ مع سيطرة قطاع التجارة، قطاع الفلاحة و قطاع البناء و الأشغال العمومية في خلق القيمة المضافة بينما مساهمة القطاع الصناعي فتبقى ضعيفة رغم أن هذا القطاع هو الذي يعبر عن الاستثمار الحقيقي و خلق الثروة فالمؤسسات الصناعية هي التي من شأنها تمويل الصناعة في الاقتصاد الوطني أمامياً و خلفياً (المقاول من الباطن) و كذا التي من المفروض أن يعول عليها في إستراتيجية إحلال الواردات.

6. أهمية المقاولاتية في الصادرات

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل شبه تام على صادرات المحروقات حيث لا تتخطى الصادرات خارج المحروقات نسبة 4 % و هذا يدل مرة أخرى على هشاشة المقاولاتية في الجزائر التي يسيطر عليها النشاط التجاري بما في ذلك تجارة المنتجات المستوردة كما يطرح تساؤلات على مدى تنافسية و كفاءة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر رغم كل مجهودات الدولة لدعم و مرافقة النشاطات المقاولاتية.

خلاصة

حاولنا من خلال هذه المحاضرة تسليط الضوء على واقع ظهور و تطور المقاولاتية في الجزائر أين نستنتج كيف ساهمت مختلف الإصلاحات الاقتصادية خاصة منذ 1989 في ظل الأزمة الاقتصادية و تفاقم معدلات البطالة إلى تحرير الاستثمارات الخاصة التي تشهد تطوراً متزايداً في السنوات الأخيرة رغم أنها في الأغلب مؤسسات مصغرة تنشط بالأساس في قطاع الخدمات إلا أن السياسة الاقتصادية الجديدة المتجهة نحو ترقية المقاولاتية أعطت نتائج طيبة للتخفيف من وطأة البطالة و الحد من ارتفاع معدلات البطالة السافرة و كذا دعم النسيج الاقتصادي، المساهمة في خلق الثروات و تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية للبلد و هذا ما يفسر توجه السياسات و البرامج الاقتصادية نحو تطوير آليات دعم إنشاء المؤسسات من خلال مختلف أجهزة الدعم و المرافقة و التي ستكون موضوع المحاضرات القادمة.

³³ HAMMOUDA N., ASSASSI M., *Essai sur le Potentiel Entrepreneurial en Algérie*, 14^{ème} conférence sur les Institutions et le Développement Economique, Caire, 28-30 Décembre 2007, page 9.

³⁴ محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 149

³⁵ MERZOUK F., op.cit.

المحاضرة السادسة : أجهزة دعم التشغيل و مرافقة الشباب المقاوم لمحاربة البطالة في الجزائر

I. الأجهزة المخصصة لدعم العمل المأجور

1. الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)
2. برامج عقود ما قبل التشغيل
3. وكالة التنمية الاجتماعية (DAS)

II. الأجهزة المساعدة على إنشاء المؤسسات من طرف الشباب البطال

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)
2. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)
3. الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تمهيد

لمواجهة الأزمة الاقتصادية خاصة منذ مطلع التسعينات التي تميزت بمعدلات بطالة متفاقمة و التي كانت آثارها وخيمة على الحياة الاقتصادية، الأمنية و الاجتماعية للبلد، انتهجت الجزائر سلسلة إصلاحات اقتصادية انبثق عنها إنشاء عدة أجهزة و هيئات تهدف لدعم فئة الشباب البطال لإدماجه في الحياة العملية من خلال سياستين رئيسيتين: دعم العمل المأجور و دعم إنشاء المؤسسات من طرف هذه الفئة.

في هذا الإطار، نخصص هذه المحاضرة لبحث مختلف هذه الهيئات حيث سنسلط الضوء على مهام و دور كل منها من جهة و من جهة أخرى، سنحاول تقييم حصيلة إنجازاتها وفقا للمعطيات الإحصائية التي تنشرها بشكل دوري المواقع الرسمية لهذه الأجهزة و الهيئات.

I. الأجهزة المخصصة لدعم العمل المأجور

اعتمدت السياسة الاقتصادية في الجزائر على مجموعة من الهيئات لتسيير أجهزة دعم التشغيل بهدف محاربة البطالة و الإقصاء الاجتماعي و دعم الفئات الهشة في المجتمع و هذا في إطار محورين رئيسيين هما: دعم العمل المأجور و إنشاء المؤسسات. بالنسبة لدعم العمل المأجور، تعبر الوكالة الوطنية للتشغيل و وكالة التنمية الاجتماعية من أهم الهيئات المعتمدة.

1. الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

تعتبر من أولى الهيئات العمومية لدعم التشغيل حيث انشأت في 08 سبتمبر 1990 تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي لتحل محل الديوان الوطني لليد العاملة الذي انشأ عام 1962 بهدف تسيير مختلف آليات التشغيل. في سنة 2004، عرفت تعزيزا في نشاطها بفضل القانون 90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال و مراقبة الشغل ثم في 2006، تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالاستقلالية¹ أين استفادت من مخطط إعادة التأهيل لتطوير شبكتها المتكونة من وكالات التشغيل الجهوية، الولائية و المحلية و هذا بهدف تطوير وسائل تسييرها و الخدمات التي تقدمها.

- مهام و أهداف الوكالة

يتمثل الدور الرئيسي للوكالة في تنظيم سوق العمل، تحديد وضعيته و كيفية تطوره عن طريق تسيير العرض (أصحاب العمل و المؤسسات الاقتصادية) و الطلب (أي فئة البطالين) و هذا باستيفاء المهام التالية²:

- تنظيم و معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل و اليد العاملة و تطورها
- جمع عروض و طلبات العمل و الربط فيما بينها

¹ المرسوم التنفيذي رقم 06/ 77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006.

² الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للتشغيل (<http://www.anem.dz/ar>) (اطلع عليه في 15.02.2018 على الساعة 18.30).

- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية
- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات خاصة الدولية في مجال التشغيل
- ضمان تطبيق تدابير الرقابة المتعلقة بتنصيب العمال و مراقبة لتشغيل

- انجازات الوكالة

عرفت هذه الوكالة تطورا ملحوظا في استحداث مناصب الشغل لدى المتعاملين الاقتصاديين حيث انتقل العدد من 64.092 سنة 2005 إلى 125.645 سنة 2007 و إلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009³.

- بالنسبة لطلبات العمل: الإحصائيات التي تنشرها الوكالة⁴، وصل عدد طلبات العمل إلى 449930 طلب (إلى غاية جويلية 2017) منهم 90.63 % يطلبون العمل لأول مرة، يشكل الرجال منهم نسبة 68 % و النساء نسبة 32 % ، إضافة إلى كون 30.36 % هم من الفئة العمرية 16-24 سنة.

- بالنسبة للمستوى العلمي لطالبي العمل: يشكل 39 % منهم ذوي مستوى التعليم المتوسط، 30 % مستوى جامعي، 22 % مستوى ثانوي، 6 % مستوى ابتدائي و 3 % فقط بدون مستوى.

- بالنسبة لعروض العمل: فقد سجلت نفس الفترة عرض 262262 منصب عمل منها 36.58 % في قطاع الخدمات، 32.71 % في قطاع الصناعة، 27 % في قطاع البناء و الأشغال العمومية و 3.5 % في قطاع الفلاحة.

- الفرق بين الطلب و العرض: رغم أن الطلب أكبر من العرض ، إلا أن الوكالة تؤكد عدم تلبية كل عروض العمل بسبب العوامل التالية:

- رفض العمل في القطاع الخاص
- رفض الأجور المقترحة
- شروط العمل غير المحفزة (كالبعد و عدم وجود النقل و الإقامة... الخ)
- رفض صاحب العمل للأفراد المقترحين
- عدم وجود المؤهلات المطلوبة
- عدم رجوع طالب العمل و استكمال إجراءات التشغيل.

- بالنسبة لمساهمات المؤسسات المصغرة

حسب المعلومات المدونة لسنة 2017 (إلى غاية شهر جويلية) فعروض العمل المقترحة لخلق مناصب العمل هي كالتالي:

³ **الطيب لوح**، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق التشغيل وآفاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، الجزائر، جوان 2010، ص 6.

⁴ تقرير حول مؤشرات سوق التشغيل حسب الملف المنزل من الموقع (<http://www.anem.dz/ressources/pdf/2017/juil-2017.pdf>) (اطلع عليه في 15.02.2018 على الساعة 18.30).

الجدول رقم 10: عروض العمل المقترحة من طرف المؤسسات المصغرة (إلى جويلية 2017)

المعدل	سنة 2017	عروض العمل المقدمة في جويلية 2017			القطاع
		المجموع	مؤسسة مصغرة في إطار CNAC	مؤسسة مصغرة في إطار ANSEJ	
32.63 %	156	13	3	10	الصناعة
36.18 %	243	31	1	30	البناء و الاشغال العمومية
5 %	33	3	2	1	الفلاحة
34.54 %	228	14	6	8	الخدمات
100 %	660	61	12	49	المجموع

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للتشغيل

- بينما الوظائف التي تم تلبيتها فعلا فهي بمجموع 592 سنة 2017 (إلى غاية جويلية) منها 40 % في قطاع الخدمات، 35.47 % في قطاع البناء و الأشغال العمومية، 19.60 % في قطاع الصناعة و 5 % في قطاع الفلاحة.

2. برامج عقود ما قبل التشغيل

منذ سنة 1998، أسندت لهذه الوكالة وظيفة تسيير برامج عقود ما قبل التشغيل التي انطلقت في نفس السنة بمهدف إدماج الشباب في الإدارات العمومية و المؤسسات الاقتصادية. تبعا لهذه البرامج، تم سنة 2008 استحداث جهاز المساعدة على الإدماج المهني موجه للشباب طالبي العمل لأول مرة و بدون خبرة مهنية أين تساهم الدولة في تكلفة اجر المنصب لمدة ثلاث سنوات. تحتوي هذه البرامج على ثلاث أنواع من العقود :

- عقود إدماج حاملي الشهادات العليا و التقنيين السامين و خريجي المعاهد الوطنية (CID)
- عقود إدماج الحاصلين على تكوين مهني و خريجي التعليم الثانوي (CIP)
- عقود إدماج عديمي المستوى و التكوين (CIF)

بلغ عدد المستفيدين من هذه العقود ما يقارب 59781 شاب سنة 2004 حيث تضاعف عدد المستفيدين خلال الفترة 2000-2005 ثلاث مرات من 32323 إلى 103617 شاب ليصل العدد إلى 666810 شاب سنة 2011⁵.

تجدر الإشارة أن تشغيل الشباب في إطار هذه البرامج لا يخضع إلى الأحكام التشريعية و التنظيمية للعمل إنما يقتصر بين التكوين و الإدماج ذات الطابع المؤقت و هذا ما عزز ظهور البطالة الجزئية في الجزائر.

- هذا بالإضافة إلى بعض السياسات الأخرى مثل

- برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (ECIL) (1990): الذي يهدف إلى إدماج الشباب بواسطة خلق مناصب شغل مؤقتة عن طريق الجماعات المحلية.
- برنامج الإدماج المهني للشباب (1991)

⁵ يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، مذكرة الماجستير، التخصص: إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2012، ص 34.

- برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة (TUP-HIMO) الذي يهدف إلى استحداث مكثف للتشغيل المؤقت في مجال صيانة و إعادة تأهيل المنشآت القاعدية العمومية من خلال تنفيذ أشغال ذات منفعة عمومية و أثر اجتماعي و ترقية المقاولات الصغرى المحلية .

هذه البرامج كانت نتائجها لا ترقى إلى المستوى المطلوب. فمثلا هذا الأخير لم يستفد منه إلا 8.32 % من مناصب عمل دائمة سنة 2004⁶.

3. وكالة التنمية الاجتماعية (DAS)

انشأت عام 1996 تحت وصاية وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة. من اجل الاهتمام بالفئات الاجتماعية الضعيفة و الهشة من خلال تقديم قروض مصغرة لمحاربة البطالة و الفقر و التهميش عن طريق تمويل بعض الأنشطة والمهن لتشجيع العمل الحر ، تطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية من خلال توفير العتاد و المواد الأولية اللازمة. تتكون وكالة التنمية الاجتماعية من 6 مديريات مركزية و 11 أخرى جهوية تسير 254 خلية جوارية (معدل 4 خلايا لكل ولاية) يشغل بها 1541 عامل مكلف بالتسيير على مستوى البلديات⁷.

- مهام وكالة التنمية الاجتماعية:

- وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996 ، تتمثل مهام الوكالة القانونية في الترقية ، الانتقاء والاختيار و التمويل بشكل كلي أو جزئي لما يلي :
- نشاطات و تدخلات لفائدة الفئات السكانية المحرومة و كذا التنمية الجماعية .
- كل مشروع أشغال أو خدمات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية الأكيدة، و يتضمن استعمال مكثف لليد العاملة و مبادر به من طرف جماعة سكانية ، كيان عمومي أو خاص و ذلك بغرض ترقية و تنمية التشغيل.

- مهام الخلايا الجوارية للتضامن:

- يتمثل العمل الاجتماعي الجوارى، حسب ما تم تطويره من طرف وكالة التنمية الاجتماعية بالخصوص فيما يلي:
- تعيين ، تحديد جيوب الفقر و الإقصاء و العمل على مستواها قصد المساهمة في إعادة ربط العلاقة التي ينبغي أن توجد بين الفئات السكانية و المصالح العمومية .
- تقييم حجم الحاجيات الاجتماعية .
- توجيه المجموعات السكانية المحرومة و إرشادها نحو السبل و الوسائل القادرة على تمكينهم من الاستجابة لحاجيتهم الضرورية .

⁶ يحي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

⁷ المعلومات مستقاة من الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية (<http://www.msnfcf.gov.dz/ar/nous-contacter>) اطلع عليه يوم 17.02.2018 على الساعة 11.00.

تهدف هذه المهام المختلفة إلى بعت اليقظة الجماعية المتمحورة حول تحسين الظروف المعيشية للمواطن في محيطه الخاص، لا سيما ضمن محاور التنمية الاجتماعية الرئيسية، وهي: الصحة، التربية، البيئة و التشغيل.

- برنامج التنمية الجماعية الاشتراكية (DEV.COM)

يهدف هذا البرنامج الذي يصل تكلفته إلى 4000000 دج/ للمشروع إلى تشجيع اليقظة الجماعية في أوساط الفئات السكانية المحرومة على أساس مشاريع اجتماعية اقتصادية تحددها الخلايا الجوارية للتضامن بإشراك السكان و ممثليهم من خلال انجاز أشغال منشآت قاعدية صغيرة تستجيب لحاجاتهم الأولية خاصة فيما يتعلق بمجال الري، النظافة، الصحة العمومية، الإنارة الريفية، حماية البيئة...الخ.

- تنظيم مسابقة "المرأة تنشي":

في إطار تشجيع المقاولاتية في الوسط الريفي وبغرض إبراز دور المرأة الريفية في النهوض بالاقتصاد الوطني والمشاركة في التنمية المجتمعية، تم إقرار إجراء مسابقة وطنية للنساء المقاولات حيث كانت أول طبعة سنة 2017 و هي مسابقة موجهة للنساء حاملات المشاريع الفلاحية من اجل إخراجهن من عزلتهن و توسيع دائرة علاقاتهن و اعتبارهن نماذج ناجحة يحتذى بها من قبل نساء أخريات و الشباب بصفة عامة. في هذه المسابقة تقدم ثلاث جوائز ل: أحسن مشروع فلاحى، أحسن مشروع تعاونية فلاحية نسوية، أحسن مبادرة للتنمية المستدامة بالريف.

II. الأجهزة المساعدة على إنشاء المؤسسات من طرف الشباب البطال

دائما ما تظهر المرافقة كعامل نجاح للمشاريع⁸ حيث تعرف المرافقة على أنها وسيلة توفر جميع وسائل الدعم من خلال جهاز واحد (هيئة المرافقة) التي تتدخل خلال كل مراحل المسار المقاولاتي. لذلك عمدت الجزائر إلى استحداث عدة أجهزة خاصة منذ 1990 للمساعدة على إنشاء المؤسسات التي ساهمت كثيرا في دعم النسيج الاقتصادي. سنخص بالذكر أهم ثلاث هيئات في هذا المجال و هي ANSEJ، ANGEM، CNAC التي لوحدها ساهمت بـ 15% من مناصب العمل الجديدة خلال الفترة 2009-2014⁹.

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر هذه الوكالة الهيئة الرائدة في مجال دعم و مرافقة المقاولين في الجزائر. انشأت سنة 1996 تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني بهدف تمويل، تكوين، مرافقة و متابعة الشباب البطالين بين 19-35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير عندما يولد المشروع ثلاث مناصب شغل دائمة) من اجل استحداث مؤسسات مصغرة.

⁸ CUZIN R.et FAYOLLE A.; op.cit, P. 91.

⁹ SAIB MUSETTE, Les politiques de l'emploi et les programmes actif du marché du travail en Algérie, work paper pour la fondation européenne pour la formation ETF, Turin, Italie, 2014, p22.

- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: في إطار برامج الدولة التي تهتم بتشغيل الشباب عن طريق إنشاء المؤسسات، تهتم الاونساج بالوظائف التالية:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتوظيف
- متابعة و تفعيل دور المؤسسات المصغرة وجعلها أكثر تكاملاً مع غيرها
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

- المساعدات و الدعم الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تقوم الوكالة بمرافقة المقاولين من خلال تقديم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه و الاستشارة و كذا متابعة المقاو بعد الإنشاء. في هذا الإطار، تقوم الوكالة بتقديم المساعدات التالية:

- المساعدات المالية: تتمثل المساعدات المالية في:
 - قروض بدون فائدة من الوكالة تصل إلى 28-29 % من تكلفة المشروع الذي لا يتجاوز 10000000 دج و الباقي إما بمساهمة صاحب المشروع (حالة التمويل الثنائي) أو البنك بنسبة 70 % (صيغة التمويل الثلاثي)
 - الاستفادة من قروض بنكية مخفضة الفوائد مع الاستفادة من تأجيل لمدة 3 سنوات لتسديد القرض الأصلي و تأجيل سنة لدفع الفوائد أين يلتزم الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (FNEEJ) بضمان هذه القروض و فوائدها باعتماد نظام جبائي تدريجي مع فترة 3 سنوات من الإعفاء.
 - كما يمكن منح قرض بدون فائدة بمقدار 500000 دج موجه لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات حرفية أو بقيمة 1000000 دج موجه للتكفل بإيجار مكاتب جماعية.
- الامتيازات الجبائية: هي عبارة عن امتيازات ضريبية و شبه ضريبية تمنح للمقاو حسب فترتين:
 - خلال مرحلة إنجاز المشروع: إعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة؛
 - خلال مرحلة الاستغلال: وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل في: الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية؛ تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف خمسة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.

- **حصيلة انجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** حسب الإحصائيات المعلن عنها من طرف الوكالة¹⁰، فقد تم تمويل 367 980 مشروع سمح باستحداث 878 264 منصب شغل أي بمعدل 2-3 عامل في كل مؤسسة. علما أن 62 % من المؤسسات تم إنشاؤها بعد سنة 2010 و 17.88 % انشأت في سنة 2012 وحدها كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 11: حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (منذ الإنشاء إلى نهاية 2016)

السنة	منذ الانشاء الى نهاية 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
عدد المشاريع الممولة	140 503	42 832	65 812	43 039	40 856	23 676	11 262	367 980
عدد مناصب العمل المستحدثة	392 670	92 682	129 203	96 233	93 140	51 570	22 766	878 264

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

من الجدول، نلاحظ أن تطور عدد المشاريع و مناصب العمل يعرف تذبذبا فأحيانا هناك تزايد مستمر و أحيانا انخفاض. يعود هذا التواتر إلى بيئة الأعمال في الاقتصاد الوطني و تأثير القرارات السياسية في تفعيل ديناميكية عمل أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر من جهة. ومن جهة أخرى، أدى تشجيع بعض القطاعات إلى اتخاذ الوكالة لقرار توقيف تمويل بعض النشاطات (كالنقل، صناعة الأكياس البلاستيكية، المخبرات...الخ).

من جهة أخرى، رغم أن الوكالة تدعم نشاطات التوسعة إلا أن هذا النوع من الاستثمار لا يمثل إلا نسبة 1 % من مجموع المشاريع الممولة و هو ما يطرح تساؤلات عن مدى تطور و نجاح المشاريع المدعومة في هذا الإطار خاصة إذا علمنا أن مستوى الاستثمار الذي يفوق 5 ملايين لا يمثل إلا نسبة 14 % من مجموع القروض الممنوحة إلى غاية نهاية سنة 2013¹¹ و هو ما يشير إلى أن المؤسسات المستحدثة تعتبر مصغرة جدا سواء من حيث عدد العمال أو من حيث حجم الاستثمار و تطورها.

- **تمويل المشاريع الممولة من طرف الانساج حسب قطاع النشاط:** من الجدول الموالي، و كما هو متوقع، يسيطر قطاع الخدمات على نصف المشاريع الممولة بنسبة 53 % رغم انه في انخفاض مستمر حيث انتقلت نسبته من 68 % سنة 2011 إلى 21 % سنة 2016. يليه و بشكل متباعد قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 15 %. هذا القطاع يعرف نموا معتبرا من 9 % سنة 2011 إلى 31 % سنة 2016. بينما القطاع الصناعي فلا يمثل إلا نسبة 9 % رغم انه في تطور مستمر من 5 % سنة 2011 إلى 24 % سنة 2016. في حين، دعم قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال يبقى ضعيفا جدا حيث أعلى نسبة عرفها هي 6 % سنة 2016 بينما لم يتجاوز سابقا نسبة 3 %.

¹⁰ حسب الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (<https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>) الذي اطلع عليه يوم 14. 02. 2018 على الساعة 10.30.

¹¹ **MEZIANE A.** *Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, (Etude de cas : ANSEJ),* thèse de Doctorat en sciences de gestion, option : management, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, Mars 2016, page 183.

الجدول رقم 12: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب قطاع النشاط (منذ الإنشاء إلى
نهاية 2016)

المجموع	(%)	تكنولوجيا الإعلام والاتصال	%	الخدمات	%	مهن حرة	%	الصناعة و الصيانة	%	البناء و الأشغال العمومية	%	الحرف	%	الزراعة و الصيد البحري	
140 503	5%	6 858	56%	79 080	3%	3648	8%	10 807	7%	9 818	16%	21 979	11%	15 171	منذ الإنشاء إلى نهاية 2010
42 832	1%	451	68%	29 228	1%	569	5%	2 118	9%	3 672	8%	3 559	9%	3 686	2011
65 812	1%	616	69%	45 167	1%	826	5%	3 301	7%	4 375	8%	5 438	10%	6 705	2012
43 039	1%	591	49%	21 192	2%	1 042	8%	3 333	10%	4 347	11%	4 900	19%	8 225	2013
40 856	2%	750	32%	12 944	4%	1 450	16%	6 614	12%	5 106	10%	4 255	26%	10 487	2014
23 676	3%	655	20%	4 688	5%	1 205	21%	4 913	16%	3 838	9%	2 170	29%	6 862	2015
11 262	6%	628	21%	2 355	6%	716	24%	2720	15%	1672	3%	320	31%	3479	2016
367 980	3%	10 549	53%	194 654	3%	9 456	9%	33 806	9%	32 828	12%	42 621	15%	54 615	منذ الإنشاء إلى نهاية 2016

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

هذه الأرقام تدل على التوجهات الجديدة للوكالة بشأن القطاعات الواجب تدعيمها.

- توزيع المشاريع الممولة حسب خصائص المقاول: يمثل حاملي المشاريع خريجي التكوين المهني نسبة 26 % من مجموع المستفيدين رغم أن هذه النسبة تطورت من 16 % سنة 2011 إلى 66 % سنة 2016 بسبب فرض المؤهل العلمي كشرط من شروط الاستفادة من دعم الانساج مقابل 9 % من حاملي الشهادات العليا (هذه النسبة تطورت أيضا من 7 % سنة 2011 إلى 18 % سنة 2016) أما البقية فهم بدون تأهيل علمي.
- هذه النسب الضعيفة للمستوى التعليمي تفسر نوعية المقاولات المنشأة في إطار أجهزة الدعم أين يفتقد حاملي المشاريع للمؤهلات اللازمة و الصفات الضرورية لممارسة وظيفتهم كمقاولين على أكمل وجه.
- أما التوزيع حسب الجنس، فتمثل النساء معدل 10 % من مجموع المستفيدين من الوكالة أين كانت نسبتهن لا تتجاوز 7 % سنة 2011 ثم تضاعفت إلى 14 % سنة 2016.

2. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

انشأ هذا الصندوق في 06 جويلية 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي حيث كان في البداية يهدف إلى تعويض العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة للتسريحات الجماعية التي عرفها القطاع الاقتصادي آنذاك خاصة عند تنفيذ مخطط التعديل الهيكلي. فمنذ تأسيسه، عرف الصندوق عدة مراحل مخصصة للتكفل بمهام جديدة حيث، ابتداء من سنة 1998 هدف الصندوق إلى إعادة إدماج البطالين و مساعدة المؤسسات التي تعاني صعوبات في ذلك. بعدها، منذ سنة 2004 أصبح هذا الصندوق يهدف إلى دعم إنشاء مؤسسات من

طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة بفضل 13 وكالة جهوية، 48 وكالة ولائية بما فيها 22 مركزا للبحث عن شغل و 48 مركزا لدعم العمل الحر¹².

- مهام و انجازات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الكنكاك): كما اشرنا سابقا، عرف هذا الصندوق عدة مراحل و بالتالي تكفل بعدة مهام نلخصها في ثلاث محاور هي:

• تعويض البطالة: منذ تأسيسه سنة 1994 إلى نهاية 1998، كانت المهمة الوحيدة للصندوق هي التكفل بتطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية و لأسباب اقتصادية. حيث استفاد 94 % من العمال المسرحين من منحة التعويض عن البطالة أي 189.830 من أصل 201.505 مسجلاً الذين عاد منهم إلى العمل 5.275 مستفيداً و هذا منذ تأسيس الصندوق إلى أواخر سنة 2006 لكن الفترة 1996-1999 التي تزامنت مع تنفيذ مخطط التعديل الهيكلي هي التي عرفت ذروة منح التعويض بعدها بدأ هذا العدد في تقلص مستمر.

• إعادة إدماج البطالين: أو ما يسميه الصندوق بالإجراءات الاحتياطية. خلال الفترة 1998-2004 تكفل الصندوق بمهام جديدة تتعلق بمرافقة البطالين لإعادة إدماجهم في سوق العمل تحت رعاية مستشارين و منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات و معدات مخصصة لهذا الشأن حيث كان الهدف:

○ المساعدة على البحث عن الشغل

○ دعم العمل الحرّ

○ التكوين بإعادة التأهيل

هذه الوظيفة الجديدة جاءت كنتيجة حتمية لانتهاء عملية تسريح العمال و بالتالي انخفاض عدد المسجلين في نظام التأمين عن البطالة (فمثلا سجلت سنة 2005 حوالي 300 حالة فقط) فلم تعد المهمة الرئيسية للتأمين عن البطالة و إنما التكوين و إعادة تأهيل البطالين من اجل تعزيز قدراتهم و مؤهلاتهم و زيادة فرصهم في إيجاد عمل و إنشاء مؤسستهم.

خلال هذه المرحلة (1998-2004)، استفاد أكثر من 11.583 بطالا من تكوين قصير المدى (عادة 3 أشهر) في مجال تقنيات البحث عن الشغل، أكثر من 2.311 بطالا من مرافقة لاستحداث مؤسسة مصغرة و أكثر من 12.780 بطالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

• دعم استحداث مؤسسة من طرف البطالين حاملي المشاريع: منذ 2004، و في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية أصبحت المهمة الرئيسية للكنكاك هي دعم استحداث و توسيع نشاطات لفائدة البطالين ذوي المشاريع بين 30-50 سنة (بعد أن كانت 35-50 سنة قبل 2010). في هذا الإطار، يقوم الكنكاك بدعم و مرافقة المقاومين عن طريق تقديم مساعدات و خدمات هي نفسها التي تقدمها الاونساج.

النتائج المحققة في هذا الإطار تبقى غير مرضية بالنسبة لعدد الطلبات حيث تشير معطيات سنة 2012 إلى المصادقة على 47 % فقط من الطلبات¹³. بينما تشير إحصائيات 2013 إلى تمويل 84164 مشروع مكنت من استحداث 163023

¹² المعطيات و الارقام المتعلقة بهذا الجهاز مستقاة من الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Accueil.aspx) الذي اطلع عليه يوم 20.02. 2018. على الساعة 10.30.

¹³ MEZIANE A. op.cit, page 99.

منصب عمل أي بمعدل 1.93 عامل لكل مؤسسة، 92.67 % منهم رجال مقابل 7.32 % فقط نساء. من جهة أخرى، يسيطر قطاع النقل على أكثر من نصف المشاريع الممولة أي حوالي 60 % يليه قطاع الخدمات بنسبة 19 % ثم الصناعة بنسبة 6 % بينما القطاعات الأخرى تبقى هامشية¹⁴.

- الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: تكمن الخدمات التي يقدمها الكناك في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط و التصديق على الخبرات المهنية و المساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء و الاعتماد بالإضافة إلى المساعدات المالية و الامتيازات الجبائية التالية:

- المساعدات المالية: تتمثل في:
 - قرض على شكل هبة من 28-29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع التي لا تتجاوز 10 مليون دج.
 - التخفيض في الفوائد البنكية.
 - المساعدة على الحصول على التمويل البنكي بفوائد مخفضة في حالة صيغة التمويل الثلاثي بمقدار 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لاستثمارات الشباب العاطل عن العمل.
- المزايا الضريبية: و تشمل الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال.
- التدريب و التكوين: و هذا في مجال تسيير المؤسسات أثناء تركيب المشروع و بعد إنشاء المؤسسة بالإضافة إلى التصديق على المكاسب المهنية. و هذا بالشراكة مع وزارة التكوين و التعليم المهنيين من اجل تقييم و تحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل خاصة الذين لا يملكون إثبات الكفاءة (شهادة التأهيل ، دبلوم أو شهادة عمل) حيث يتكفل الصندوق ماديا بهذه العملية.

3. الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر (ANGEM)¹⁵

القرض المصغر يعتبر من أحسن أدوات محاربة المشاشة و الإقصاء الاجتماعي للأشخاص المحرومين من اجل تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل. في الجزائر، استحدث القرض المصغر سنة 1999 إلا انه لم يعرف نجاحا في تلك الفترة بسبب غياب المرافقة مما عجل بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في 22 جانفي 2004 تحت وصاية وزارة التشغيل و الضمان الاجتماعي للتكفل بالأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر و البطالين الذين يفوق سنهم 18 سنة.

¹⁴ حسب الجدول المستخرج من (Bulletin d'information statistique de la PME,n.23, decembre, 2013) المقدم من طرف محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص158.

¹⁵ مختلف المعلومات مستخرجة من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (<https://www.angem.dz/ar/home.php>) الذي اطلع عليه يوم 22.02.2018 على الساعة 15.13.

- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: من خلال 49 وكالة ولائية مدعمة بـ 548 خلية مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، تهتم هذه الوكالة بالوظائف التالية:

- تسيير جهاز القرض المصغر
- مرافقة، إعلام، دعم و توجيه المقاومين لتنفيذ أنشطتهم و متابعتها من خلال الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية و التكوين
- التعاون مع هيئات مختلفة خاصة البنوك لتسهيل عملية تنفيذ أنشطة المستفيدين من القرض المصغر
- تشجيع العمل الحر و الحرف خاصة العمل في البيت للنساء من اجل مكافحة البطالة و الفقر خاصة في المناطق الريفية
- تنمية روح المقاومين للمساعدة على التنمية الاجتماعية.

- الخدمات و المساعدات التي تقدمها وكالة تسيير القرض المصغر: يمكن تقسيم الخدمات التي تقدمها الوكالة إلى ثلاث أصناف، الإعانات المالية، الامتيازات الجبائية و خدمات أخرى:

- الإعانات المالية: تمنح الوكالة صيغتين للتمويل:
 - الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة - مقاوم): تتكفل الوكالة بمنح سلفة بدون فوائد تمثل 100 % من تكلفة النشاط المتعلق بشراء المواد الأولية على أن لا يتجاوز المبلغ قيمة 100000 دج و استثناء في مناطق الجنوب قيمة 250000 دج مع مدة تسديد لا تتجاوز 3 سنوات.
 - الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاوم): بالنسبة للمشاريع المتعلقة باستحداث نشاط معين عندما لا تتجاوز تكلفته 1 مليون دج أين تساهم الوكالة بسلفة بدون فائدة تمثل 29 % من التكلفة الإجمالية إضافة إلى مساهمة المقاوم بنسبة 1 % و الباقي أي 70 % في شكل قرض بنكي مخفض الفوائد (5 % في الهضاب العليا و الجنوب و 10 % في باقي المناطق). علما أن المقاوم سيستفيد من تأخير 3 سنوات لتسديد القرض البنكي على أن لا يتجاوز 8 سنوات ثم بعدها يسدد قرض الوكالة.
- الجدول الموالي يلخص مختلف هذه الصيغ التمويلية:

الجدول رقم 13: صيغ التمويل الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاوم	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000 دج	- كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250 000 دج	- كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1.000.000 دج	- كل الأصناف	1%	70%	29%	5% من النسبة التجارية مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	- كل الأصناف	1%	70%	29%	10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

- الامتيازات الجبائية: يتعلق الأمر ب:
 - إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
 - إعفاء من الرسم العقاري على البنائات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
 - تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
 - إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛
 - يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
 - تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:
 - ❖ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪؛
 - ❖ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪؛
 - ❖ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪؛
 - تطبيق نسبة 5٪ للرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار.

- خدمات أخرى: تتمثل في:
 - الاستقبال، المرافقة الشخصية، المتابعة الجوارية للمستفيدين
 - تنظيم دورات تكوينية عن كيفية إنشاء و تسيير المؤسسات و التسيير المالي
 - إقامة معارض و حتى على مواقع الانترنت لتسويق المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغر كما تسمح بتبادل الخبرات و العلاقات.
- حصيلة انجازات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: حسب آخر تحديث لموقع الوكالة، بلغ عدد القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة إلى نهاية سنة 2017 عدد 827161 قرضا (إضافة إلى استفادة 272783 شخص من خدمات غير مالية للوكالة) مكّنت من استحداث 1240841 منصب شغل أي بمعدل 1.5 عامل في كل مؤسسة علما أن 56 % منها منحت سنة 2011.

- التوزيع حسب الجنس: من مجموع القروض الممنوحة استفاد 306600 رجلا (بنسبة 37 %) مقابل 520561 امرأة (بنسبة 63 %). نلاحظ انه عكس باقي أجهزة الدعم و واقع المقاولاتية في الجزائر تسيطر النساء على هذا الجهاز. يعود هذا إلى توجه هذا الجهاز لدعم المهن و الحرف الصغيرة خاصة التي تمارس في البيت فكان من الطبيعي أن تستفيد منه النساء أكثر من الرجال.
- التوزيع حسب صيغة التمويل: من مجموع القروض الممنوحة، حوالي 90 % عبارة عن تمويل ثنائي مقابل 10 % فقط تمويل ثلاثي. تفسير هذا التوزيع غير المتوازن هو لسببين: أولا صيغة التمويل الثلاثي استحدثت منذ 2011 فقط، ثانيا، توجه الجهاز للحرف المنزلية يجعل طبيعة النشاطات تحتاج أكثر للمواد الأولية من الآلات و تجهيزات الإنتاج.

- توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط: غالبية مشاريع الوكالة تتركز في قطاع الصناعات المصغرة والخدمات و الصناعة التقليدية بنسب 38.73%، 20.78% و 17.34% على التوالي. في حين، مجموع البناء و الأشغال العمومية، التجارة و الصيد البحري تشكل نسبة 10%. هذه النتائج تتوافق مع طبيعة القروض الممنوحة في إطار الوكالة.
- توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي: يسيطر المستوى المتوسط على حوالي نصف القروض الممنوحة، ثم تليه فئة دون المستوى و المستوى الابتدائي بمجموع 31.42%، ثم المستوى الثانوي بنسبة 13.25% بينما المستوى الجامعي لا يمثل إلا نسبة 4%.

خلاصة

اهتمنا في هذه المحاضرة بدراسة بشيء من التفصيل مختلف الأجهزة التي انشأتها الدولة بهدف مرافقة البطالين إلى الحياة العملية سواء من خلال دعم العمل المأجور مثل الوكالة الوطنية للتشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية... الخ. أو من خلال إنشاء المؤسسات مثل الأونساج و الكناك.

تظهر حصيلة إنجازات مختلف هذه الأجهزة مساهمة ملموسة في امتصاص معدلات البطالة من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها كالمساعدات المالية، الإعفاءات الجبائية، التكوين و مرافقة الشباب البطال لإنشاء مؤسساتهم الخاصة و بالتالي استحداث مناصب عمل لهم و لمحيطهم.

هذه النتائج الإيجابية شجعت على تطوير عملية ترقية و دعم مسار إنشاء المؤسسات خاصة المصغرة، الصغيرة و المتوسطة منها و التي أصبحت تحتل المكانة الأولى في مسار تطور الاقتصاد الوطني و مختلف سياسات التنمية كما سنظهره في المحاضرة التالية المتعلقة بمختلف أجهزة دعم و مرافقة المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

المحاضرة السابعة: أجهزة دعم و مرافقة المشاريع الاستثمارية في الجزائر

I. أجهزة ترقية الاستثمار

1. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)
2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)

II. حاضنات الأعمال في الجزائر

1. مشاتل المؤسسات
2. مراكز التسهيل
3. الحظائر التكنولوجية

I. هيئات و أجهزة أخرى

1. الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري
2. المجلس الوطني لترقية المناولة وشبكة بورصات المناولة و الشراكة
3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANDPME
4. الوكالة الوطنية لتمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ANVREDET

تمهيد

تطرقنا في المحاضرة السابقة إلى مختلف أجهزة الدعم و المرافقة التي تهتم بفتح البطالين. في هذه المحاضرة، سنركز اهتمامنا على أجهزة دعم المشاريع المقاولاتية و إنشاء المؤسسات بشكل عام مهما كانت صفة حامل المشروع. في الجزء الأول سنستعرض أهم أجهزة ترقية الاستثمار لاسيما صناديق ضمان القروض و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. في الجزء الثاني سنتطرق إلى مختلف حاضنات الأعمال الموجودة في الجزائر بما في ذلك مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل و الحاضنات التكنولوجية. هذا، بالإضافة إلى عدة هيئات أخرى مختلفة سيضمها الجزء الثالث.

I. أجهزة ترقية الاستثمار

لقد عرف مجال الاستثمار في الجزائر قوانين كثيرة و تنظيمات متعددة نتجت عنها إنشاء هيئات تهتم بتطبيق الإطار الجديد للاستثمار. أهم هذه الهيئات هي:

1. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)

انشأ هذا الصندوق تحت وصاية وزارة الصناعة و المناجم سنة 2002 إلا أن انطلاقته الرسمية كانت في 14 مارس 2004 و هذا بهدف تسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية المتعلقة بإنشاء مؤسسة، تحديد التجهيزات و توسعة النشاط، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

فالدور الرئيسي لهذا الصندوق هو حل إشكال الحصول على تمويل بنكي لإنشاء و توسيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. هذا الإشكال يعود إلى تردد البنوك في منح القروض رغم توفرها على السيولة نظرا لارتفاع مخاطر العمليات و غياب الضمانات من طرف المقاول. هنا، يلعب الصندوق دور الوسيط بين المقاول و البنك و هذا بضمان القروض و تحمل مخاطره محل المقاول بين 10-80 % من قيمة القرض أي بين 5 ملايين إلى 50 مليون دينار لمدة 7 سنوات أو 10 سنوات في حالة القرض الائماري.

- إنجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

حسب الإحصائيات المعلن عنها في الموقع الرسمي للصندوق فقد تمكن منذ إنشائه من ضمان 2088 مشروع بمبلغ ضمان يقارب 59 مليار دج حافظت على 65415 منصب عمل¹.

¹ الموقع الرسمي للصندوق (<https://www.fgar.dz/portal/ar>) اطلع عليه في 17. 02. 2018 على الساعة 20.30.

- توزيع الضمانات الممنوحة حسب مناطق الوطن: يبين الجدول الموالي توزيع الضمانات الممنوحة للفترة افريل 2004 إلى جوان 2017 حسب التوزيع الجغرافي:

الجدول رقم 14: توزيع الضمانات الممنوحة للمشاريع حسب مناطق الوطن (افريل 2004-جوان 2017)

عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان	%	مناصب العمل	%
الشرق	516	% 27	14398376071	% 27	16752
الوسط	936	%48	24863089821	%46	29266
الغرب	368	% 19	11381501335	% 21	13113
الجنوب	117	% 6	2850881981	% 5	2657
المجموع	1937	% 100	53493856208	% 100	61788

المصدر: من الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض الم الص الم

نلاحظ أن عدد المشاريع المستفادة من الضمان تبقى ضعيفة إذا ما قورن بعدد المؤسسات المنشأة سنويا (معدل 4700) من طرف هيئات الدعم فقط. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي فهو يتناسب مع توزيع نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تتمركز في المناطق الشمالية ثم تقل كلما اتجهنا جنوبا.

- توزيع الضمانات الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي: يبين الجدول الموالي توزيع الضمانات الممنوحة للفترة افريل 2004 إلى جوان 2017 حسب قطاع النشاط المعتمد:

الجدول رقم 15: توزيع الضمانات الممنوحة للمشاريع حسب قطاعات النشاط (افريل 2004-جوان 2017)

عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان	%	مناصب العمل	%
الصناعة	970	% 50	32151448062	% 60	36609
البناء و الأشغال العمومية	526	% 27	10993691363	% 21	15999
الفلاحة و الصيد البحري	24	% 1	882180868	% 2	845
الخدمات	417	% 22	9466535915	% 18	8335
المجموع	1937	% 100	53493856208	% 100	61788

المصدر: من الموقع الرسمي لصندوق ضمان قروض الم الص الم

يبدو أن أكثر المستفيدين من ضمان القروض هو القطاع الصناعي بنصف الضمانات ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية. يعود هذا التوزيع إلى ارتفاع المخاطر و أهمية المبالغ المستثمرة في القطاعات الإنتاجية (قطاع الصناعة و الأشغال العمومية) عكس قطاع الفلاحة و الصيد البحري الذي يكاد ينعقد فيه اللجوء إلى الضمانات.

في الأخير، نشير انه تم استحداث صناديق أخرى ثانوية للمساهمة في حل إشكالية تمويل النشاطات المقاولاتية و دعم عمل هيئات الدعم و المرافقة نذكر منها: صندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)،

صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)، الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد، الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات... الخ.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)²

انشات هذه الوكالة سنة 2001 لتحل محل وكالة ترقية و دعم الاستثمار (APSI) التي تم إنشاؤها سنة 1993 في إطار أولى الإصلاحات التي عرفتها الجزائر. تتكفل هذه الوكالة بمرافقة المستثمرين سواء كانوا وطنيين عموميين أو خواص و كذا الأجانب من اجل تسهيل و ترقية إقامة المشاريع في الجزائر.

- **مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات** : تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:
- تسجيل الاستثمارات و متابعتها من خلال التحقق من مستوى التقدم في إنجازها، و التأكد أيضا من مدى احترام المستثمر للقواعد، والالتزامات المتفق عليها مقابل المزايا التي منحت له،
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج،
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع،
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،
- الإعلام، التوجيه والتحسيس في لقاءات الأعمال،
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

من اجل القيام بمهمتها، تم اتخاذ عدة تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية تتمثل أساسا في إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات و أولويات تطوير الاستثمارات، إنشاء هيكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية و التي تعرف بالشباك الوحيد اللامركزي. كما تحتوي الوكالة على صندوق لدعم الاستثمار وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات جبائية وجمركية وتغطية تكاليف القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

من جهة أخرى، تعمل الوكالة مع عدة هيئات دولية من اجل تقديم خدمات وفقا للمعايير و المقاييس الدولية مثل البنك العالمي و الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات بهدف تبادل الخبرات، الاستشارات، التكوين و الممارسات الجيدة.

² كل المعلومات هنا مستخلصة من الموقع الرسمي للوكالة (<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>) الذي اطلع عليه يوم 19.02.2018 على الساعة 16.00.

- **الشباك الوحيد اللامركزي:** تعتمد الوكالة على نظام الشباك الوحيد عبر 48 ولاية كحل لمختلف المشاكل التي تواجه الاستثمار و هذا بتسهيل التواصل بين المستثمر و الوكالة، خاصة من ناحية تسهيل الإجراءات الإدارية و منح الإعفاءات الجبائية و الجمركية من اجل تسريع تنفيذ المشروع. يتكفل الشباك بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون كونه يضم، بالإضافة إلى إدارات الوكالة، ممثلين عن: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثلين عن البيئة والعمران، إدارة الجمارك، مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاري، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة إيرادات الضرائب، مصلحة إيرادات الخزينة.

- **المزايا التي تقدمها الوكالة للمستثمرين:** يستفيد المستثمرون في إطار الوكالة من إعفاءات و تخفيضات ضريبية حسب موقع النشاط و تأثير المشروع على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. يمكن أن نميز ثلاث مستويات من المزايا هي:

- **مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة:** و يتعلق الأمر بتحفيزات خلال مرحلة الانجاز و تحفيزات خلال مرحلة الاستغلال:
 - **مرحلة الانجاز:** يتعلق الأمر بإعفاءات من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على كل الموارد التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء عن الحقوق المتعلقة بالإشهار العقاري، تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة السنوية للإيجار، الإعفاء من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات من تاريخ الاقتناء في مناطق الشمال و الهضاب العليا و لمدة 15 سنة في مناطق الجنوب. بعد فترة الإعفاء يدفع المستثمر 50 % من مبلغ الإتاوة بالنسبة لمناطق الهضاب العليا و الجنوب فقط. و أخيرا، الإعفاء من حقوق تسجيل عقود التأسيس و زيادة رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد المستثمر في المناطق الخاصة (الهضاب العليا و الجنوب) من تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
 - **مرحلة الاستغلال:** لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات في مناطق الشمال و 10 سنوات في الجنوب و الهضاب العليا و المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، يستفيد المستثمر من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) و تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

- **مزايا إضافية للأنشطة المتميزة أو التي تخلق فرص عمل:** و يتعلق الأمر بإعفاءات جبائية لمدة 5 سنوات في مرحلة الاستغلال بالنسبة للنشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية أو المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم و المنجزة في المناطق التي تستدعي تنمية خاصة.
- **مزايا استثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:** و يتعلق الأمر بنفس المزايا المشتركة مع تمديد مدة مزايا الاستغلال إلى 10 سنوات.

- **الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الوكالة فإنها تقدم مجموعة من القروض تتمثل في:

- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز 25 % من تكلفة الاستثمارات اقل من 2 مليون دينار و 20 % من تكلفة الاستثمارات بين 2-5 مليون دج.

- منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22٪ بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا.
- منح قرض بنكي لا يتجاوز 70٪ من المبلغ الإجمالي للاستثمار

- **حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** عدد المشاريع المستحدثة في إطار الوكالة في تطور مستمر و لو بنسب منخفضة جدا قدرت بـ 1 ٪ في 2002 و لم تتجاوز 11 ٪ سني 2010 و 2011 ثم انخفضت إلى 6 ٪ سنة 2012. حسب التحديث الأخير في موقع الوكالة³، مجموع المشاريع المصرح بها بلغت 63804 مشروع، يشكل منها الاستثمار الوطني نسبة 99 ٪ من عدد المشاريع و 83 ٪ من القيمة المالية للاستثمارات و 90 ٪ من مجموع عدد مناصب الشغل. من جهة أخرى، من مجموع المشاريع المصرح بها، يسيطر القطاع الخاص على نسبة 97.99 ٪، القطاع العمومي بنسبة 1.84 ٪ بينما المختلط 0.17 ٪ فقط كما هو موضح في هذا الجدول:

الجدول رقم 16 : حصيلة نشاط الوكالة الوطنية للاستثمار حسب الحالة القانونية للفترة 2002-2016

الحالة القانونية	عدد المشاريع	القيمة بملون دينار جزائري	٪	منصب الشغل	٪
الخاص	62 520	7 290 151	97,99%	963 922	84,67%
العمومي	1 177	4 319 545	1,84%	126 036	11,07%
المختلط	107	1 191 137	0,17%	48 454	4,26%
المجموع	63 804	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من الجدول أن سيطرة القطاع الخاص فيما يخص عدد المشاريع تنخفض عندما يتعلق الأمر بعدد مناصب العمل المستحدثة إلى 84.67 ٪ و تنخفض بحدة أكبر بالنسبة لتكلفة الاستثمارات التي لا تمثل إلا 56.95 ٪ و هذا عكس القطاع العمومي الذي يشكل 1177 مشروع فقط لكنها تمثل 33.74 ٪ من قيمة الاستثمارات الإجمالية و 11.07 ٪ فيما يتعلق بمناصب العمل. هذا التحليل يعطي مرة أخرى صورة عن قطاع المقاولاتية في الجزائر التي تتميز أنها مؤسسات مصغرة من حيث عدد العمال و حجم رأس المال المستثمر.

- **توزيع المشاريع المستحدثة حسب نوع الاستثمار:** حسب الجدول الموالي، تمثل مشاريع الإنشاء الجديد نسبة 57.58 ٪ من حيث عدد المشاريع، 53.38 ٪ من حيث الحجم و 55.27 ٪ من حيث مناصب الشغل المستحدثة . بينما مشاريع التوسعة تقدر بنسبة 40.55 ٪ ، 39.91 ٪ و 42.49 ٪ فيما يخص عدد المشاريع، حجم الاستثمار و مناصب العمل على التوالي. في حين، مشاريع إعادة الهيكلة و إعادة التأهيل و إعادة تأهيل التوسيع التي تم القطاع العمومي تمثل في مجموعها نسب ضعيفة لا تتجاوز 2 ٪، 7 ٪ و 3 ٪ في نفس التوزيع على التوالي. يفسر خبراء الوكالة هذه النسب الضعيفة أن الخصوصية لا تعطي النتائج المرجوة و عليه، كان الاتجاه نحو الاستثمار المختلط.

³ ملاحظة: هذه الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2016 تتكون من المعلومات الحية من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منقحة ومصححة في ضوء المشاريع الملغاة باخر تحديث في ماي 2017.

الجدول رقم 17 : حصيلة نشاط الوكالة الوطنية للاستثمار حسب نوع الاستثمار للفترة 2002-2016

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب النقل	%
إنشاء	36 739	57,58%	6 833 051	53,38%	629 222	55,27%
توسيع	25 875	40,55%	5 109 101	39,91%	483 698	42,49%
إعادة هيكلة	3	0,00%	479	0,00%	92	0,01%
إعادة تأهيل	1 020	1,60%	299 003	2,34%	12 343	1,08%
إعادة تأهيل - توسيع	167	0,26%	559 200	4,37%	13 057	1,15%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط:

حسب عدد المشاريع المصرح بها، يأتي قطاع النقل في المرتبة الأولى بنسبة 48.74 % يليه قطاعي البناء و الصناعة بنسبتي 17.85 % و 17.64 % على التوالي ثم الخدمات بنسبة 10.64 % بينما القطاعات الأخرى ضعيفة جدا من 1-2 % بالنسبة للزراعة و السياحة أما قطاعي التجارة و الاتصالات تكاد تكون منعدمة (7 مشاريع في المجموع) كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 18 : حصيلة نشاط الوكالة الوطنية للاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب النقل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

رغم أن قطاع النقل يشكل حوالي نصف المشاريع المدعومة في إطار الوكالة، إلا أن قطاع الصناعة يتميز عن باقي القطاعات فيما يتعلق بحجم المبالغ المستثمرة بنسبة 57.90 % و كذا بالنسبة لمناصب العمل بنسبة 40.97 % كما هو موضح في الشكلين القادمين:

الشكل رقم 5 : توزيع حجم المبالغ المستثمرة في إطار الوكالة الوطنية للاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة 2002-



2016

المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم 6: توزيع مناصب العمل المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية للاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة

2016-2002



المصدر: من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هذا التوزيع يظهر مرة أخرى أهمية القطاعات الإنتاجية كالصناعة و البناء في خلق الثروة و مناصب العمل و بالتالي ضرورة تشجيعها و توجيه الجهود إليها. من جهة أخرى، ضرورة الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالسياحة، الاتصالات و الزراعة لخلق تنوع و توازن في النسيج الاقتصادي الوطني.

II. حاضنات الأعمال في الجزائر

مازالت تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة مقارنة بفترة اتخاذ الإصلاحات التي هدفت إلى ترقية و مرافقة المشاريع المقاولاتية. يجب أن نشير أن المشرع الجزائري اعتمد على التشريع الفرنسي في تعريف حاضنات الأعمال و لهذا يستخدم مصطلح المشتال و مراكز التسهيل و الحظائر التكنولوجية للتعريف بالحاضنات أين تم تقسيمها حسب قطاع النشاط الذي تتكفل به.

1. مشتال المؤسسات

- انشأت سنة 2001 و هي تحت وصاية وزارة الصناعة و المناجم و هي تأخذ إحدى الأشكال التالية:
 - المحضنة : و هي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة في قطاع الخدمات.
 - ورشة الربط : و هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعة والمهن الحرفية.
 - نزل المؤسسات : و يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.
- الخدمات المقدمة من طرف مشتال المؤسسات: المهام التي تتكفل بها هذه المشتلات تشمل مرافقة المقاولين و ضمان استمرارية مؤسساتهم من خلال احتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار مزودة بتجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي، زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة نذكر من بينها الكهرباء والغاز والماء. من جهة أخرى، تقوم المشتال بتقديم إرشادات و استشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي و كذا مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة نضوج المؤسسة. أخيرا، مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع المؤسسات المالية؛ صناديق المساعدة والدعم؛ ال ولايات والبلديات وهيئات أخرى ذات الصلة بمشاريعهم.
- **حصيلة انجاز المشتال:** يعتبر عدد المؤسسات المحتضنة أول مؤشر لقياس نجاح الحاضنات (المشتلات في الجزائر). من بين 13 مشتلة على المستوى الوطني، هناك أربع فقط تنشط في الواقع و هي وهران، عنابة، غرداية و برج بوعرييج. الإحصائيات حول انجاز هذه المشتال تبقى شحيحة لكن، حسب معطيات سنة 2013⁴، بلغ عدد المشاريع المحتضنة هو 46 مشروع سمحت بخلق 308 منصب عمل أي بمعدل 6.7 عامل في كل مؤسسة و هو معدل مرتفع تقريبا ضعف ما هو مسجل في إطار هيئات الدعم الأخرى.

تصدرت مشتلة وهران بنسبة 32.61 % من مجموع المشاريع، غرداية بنسبة 26.09 %، برج بوعرييج بنسبة 21.74 % و أخيرا عنابة بنسبة 19.57%. المشاريع المحتضنة تتوزع بين قطاعات الاتصالات، إعادة تدوير النفايات، الإعلام الآلي، المنتجات الزراعية؛ بالإضافة إلى مشاريع ابتكارية متعلقة بالألياف البصرية، صناعة اللافتات الرقمية و الطاقة الشمسية . تبقى هذه النتائج ضعيفة مقارنة بالدور الذي يمكن أن تؤديه المشتال لدعم المقاولاتية و خاصة المشاريع الابتكارية منها و هذا لحداثة التجربة من جهة. و من جهة أخرى، لم تحظى هذه الهيئات بعد بالاهتمام و الدعم مثل سابقاتها من أجهزة دعم التشغيل.

2. مراكز التسهيل

⁴ Bulletin d'information statistique de la PME, n.23, décembre, 2013, P. 29.

هي مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري انشأت سنة 2003 في سياق التعاون بين الوزارة الوصية (وزارة الم الص الم و الصناعات التقليدية سابقا و وزارة الصناعة و المناجم حاليا) مع مركز المبادرات و البحوث الأوروبية للبحر المتوسط من اجل إنشاء 14 مركز تسهيل على المستوى الوطني. لكن، وجب الانتظار إلى غاية سنة 2007 لتجسيد أول مركز تسهيل على ارض الواقع في ولاية وهران.

تتم مراكز التسهيل بنوعين من المقاولين:

- الصنف الأول: يكون فيه المستثمر صاحب فكرة، ولا يملك رأس مال و يحتاج إلى توجيه و مرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به.

- الصنف الثاني: يكون فيه المستثمر مالك المؤسسة، ويبحث عن معرفة و إرشادات في التكنولوجيا الجديدة، أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث و المخابر.

- الخدمات المقدمة من طرف مشاتل المؤسسات: تعتبر مراكز التسهيل كهيئات استقبال لتوجيه و مرافقة المقاولين من خلال وضع شبك وحيد يعمل على تلبية احتياجات المقاولين، وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات، وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية، وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية. و هذا من خلال تقديم الخدمات التالية:

- دراسة الملفات و الإشراف على متابعتها، و تجسيد إهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين و التسيير، ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الإستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية و نشر التكنولوجيا الجديدة، و تقديم الإستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية، و التسويق و التكنولوجيا و الابتكار

- حصيلة انجاز مراكز التسهيل: إلى غاية 2013، هناك 12 مركز تسهيل استقبلوا 2063 طلب استقبال أين تمكنوا من مرافقة 1132 مقاول، إعداد 153 مخطط أعمال، إنشاء 291 مؤسسة و استحداث 1719 منصب عمل. بالنسبة للقطاعات المستهدفة، تنوعت بين صناعة الغزل والنسيج، الصناعات الغذائية، البناء و الأشغال العامة، الخدمات، الصيد البحري، الحرف والمهن... الخ.

من مجموع المشاريع المرافقة، تصدرت ولاية وهران بنسبة 28.71 % ، تلتها ولاية جيجل بنسبة 21.11 % ، برج بوعريريج 16.87 % و باقي المراكز ساهمت بنسب ضعيفة اقل من 10 % لكل ولاية.

يتم تسيير الخطائر التكنولوجية في الجزائر من طرف الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الخطائر التكنولوجية (A.N.P.T) و التي انشأت سنة 2004 تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بهدف وضع و تنفيذ إستراتيجية وطنية خاصة بترقية وتطوير الخطائر التكنولوجية التي من شأنها وضع شبكة و بنية تحتية تدعم قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر. حاليا انشأت بعض الخطائر على المستوى الوطني (سطيف، قسنطينة، غرداية، عنابة، وهران و ورقلة) لكنها مازالت شكلية فلحد الآن تعتبر الخطيرة العملية الوحيدة هي الخطيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله "الجزائر" التي انشأت سنة 2012 .

تتمتع خطيرة سيدي عبد الله بموقع مناسب في قلب الخطيرة المعلوماتية بجانب مركز الدراسات والبحث في مجال تكنولوجيات الإعلام حيث تم تصميم هذه الحاضنة خصيصا لدعم المشاريع المبتكرة، ومنح الفرصة للمقاولين المبدعين لبدء مشروعهم في بيئة ديناميكية. ومن أجل تعزيز الإبداع ، تحوي الخطيرة على الخطيرة التقنية، قطب الدعم و على مراكز إبداع تابعة لمؤسسات ذات التكنولوجيا المتطورة مثل (Microsoft, Cisco, IBM) بهدف تقديم دورات تكنولوجية مثل (la semaine du web ، Tech days) بالإضافة إلى مساحات لتنظيم الدورات التكنولوجية والمحاضرات لفائدة مؤسسات تكنولوجيا الإعلام والاتصال. و الأهم، توفير مساحات لإقامة المشاريع الاستثمارية لمدة 30 شهرا بالإضافة إلى الخدمات الكلاسيكية التي تقدمها الحاضنات من خدمات مكتبية، خدمات بنكية، شبك وحيد، خدمات النقل، التكوين، دراسة السوق، إعفاءات ضريبية...الخ. و هذا بطاقة استيعاب 20 مشروعا في السنة مع التركيز على الأقل على معدل 15 مشروعا ابتكاريا.

- آلية عمل الخطائر التكنولوجية في الجزائر: من اجل الانتساب إلى الخطيرة، على المقاول اجتياز المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: مرحلة الاستقبال: يتم تسجيل الطلب عبر ملئ استمارة في موقع الوكالة في شكل مخطط انجاز المشروع مع إيداع الملف عند الحاضنة. بعد هذه الخطوة، تقوم لجنة الإشراف بالموافقة على المشروع من اجل تحضيره لمرحلة الحضانة.
- المرحلة الثانية: مرحلة التحضير للحضانة: هذه المرحلة تستمر بين 3-6 أشهر من اجل السماح للمشروع بالنضج من خلال دراسته من الناحية التقنية و الاقتصادية و من ثم تقديمه إلى لجنة الاختيار و المتابعة.
- المرحلة الثالثة: مرحلة الحضانة التكنولوجية: بعد المرحلة السابقة، تقوم لجنة الاختيار و المتابعة بالموافقة على احتضان المشروع بعد أن يقدم المقاول عرضا من 20 دقيقة لإقناع اللجنة بمدى مصداقية المشروع. مدة الحضانة في هذه المرحلة قد تستمر إلى 24 شهرا حسب نسبة نضج المشروع سيستفيد المقاول خلالها من مرافقة في عدة نواحي منها (التكنولوجية،دراسة السوق، الملكية الفكرية، الجوانب القانونية، تكوين الفريق، إعداد مخطط عمل المشروع، التمويل) .

III. هيئات و أجهزة أخرى

هناك عدة أجهزة و هيئات أخرى لدعم المقاولاتية و الاستثمار بصفة عامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. نذكر باختصار الهيئات التالية:

1. الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري

لتعزيز و دعم الاستثمار، انشأت هذه الوكالة سنة 2007 من اجل تنظيم و تسيير سوق العقار الاقتصادي حيث تعمل كوسيط عقاري يقوم بإشهار البيانات حول السوق خاصة فيما يتعلق بالأسعار، تأمين المستثمرين على القطع الأرضية بحق الامتياز على أساس دفتر أعباء بصيغة التراضي وإتاوة إيجارية تحددها مصالح أملاك الدولة.

2. المجلس الوطني لترقية المناولة وشبكة بورصات المناولة و الشراكة

انشأ المجلس سنة 2001 بهدف ترقية المقاولات من الباطن كأداة مفضلة لتكثيف نسيج الم الص الم و تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني و ترقية عمليات الشراكة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين. في حين، شبكة بورصات المناولة انشأت سنة 1991 في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) وبمساهمة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) و هي عبارة عن جمعية مهنية تتكون من 4 بورصات تخص مناطق الوسط، الشرق، الغرب و الجنوب الجزائري تهتم خاصة بالقطاعات التالية: صناعة البلاستيك والمطاط، صناعة الكهرباء والميكانيك والإلكترونيك، صناعة الحديد واستخراج المعادن، صناعة المواد الفلاحية/الغذائية، الخدمات...الخ.

3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

انشأت سنة 2005 من اجل الاهتمام بإعادة تأهيل الم الص الم و متابعتها. في سنة 2017، تم إقرار إنشاء وكالة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الابتكار حتى تحل محل هذه الوكالة حيث يتوقع تجسيدها خلال الثلاثي الأول من سنة 2018 من اجل الاهتمام بعصرنة و تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها، التصديق على منتجاتها و كذا مرافقة المتعاملين الثانويين و المؤسسات الناشئة في مجال التمويل.

4. الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ANVREDET

تم إنشاؤها سنة 1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. مهمتها الأساسية هي تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لاستغلال نتائج البحوث و التطوير التكنولوجي و تحويلها إلى مؤسسات قائمة. في الواقع، عمليا لم يتعدى دور هذه الوكالة في منح براءات الاختراع استفاد منها في الأغلبية متعاملين أجنب.

خلاصة

من خلال هذه المحاضرة، بيننا كيف أن عدة هيئات و أجهزة انشأت خاصة منذ مطلع التسعينات من اجل تطبيق الإطار الجديد للاستثمار في الجزائر توجهت اغلبها لتقديم المساعدات المالية و الجبائية، التوجيه و التوعية و الاعلام بينما المرافقة تبقى نشاطا مستحدثا فعدد قليل فقط من الهيئات التي تقدم مرافقة حقيقية للمقاول و لم تجسّد فعليا إلا على مستوى الخطائر التكنولوجية و المشاتل التي تعد على الأصابع و هذا ما لا يتطابق مع الرغبة المصرح بها من طرف الدولة لتطوير هذا المجال و ترقيته مما يؤدي بنا في المحاضرة القادمة و الأخيرة إلى بحث سبل تطوير قطاع المقاولاتية و أنشطة أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر.

المحاضرة الثامنة: أفاق تطوير المقاولاتية و أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر

I. خصائص أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر

1. حداثة القطاع
2. الغاية الأساسية من هذه الهيئات
3. التداخل بين أجهزة الدعم
4. إتباع المقاربة السياسية و الاجتماعية
5. اثر هذه المقاربة على المقاولين
6. اثر هذه المقاربة على طبيعة المشاريع
7. التركيز على الدعم المالي
8. حاجة المقاول لمزيد من الدعم
9. الدور المحدود للمرافقين
10. ضعف مراقبة و متابعة تجسيد المشاريع على ارض الواقع

II. معوقات تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر

1. طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني
2. الثقافة، التعليم و التكوين
3. الإبداع و الابتكار
4. ضعف مؤهلات المقاول
5. الصعوبات المالية
6. سياسة الدعم و تأثيراتها
7. مشكل العقار الصناعي
8. ثقل و طول الإجراءات الإدارية

III. سبل تطوير المقاولاتية في الجزائر

1. فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية بشكل عام
2. فيما يتعلق بالمحور المالي
3. فيما يتعلق بمحور التوعية، التكوين و التعليم
4. فيما يتعلق بمحور الإبداع و الابتكار
5. فيما يتعلق بأجهزة الدعم و المرافقة

تمهيد

إن تحليل واقع المقاولاتية في الجزائر و أجهزة الدعم و المرافقة التي هيأتها الدولة لترقية و تطوير مشاريع ريادة الأعمال خاصة في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة يظهر مجموعة من الخصائص التي تميز هذه الأجهزة و العراقيل التي مازالت تعيق الديناميكية المقاولاتية في الجزائر مما يفتح المجال أمام اتجاهات جديدة لتوجيه الجهود إليها من اجل ترقية هذا القطاع الذي يتوقع منه الكثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلد. و عليه، ارتأينا في هذه المحاضرة الأخيرة أن نقدم أولا خصائص أجهزة الدعم و المرافقة، ثم ثانيا، عرض معوقات تطور المقاولاتية، من اجل أخيرا، تقديم سبل تطوير قطاع ريادة الأعمال في الجزائر.

I. خصائص أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر

إن تحليل واقع مختلف هذه الأجهزة يسمح لنا باستنتاج عدة خصائص نلخصها كما يلي:

1. حداثة القطاع

أغلبية هذه الأجهزة جديدة نسبيا استحدثت بعد سنة 1990 في إطار الإصلاحات الاقتصادية فمازالت تشتكي من غياب الخبرة و الإطارات المؤهلة التي يمكن أن تؤدي دورها على أكمل وجه.

2. الغاية الأساسية من هذه الهيئات

استحدثت أغلبية هذه الأجهزة لامتنعاص البطالة عن طريق إنشاء المؤسسات و ليس لدعم المقاولاتية و بالتالي فإن منطق عمل هذه الهيئات غير واضح بدقة فمن جهة تريد امتنعاص البطالة و بالتالي تستهدف فئة البطالين فقط و من جهة أخرى تدعم إنشاء المؤسسات. لكن، في الواقع ليس كل بطال حامل مشروع و ليس كل حامل مشروع يمكن أن يصبح مقاولا ناجحا من جهة، و من جهة أخرى، دعم المقاولاتية يجب أن يتجاوز حالة المقاول (بطال) من اجل الاستفادة من الدعم و إنما يجب أن يركز على خصائصه (دوافعه و صفاته الشخصية و مهاراته) و كذا على خصائص المشروع (إمكانية نجاحه و نموه). هذا الوضع أدى إلى تداخل بين هدف الأجهزة و طريقة عملها و كذا ضعف النتائج التي تحققها مقارنة بالإمكانات التي منحت لها.

3. التداخل بين أجهزة الدعم

رغم تعددها، إلا أن أغلبية هذه الأجهزة تتبع نفس ميكانيزم العمل خاصة منذ سنة 2011 حيث تختلف فقط في قيمة القرض و كذا الشرائح العمرية المستهدفة. هذا التشابه بين الأجهزة كثيرا ما يؤدي إلى تداخل بين برامجها مع انعدام التنسيق فيما بينها مما يؤدي إلى تضيق الجهود و الإمكانات التي كان يمكن استغلالها لفائدة شرائح أخرى من المستفيدين و قطاعات نشاطات أخرى أكثر ربحية و خلق للثروة.

4. إتباع المقاربة السياسية و الاجتماعية

مختلف برامج هذه الأجهزة تستجيب دائما لانشغالات سياسية و اجتماعية على حساب المقاربة الاقتصادية التي من شأنها خلق مشاريع مستدامة، إبداعية و ذات مردودية.

5. اثر هذه المقاربة على المقاولين

هذه المقاربة وُلدت سلوكا سلبيا لدى المقاولين المستفيدين الذين في الغالب هم بعيدون عن كونهم أعوان محركين للاقتصاد الوطني (كون أكثرتهم بطالين) فاغلب هؤلاء يتطلعون إلى الاستفادة من الدعم دون الاهتمام بالزامية تسديد القروض و بالتالي يعملون دون مخاطرة، دون مسؤولية، دون تقديم جهود للتميز عن منافسيهم. و الأخطر، غياب رؤية إستراتيجية للمشروع و روح الابتكار و الإبداع.

6. اثر هذه المقاربة على طبيعة المشاريع

إحدى النتائج الأخرى لهذا التوجه أن أغلبية المشاريع هي مؤسسات مصغرة تنشط في قطاع الخدمات و الحرف بينما لا تحظى القطاعات الأخرى الابتكارية و الإنتاجية كالصناعة و السياحة و الفلاحة (العصرية) باهتمام كبير من هذه الأجهزة رغم أن الخطاب الرسمي يعتبرها قطاعات ذات أولوية. من جهة أخرى، تحمل هذه الأجهزة قطاعات أخرى تميز الاقتصاد الجزائري و يمكن أن تشكل آفاقا و إمكانيات متاحة للاستثمار كقطاع المحروقات و قطاع الطاقات المتجددة عن طريق دعم المقاولات من الباطن للعمل لصالح المؤسسات الكبرى و استغلال الأسواق المتاحة في هذا المجال.

7. التركيز على الدعم المالي

أغلبية هذه الأجهزة ارتكزت فقط على الدعم المالي و الامتيازات الجبائية دون الجوانب الأساسية الأخرى التي يحتاجها المقاول من تكوين فعال و متابعة حقيقية للمشروع قبل و بعد الإنشاء. من جهة أخرى هذا الدعم المالي يقدم وفق شروط لا تستجيب للقواعد الاقتصادية مما يفسر الوضعية الحالية التي يواجهها المقاولون المستفيدون من هذه الأجهزة فالأغلبية لم تتمكن من تسديد القرض و تطالب بمسح الديون بدل البحث عن أسباب هذا الفشل و سبل الحصول على مرافقة من خبراء لتصحيح مسارهم و هو موقف يتنافى مع منطق الأعمال و روح المقاولاتية.

8. حاجة المقاول لمزيد من الدعم

ما تقدمه هذه الأجهزة لا يستجيب إلى متطلبات كل مقاول و احتياجاته لعدم وجود دراسات جدوى فعلية للمشاريع (التي تقتصر حاليا على وثيقة واحدة تعتمد فقط على الفواتير الأولية التي يقدمها المقاول).

9. الدور المحدود للمرافقين

على مستوى اغلب هيئات الدعم يقتصر عمل المرافقين على استكمال الإجراءات الإدارية لاستقبال المشاريع بعيدا عن الدراسة الحقيقية للمشروع و المرافقة الشخصية للمقاول و بالتالي إمكانية تشخيص المشاكل التي يواجهها و تحديد احتياجاته الحقيقية و بالتالي تقديم الحلول التي من شأنها ضمان نجاحه و استمراره في مسار المقاولاتية.

10. ضعف مراقبة و متابعة تجسيد المشاريع على ارض الواقع

فلحد الآن لا يوجد أي دراسة تقييمية من طرف الدولة للأثر الحقيقي لبرامج هذه الأجهزة بمقارنة التكاليف التي تستهلكها مع النتائج التي تحققها. حيث يركز الخبراء أن هناك اختلال بين قيمة الأموال المستثمرة و طبيعة المشاريع المنشأة (خاصة فيما يخص قطاع النشاط و درجة الإبداع) و كذا عدد مناصب العمل المستحدثة (التي تبقى في حدود 3 عمال لكل مؤسسة).

II. معوقات تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر

رغم كل الجهود المبذولة لجعل المقاولاتية كعامل للتنمية الاقتصادية، تبقى الجزائر تعاني نقصا فيما يتعلق بعدد المقاولات مقارنة مع باقي الدول حيث أن معدل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو 12 لكل 1000 نسمة سنة 2005 ثم ارتفع إلى 20 مؤسسة سنة 2012¹ لكن يبقى بعيدا عن أدنى معدل عالميا و هو 45 مؤسسة . هذا التأخر يعود لعدة عراقيل مازال يعرفها المحيط المقاولاتي لغياب سياسة شاملة بعيدة الأمد تأخذ بعين الاعتبار كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي. نذكر أهم هذه العراقيل في النقاط التالية:

1. طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني

تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة و انتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي أدى إلى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاريع المقاولاتية بصفة عامة، حيث أن اغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تتميز بالتخلف التكنولوجي و ضعف النشاطات الإبداعية، الضعف المالي و كذا ضعف التسيير الاستراتيجي مما يؤثر على تنافسية القطاع.

¹ DAUD S., *Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la PME au Maghreb : cas de l'Algérie*, Colloque International sur la Vulnérabilité des TPE/PME dans un environnement mondialisé, Trois-Rivières, 27 au 29 Mai, 2009, p7.

2. الثقافة، التعليم و التكوين

في الجزائر، تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع، الفشل كتجربة، الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب². من جهة أخرى، نظام التربية و التعليم لم يوفرنا تكوينا حول المقاولاتية أو أي نوع من نشاطات التوعية إلا حديثا رغم كون مؤسسات التعليم و التكوين هي المكان الأنسب لضمان إمدادات مستمرة من الأفراد الذين يملكون أفكار جديدة، تكنولوجيات و معارف جديدة مما سيؤدي إلى خلق فرص أعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكارية ناجحة و هذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج برامج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات التعليمية.

3. الإبداع و الابتكار

غالبا ما تربط نظرية التنمية الاقتصادية بين إنشاء المشاريع الابتكارية و تطور البحوث العلمية. لكن، على الرغم انه يبدو أن الجزائر تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي إلا أن التسويق الناجح للبحوث و التطوير يبقى محدودا للأسباب التالية:

- ضعف البنية التحتية لتثمين البحوث العلمية و تسويقها خاصة في مجال رأسمال المخاطرة و الهندسة التسويقية للبحوث العلمية حيث تقريبا لا يوجد إلا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية (ANVREDET) التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار و الإبداع.
- ضعف توفر المعلومات و المنشورات العلمية.
- محدودية عدد الفرق البحثية.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص.

و هذا ما يفسر قلة الأصالة و الإبداع في المشاريع المقاولاتية التي أغلبها هي نشاطات تقليدية أين يحاكي المقاول النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التميز عن المنافسين حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة (العقارات والنقل بين المدن، تجارة المواد الغذائية، الخ) على حساب النشاطات التي تتطلب أجال أطول لتحقيق المردودية (الزراعة، الإنتاج) مما يؤدي دائما إلى تشبع السوق يمثل ذلك هذا النوع من النشاطات.

4. ضعف مؤهلات المقاول

خاصة فيما يتعلق بالرؤية الإستراتيجية، نمط التسيير، التنظيم و شبكة علاقات الأعمال ما يؤدي في العديد من المرات إلى فشل المقاول. فكما تبينه دراسات GEM، تملك الجزائر معدلا منخفضا من الأفراد الذين يملكون المهارات و المعرفة اللازمة لإنشاء مؤسسة. من جهة أخرى، هيمنة النشاطات المصغرة و الحرفية لا يسمح بتطوير هذه المهارات³ بالإضافة إلى نقص التكوين

² STEVENSON L., *op.cit*, page 182.

³ BOUHANNA A., TABET AOUEL W., *PME /PMI, quel avenir ?*, work paper, université de Tlemcen, 2010, page 7.

كما اشرنا إليه سابقا مما يجعل اغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بإيجاد المشاريع الإبداعية، القيام بدراسة سوق ناجحة، انجاز مخطط أعمال فعال يسمح بتشخيص توقعات، متطلبات و احتياجات السوق من كمية و سعر و نوعية، دراسة المنافسة، اختيار الموردين و الموزعين، الدراسة التقنية الناجعة للمشروع...الخ. مما يؤدي دوما إلى مشاكل مالية و تقنية تعرقل تقدم المقاول في مساره.

5. الصعوبات المالية:

يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي (البنوك مازالت تعتبر الحلقة الأضعف في تنمية المشاريع المقاولاتية في الجزائر) الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية و عدم ربحية العملية (كون المبالغ صغيرة نسبيا)⁴. فحسب تقرير doing business للبنك العالمي فان الجزائر تحتل المركز 130 من بين 189 بلدا فيما يخص الحصول على القروض⁵ حيث أن 80 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إنشاؤها بأموال المساهمين ما يفسر كون 97 % منها هي مؤسسات عائلية⁶. من جهة أخرى، لا يوجد أدوات بديلة لتمويل المشاريع المقاولاتية كالأسواق المالية، التمويل الإسلامي، رأسمال المخاطرة، ملائكة الأعمال (Business Angel)...الخ.

6. سياسة الدعم و تأثيراتها

كما اشرنا سابقا أن طبيعة برامج أجهزة الدعم و المرافقة ولدت النتائج التالية:

- اغلب برامج سياسات دعم المقاولاتية تستهدف فئة البطالين مع إهمال الفئات الأخرى. حيث تقدم المقاولاتية كبديل لخلق منصب الشغل مع التركيز على الجانب المالي فقط لدعمهم و إهمال الاحتياجات الأخرى للمقاول خاصة فيما يتعلق بتطوير مهاراته و اكتساب السمات الشخصية التي تساعد على ممارسة وظيفته الجديدة كمقاول.
- عدم وجود هيئة لتنسيق الإصلاحات، لمراقبة و تقييم الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى اللجوء دائما إلى قانون المالية التكميلي كإطار قانوني لاتخاذ هذه الإجراءات و الذي غالبا لا يكون مناسباً⁷.
- ضعف المرافقة و الدعم المقدم الذي غالبا لا يستجيب لاحتياجات المقاول و لا يساعد على ظهور مقاولين ماهرين يتميزون بروح المقاولاتية و الإبداع.

7. مشكل العقار الصناعي

⁴ BOUZAR C, op.cit, p10.

⁵ Rapport de la banque Mondiale, Doing Business (voir <http://français.doingbusiness.org/rankings> consulté le 29/01/2014 à 11H00).

⁶ TABET-AOUEL W., BENDIABDELLAH A., *Le financement de l'Entrepreneuriat en Algérie, des solutions de conjoncture* in Regards croisés sur les pratiques d'accompagnement entrepreneurial, op.cit, page 394.

⁷ BELMIHOUB M.C., *Le Classement Doing Business de l'Algérie : Comment l'Améliorer ?*, journée d'étude Think-tank "Défendre l'Entreprise", Alger, 1 décembre 2011, page 23.

تشير بعض الدراسات أن 40 % من المقاولين يبحثون عن عقار صناعي و عادة تدوم رحلة البحث 5 سنوات في المعدل ففي الجزائر يصعب الحصول على العقار في المناطق الصناعية بسبب غياب التوزيع العقلاني والتوازن الجهوي بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية و تعدد المتدخلين فيها ما يؤدي إلى تشتت سلطة اتخاذ قرار منح العقار بين عدة هيئات خاصة الوكالة العقارية المحلية و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي تقوم بمنح العقار سواء عن طريق الإيجار، حق الامتياز أو عن طريق التنازل و يتم ذلك عن طريق السلطة التقديرية لهذه الوكالات.

فمشكل العقار هو في تسييره و ليس في توفره حيث يوجد في الجزائر حوالي 72 منطقة صناعية و 450 منطقة نشاط بالإضافة إلى عدة مبادرات اتخذتها الدولة لحل مشكل العقار كإنشاء مشاتل المؤسسات، إنشاء 100 محل في كل بلدية، إعادة استغلال الأروقة المغلقة و كذا لجنة تنشيط و تحديد و ترقية الاستثمارات (CALPI).

8. ثقل و طول الإجراءات الإدارية

مازالت تعاني الجزائر من البيروقراطية بسبب تعدد الإجراءات الإدارية دون احترام أجال تطبيقها؛ حيث يظهر تقرير Doing Business لسنة 2014 إن إنشاء مؤسسة في الجزائر صعب و يحتاج إلى معدل 25 يوما بينما المعدل في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA هو 19,8 يوم و في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE هو 5 أيام فقط كما يسجل المغرب 11 يوما، 6.5 يوما في فرنسا، 6 أيام في إيطاليا و 5 أيام في كل من تونس و كندا. هذه العملية تستلزم 14 إجراء في الجزائر مقابل 10 في تونس بينما في فرنسا و المغرب 5 إجراءات و إجراء واحد فقط في كندا.

من جهة أخرى، اقل تكلفة يستلزمها تسجيل مؤسسة جديدة بالنسبة لمعدل الناتج الوطني الخام لكل فرد (PNB/h) فهو يرتفع إلى نسبة 12,4% في الجزائر مقابل 9,5% في المغرب، 4,7% في تونس و تقريبا منعدمة في كل من فرنسا و كندا (0.9 % و 0.4 % على التوالي). في الأخير، فيما يتعلق بتكلفة المساهمة الفردية لرأس مال المؤسسة (l'apport minimum du capital de l'entreprise) ، فان اقل نسبة في الجزائر هي 28.6 % بالنسبة إلى الناتج الوطني الخام لكل فرد (PNB/h) مقابل 9.8 % في إيطاليا بينما تنعدم في العديد من الدول كتونس، المغرب، فرنسا، كندا... الخ.

III. سبل تطوير المقاولاتية في الجزائر

إن تجسيد المشاريع المقاولاتية يتم خلال مسار متعدد المراحل انطلاقا من فكرة المشروع إلى غاية تجسيده و تطويره. و عليه، لا يجب أن يركز الدعم فقط على المرحلة الأولية للإنشاء و إنما ينبغي أن يؤثر أيضا على الخصائص الفردية للمقاول (إمكانياته، تصورات، دوافعه)، الخصائص الجماعية أي تعزيز الثقافة المقاولاتية و أخيرا خصائص محيط المؤسسة (التمويل، التعليم، التكوين، هيئات الدعم) و البنية التحتية للاقتصاد.

في الجزائر، يبدو أن سياسة الدعم الحالية غير كافية من اجل ديناميكية حقيقية للمقاولاتية في الاقتصاد الوطني. في هذا الإطار يمكن أن نعرض الاقتراحات التالية:

1. فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية بشكل عام:

يجب تطوير سياسة خاصة بالمقاولاتية مدججة كعنصر استراتيجي في السياسة الاقتصادية للوطن و يتعلق الأمر بـ:

- تحسين مناخ الأعمال و الإطار القانوني الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي و على سلوك المقاولين من اجل تحقيق التوازن بين الرغبة في إنشاء المشروع و جدوى تحقيقه.
- تبسيط، تسريع و تسهيل الإجراءات الإدارية و التقليل من تعدد المتعاملين الإداريين.
- تحديد فرص الأعمال حسب كل قطاع اقتصادي و حسب كل منطقة من الوطن من اجل تنمية محلية خاضعة لخصوصيات كل قطاع و كل منطقة.
- استحداث مقاربة تعتمد على خصائص و احتياجات كل شريحة من شرائح المجتمع (النساء، الجامعيين، المتقاعدين، الموظفين، البطالين...الخ) عند تصميم برامج الدعم و المرافقة.
- استحداث نظام إعلامي فعال لجمع، تحليل و نشر المعلومات الاقتصادية و تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- أخيرا، لابد من تطوير آليات لتقييم و متابعة كل تكاليف و نتائج كل البرامج و الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لدعم المقاولاتية.

2. فيما يتعلق بالمحور المالي:

يتعلق هذا المحور خاصة بـ:

- تنويع و توسيع مصادر التمويل بالاعتماد على آليات جديدة موجهة للمشاريع المقاولاتية في جميع مراحل تطورها كتعزيز القروض المصغرة، تنشيط شركات رأسمال المخاطرة، ملائكة الأعمال و الصيرفة الإسلامية.
- تسهيل الحصول على التمويل البنكي بتعزيز الثقة بين البنوك و المقاولين و تشجيع إدارة المخاطر على مستوى البنوك.
- إقامة شراكات مع مؤسسات مالية أجنبية لتشجيع نقل المهارات و الخبرات.

3. فيما يتعلق بمحور التوعية، التكوين و التعليم:

هذا المحور يسمح أولا بزيادة كثافة المشاريع المقاولاتية في المجتمع من خلال التوعية ثم ضمان كفاءة المقاول من خلال التكوين و أخيرا طرح المقاولاتية كخيار وظيفي من خلال التعليم.

- بالنسبة للتوعية: بهدف تعزيز الثقافة المقاولاتية على المدى الطويل يجب تعزيز الصفات و السلوكيات الإيجابية للمقاول (كروح المقاولاتية، المبادرة، المسؤولية، المخاطرة، الإبداع و تقبل الفشل) بإشراك مختلف وسائل الإعلام، تشجيع تنظيم التظاهرات، المسابقات، المؤتمرات و المنتديات المتعلقة بالمقاولين.
- بالنسبة للتكوين: غالبا ما يتم تبرير فشل المقاول بضعف مهاراته و كفاءاته. في هذا الصدد، من المهم إعداد و وضع نظام تكويني متخصص في مجال ريادة الأعمال على مستوى النظام التعليمي، المهني و هيئات الدعم و المرافقة خاصة فيما يتعلق بالمحاور التالية:
 - الاهتمام بالتكوين المتعلق بإعداد مخطط الأعمال و إعداد الدراسة الفنية و الاقتصادية للمشاريع التي من جهة: تسهل الحصول على تمويل و من جهة أخرى تضمن نجاح المشروع.
 - تنظيم برامج تكوينية متكيفة وفق احتياجات و خصائص كل فئة من المقاولين قبل و بعد إنشاء المشروع لتعزيز قدراتهم على التسيير الاستراتيجي، اغتنام فرص الأعمال، نقل التكنولوجيا، التفاوض مع الشركاء... الخ.
 - الاهتمام بتكوين المكونين، حيث يمكن في هذا السياق أن تستفيد الجزائر من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال (ككندا).
- بالنسبة للتعليم: في هذا المجال:
 - يجب تضمين تدريس المقاولاتية في كل مناهج التعليم الوطني، المهني و العالي في جميع التخصصات الاقتصادية، التقنية، العلمية و الهندسية.
 - تقوية العلاقات بين عالم التعليم و عالم الأعمال من خلال تفعيل نشاط دور المقاولاتية و الحاضنات و الحظائر التكنولوجية.
 - إنشاء تخصصات حول مجال المقاولاتية كتمويل المشاريع المقاولاتية، تصميم مخطط الأعمال، الإبداع و الابتكار، إنشاء و إدارة المشاريع معتمدة على واقع الاقتصاد الجزائري و على مشاريع حقيقية.

4. فيما يتعلق بمحور الإبداع و الابتكار:

التوصيات المقترحة من أجل تحفيز الإبداع و الابتكار في المشاريع المقاولاتية تتعلق بـ:

- تشجيع إنشاء المشاريع الابتكارية من خلال تثمين الأبحاث العلمية، نقل التكنولوجيا، تعزيز التعاون بين مراكز الأبحاث و الجامعات مع هيئات دعم و مرافقة المقاولين.
- تحسين بيئة المشاريع المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بالرسوم و الضرائب و التمويل و دور هيئات الدعم الموجهة للابتكار كالحظائر التكنولوجية.
- توجيه البحوث العلمية نحو الاحتياجات الصناعية و الاقتصادية للجزائر.

5. فيما يتعلق بأجهزة الدعم و المرافقة:

في هذا المحور نقترح مايلي:

- خلق أجهزة و هياكل جديدة لدعم المقاولاتية حسب القطاعات الاقتصادية و الفئات المستهدفة من اجل فعالية اكبر في عمل هذه الهيئات بالإضافة إلى ضرورة إعادة تحديد مهام الهيئات الموجودة و التي تتبع حاليا نفس نمط العمل مما يؤدي إلى تداخل فيما بينها و بالتالي عدم ترشيد موارد و جهود الدولة.
 - تنويع خدمات و مجال تدخل هذه الهيئات من اجل تقديم دعم متكامل يتجاوز الجانب المالي المعتمد عليه حاليا.
 - اعتماد التكوين و المرافقة كنشاطات أساسية لهذه الهيئات.
 - الاهتمام بمختلف أشكال المرافقة كالإرشاد و التدريب من خلال إشراك خبراء خارجيين و مقاولين ناجحين.
 - تعزيز دور المرافقين من خلال تكوينهم على:
 - المهارات المهنية: المتعلقة بوظيفتهم كمرافقين
 - المهارات التقنية: المتعلقة بمعارفهم حول بيئة المؤسسات، مخطط الأعمال...الخ،
 - المهارات الاتصالية: المتعلقة بربط العلاقات، القدرة على التدخل، الاستماع، التواصل، القدرة على التحليل...الخ
- مما سيسمح لهم بنصح، توجيه و مساعدة المقاولين بفعالية.
- ضرورة إجراء تقييم دوري لعمل هذه الهيئات على أساس مؤشرات متعلقة بنتائج تدخلها (تطور المؤسسات الجديدة، تطور مناصب العمل الجديدة، تطور رقم أعمال و أرباح هذه المؤسسات، توسع نشاطها...الخ).
 - ضرورة تجاوز المقاربة الاجتماعية و السياسية المعتمدة حاليا عند تقديم الدعم و التركيز على المشاريع الربحية و القطاعات الإنتاجية، كالقطاع الصناعي، تكنولوجيا المعلومات، السياحة...الخ.

خلاصة

أهم استنتاج نستخرجه من هذه المحاضرة الأخيرة، انه عند تصميم آليات الدعم و المرافقة، على الجزائر الأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل و أبعاد المسار المقاولاتي في إطار سياسة عامة تخص جميع مؤسسات الدولة و المجتمع: فهي عبارة عن مهمة تفاعلية ديناميكية بين الخصائص المتعلقة بالأفراد و العوامل الاجتماعية و محددات المحيط حيث تنطلق من التوعية و التحسيس بأهمية المقاولاتية، المرافقة و المتابعة قبل و بعد إنشاء المؤسسة، ترقية النظام المالي، التعليمي، القانوني...الخ إلى غاية الوصول إلى بيئة اقتصادية، ثقافية و اجتماعية ملائمة لاستمرارية و تطور المشاريع المقاولاتية.

حاولنا من خلال هذه المطبوعة تقديم محاضرات في مقياس أجهزة دعم و مرافقة المشاريع المقاولاتية. حيث، إضافة إلى العناصر المقررة في برنامج المقياس، تناولنا العديد من العناصر المتعلقة بموضوع أجهزة الدعم و المرافقة من خلال عرض المفاهيم الأساسية للمقاولاتية، المقاول، الدعم و المرافقة و كذا تقديم واقع تجارب عدة دول متطورة و ناشئة و عربية إضافة إلى فحص واقع ظهور و تطور المقاولاتية في الجزائر و أخيرا، عرض واقع أجهزة الدعم و المرافقة في الجزائر و هذا بهدف الإلمام بكل ما يتعلق بالمقياس موضوع المطبوعة خاصة انه من بين مقاييس تخصص المقاولاتية الموجه إليها هذه المطبوعة مما سيسمح بتحقيق الأهداف التعليمية المسطرة للمقياس كما اشرنا إليه سابقا في مقدمة المطبوعة.

من خلال عرضنا لمختلف المحاضرات، يمكن أن نستخلص في النقاط التالية مجموعة من النتائج و الأفكار الرئيسة كالتالي:

1. المقاولاتية هي ظاهرة متعددة الأبعاد مما يصعب إيجاد تعريف موحد لها إلا أن المتفق عليه أنها تشمل عادة:

- المقاول الذي هو الفاعل الأساسي في الظاهرة لما يتميز به من صفات و سمات شخصية خاصة الحاجة إلى الانجاز، المخاطرة، المبادرة و الابتكار و كذا بفضل مهاراته المختلفة سواء كانت مهارات إدارية، اجتماعية، شخصية أو مقاولاتية و هذا مهما كانت دوافعه للاتجاه نحو المقاولاتية سواء كانت دوافع ايجابية أو سلبية،
- إنشاء مؤسسة و التي يختلف شكلها حسب طبيعة التأسيس، حجم المؤسسة، الهدف من الإنشاء، درجة الإبداع و طبيعة المقاول ،
- ضرورة وجود عنصر الإبداع و روح المقاولاتية حتى تساهم فعلا في التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء مناصب عمل، المساهمة في النمو الاقتصادي، التصدير، تحقيق التنمية المحلية، دعم النسيج الاقتصادي، تحويل التكنولوجيا... الخ.
- بالإضافة إلى تفاعل المحيط، حيث يكاد يكون مستحيلا أن ينجز المقاول مختلف نشاطاته دون وجود دعم و مرافقة يوفرها له مختلف الفاعلين في محيطه أين يعتبر الدعم، مهما كان شكله و آلياته، جزء أساسي من النهج التوجيهي لتجسيد أي مشروع مقاولاتي خلال كل مراحل مسار المقاول انطلاقا من فكرة المشروع إلى غاية تجسيده و تطويره في الواقع.

2. يمكن أن يأخذ الدعم عدة أشكال و أن يعتمد على عدة آليات:

- الدعم المالي الذي يمكن أن يكون في شكل غير مباشر كضمان القروض أو تمويل مباشر كقروض مخفضة الفوائد، إعانات و منح، قروض مصغرة، فتح رأس مال المؤسسة و هو الاتجاه الجديد للدعم خاصة مع تطور نشاط شركات رأسمال المخاطرة و ملائكة الأعمال.
- الدعم عن طريق التكوين و التعليم الذي يهدف إلى تطوير ثقافة و مهارات و سلوكيات المقاولين من خلال زيادة التنوع بأهمية المقاولاتية في المجتمع، تكوين المقاولين المستقبليين و مرافقتهم.
- إقامة الأقطاب التنافسية و العناقيد الصناعية و التي تعتبر أهم الاستراتيجيات المتبعة لدعم بعض القطاعات الاقتصادية، زيادة الصادرات و معدلات النمو الإجمالية.

- الدعم عن طريق المرافقة و التي تهدف إلى تسهيل، تسريع و متابعة مسار المقاول بتوفير مختلف الخدمات و المساعدات من اجل تجاوز كل عقبات إنشاء و تطوير المؤسسات سواء عن طريق الإرشاد، التدريب، المشاتل أو المحاضرات.

3. تركز مختلف التجارب العالمية في مجال دعم و مرافقة المقاولين على تنويع و تسهيل التمويل، الاهتمام المتزايد بالمشاريع الإبداعية، توجيه المقاولين و تشجيعهم على التصدير، الاهتمام بالتكوين و التعليم على كل المستويات و التخصصات، استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة لتسهيل و تسريع الإجراءات الإدارية، الاهتمام بدعم الفئات الهشة، النساء، الأقليات العرقية و المؤسسات التضامنية لتسهيل اندماجها في المقاولاتية.

4. في الجزائر، ظهرت المقاول في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي في ظل الأزمة الاقتصادية مطلع الثمانينات و ما انجر عنه من ارتفاع معدلات البطالة السافرة مما اجبر السلطات العمومية على تبني عدة إصلاحات اقتصادية توجهت أساسا إلى تحرير القطاع الخاص.

- هذه السياسة الجديدة ساهمت في تطور المشاريع المقاولاتية خاصة في شكل إنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة و متوسطة حيث تعرف معدل نمو سنوي يقارب نسبة 10 % و التي هي في الأغلب مؤسسات مصغرة تضم في المتوسط 3 عمال.

- إلا أن تطور عدد المؤسسات المستحدثة لا يعرف نموا متكافئا في كل القطاعات الاقتصادية حيث تتركز بشكل كبير في قطاع الخدمات بالنسبة لحوالي نصف المؤسسات الموجودة، ثم قطاع الشغل العمومية في المرتبة الثانية بنسبة 34 % بينما القطاع الصناعي فيمثل نسبة 19%.

- كما انه لا تغطي كل مناطق الوطن بتوزيع متوازن حيث تتركز 60,3% من المؤسسات في المناطق الشمالية، 30 % في مناطق الهضاب العليا و 9,76% في مناطق الجنوب.

- وجود عدد كبير من المؤسسات التي تنشط بشكل غير رسمي و التي تمثل حوالي 35 % من السوق الوطني.

5. بالرغم من ذلك، ساهمت هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد من خلال امتصاص معدلات البطالة، دعم النسيج الاقتصادي و المساهمة في خلق الثروة.

6. تحقيق هذه النتائج الايجابية كان بفضل إنشاء و استحداث عدة أجهزة و هيئات للدعم و المرافقة تكفلت بتطبيق الإطار الجديد للاقتصاد الوطني حيث اهتمت بداية و بشكل خاص بمرافقة البطالين من خلال دعم العمل المأجور مثل الوكالة الوطنية للتشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية... الخ. أو من خلال إنشاء المؤسسات مثل الاونساج و الكناك. اغلب هذه الأجهزة تقدم خدمات متنوعة تركز على المساعدات المالية، الإعفاءات الجبائية، التكوين و مرافقة الشباب البطال لإنشاء مؤسساتهم الخاصة و بالتالي استحداث مناصب عمل لهم و لمحيطهم.

7. بالرغم من كل هذا، و أمام الإمكانيات و الأفاق التي يمكن تحقيقها خاصة و أن إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة أصبحت تحتل المكانة الأولى في مسار تطوير الاقتصاد الوطني، فان اغلب أجهزة الدعم و المرافقة مازالت تختصر

دورها في تقديم المساعدات المالية و الجبائية، التوجيه و التوعية و الإعلام بينما المرافقة تبقى نشاطا مستحدثا فعدد قليل فقط من الهيئات التي تقدم مرافقة حقيقية للمقاول و لم تجسّد فعليا إلا على مستوى الحظائر التكنولوجية و المشاتل التي تعد على الأصابع.

8. و بالتالي، فقد حان الوقت أن تتجاوز أجهزة الدعم و المرافقة الاعتماد على الأهداف الاجتماعية و السياسية و إعادة توجيهها و تركيز جهودها على أهداف كمية و نوعية على أسس اقتصادية مصممة في إطار سياسة عامة تخص جميع مؤسسات الدولة و المجتمع: فهي عبارة عن مهمة تفاعلية ديناميكية بين الخصائص المتعلقة بالأفراد و العوامل الاجتماعية و محددات المحيط حيث تنطلق من التوعية و التحسيس بأهمية المرافقة، المرافقة و المتبعة قبل و بعد إنشاء المؤسسة، ترقية النظام المالي، التعليمي، القانوني... إلخ إلى غاية الوصول إلى بيئة اقتصادية، ثقافية و اجتماعية ملائمة للتطور المقاولاتي.

في الأخير، نتمنى أن تساهم هذه المطبوعة فعلا في إكساب الطالب المعارف و المهارات المتعلقة بتخصصه في المقاولاتية و أن يستفيد منها كل شخص مهتم بهذا المجال كما نتمنى أن تساهم فعلا في إثراء مراجع البحث في مجال الدعم و المرافقة خاصة باللغة العربية.

المراسيم و القوانين

1. المرسوم التنفيذي رقم 06 / 77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006.

الكتب

2. احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
3. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تطوير إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، أعمال ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، القاهرة، 2007.
4. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل بيئي مقارنة، دار نشر الثقافة، القاهرة، 2006.
5. بلال خلف السكارنة ، الريادة و إدارة منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطبع، عمان. 2016.
6. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلات و الحل، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، 2004.
7. سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
8. صالح صالح، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: إشكاليات و آفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.
9. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفراء للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
10. عبد القادر محمد عطية، النظرية الكلية، دار الجامعة، الإسكندرية، 1997.
11. على عبد الوهاب النجا، مشكلة البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
12. عمرو علاء الدين زيدان، ريادة الأعمال: القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
13. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
14. فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2006.
15. مروة احمد، نسيم برهم، الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2008.
16. ناجي رزق حنا، المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية : الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون، مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، 18-20 أبريل 2000.

17. نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، دار مجد الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2007.
18. هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.
19. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، جانفي 2005.

الاطروحات و المذكرات

20. محمد قوجيل، دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في تخصص علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
21. لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2004.
22. دحماني محمد دروي، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

المقالات العلمية

23. الطاهر جليط، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، ص 199-218، جامعة ام البواقي، العدد 6، ديسمبر 2016.
24. دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، ص 175-189، جامعة ورقلة، عدد 10، 2012.
25. مقراني الهاشمي، القطاع الصناعي الخاص و النظام العالمي الجديد: التجربة الجزائرية، مجلة مخبر علم الاجتماع للاتصال البحث و الترجمة، جامعة قسنطينة، 2010.

التقارير

26. يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، مذكرة الماجستير، التخصص: إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2012.
27. تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقويم أجهزة الشغل، دورة 2002.

الملتقيات و المؤتمرات

28. احمد يعقوبي، عنتر بوتيار، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)، الملتقى الدولي حول ” إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة “، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
29. الطيب لوح، تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق التشغيل وآفاق تطوره، ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل، وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، الجزائر، جوان 2010، ص 6.
30. بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، الملتقى الدولي حول ” إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة “، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
31. جاسر عبد الرزاق النصور، المنشآت الصغيرة: الواقع و التجارب ومعطيات الظروف الراهنة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 افريل 2006.
32. شبيبي عبد الرحيم و شكوري محمد: البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية و قياسية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الجزائر، القاهرة، 17-18 مارس 2008.
33. محمد بن بوزيان، الطاهر زباني، دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 افريل 2006.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

OUVRAGES

34. ELAMRY A., *financement des PME au Maroc : contraintes et perspectives*, Editions Universitaires Européennes, Paris, 2012.
35. FAYOLLE A., *Introduction à l'Entrepreneuriat*, édition Dunod, Paris, 2005.
36. HERNANDEZ E .M.; *l'Entrepreneuriat : Approche Théorique*, édition l'Harmattan, France, 2001.
37. LEGER-JARNIO C., *étude de marché : comment la réussir pour construire son business model*, édition Dunos, Paris, 2011.
38. MESSEGHEM, K., SAMMUT, S., *l'entrepreneuriat*, édition EMS, Cormelles-le-Royal, 2011.
39. SCHMITT C., *regards sur l'évolution des pratiques entrepreneuriales*, édition Presses de l'Université de Québec, 2008.
40. STEVENSON L., *développement du secteur privé et des entreprises : favoriser la croissance au Moyen Orient et en Afrique du Nord*, édition ESKA, Paris, 2010.
41. VERSTRAETE T.; *histoire d'entreprendre : les réalités de l'entrepreneuriat*, édition EMS, 2000.

42. **VERSTREATE T., SAPORTA B.**, *Création d'entreprise et Entrepreneuriat*, les éditions de l'ADREG, France, 2006.

THESES

43. **ATALLAH C., EL HYANI O.**, *Micro-finance : Quelles perspectives de développement pour les IMF, Cas du Maroc*, mémoire de Master en Management, Ecole ESCP Europe, Paris, MAI 2009.
44. **BRUYAT C.**, *Création d'entreprises : contribution épistémologiques et modélisation*, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Grenoble II, France, 1993.
45. **DESCHAMPS B.**, *Le processus de reprise d'entreprise par les entrepreneurs personnes physiques* ; Thèse de Doctorat France, 2000.
46. **MASMOUDI M. R.**, *Etude exploratoire des processus et des modèles d'incubation en entrepreneuriat : Cas des pépinières tunisiennes*, Thèse de Doctorat en Science de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, Toulon, 2007.
47. **MEZIANE A.** *Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, (Etude de cas : ANSEJ)*, thèse de Doctorat en sciences de gestion, option : management, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, Mars 2016.
48. **NKUBITO J-B.**, *une pépinière d'entrepreneurs pour le développement industriel du Rwanda*, mémoire de la maîtrise en gestion des PMO, Université du Québec, JUIN 1990.
49. **TOUNÈS A.**, *l'intention entrepreneurial : une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS*, thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Rouen, France, 2003.

REVUES

50. **AKNINE S R., FERFERA MY.**, *Entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie : une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises*, revue des sciences économiques et de gestion, 56-78, n°14, Université de Sétif, 2014.
51. **AYAD A., HABICHOU H., LAKHDARI H.**, *Le rôle des organisations professionnelles dans l'accompagnement des PME en Algérie*, la revue de l'économie & de management, université de Tlemcen, Algérie, octobre 2009.
52. **BAYAD M. et al.**, *Entrepreneuriat et TPE : la problématique de l'accompagnement*, revue de Management et Avenir, N° 40, pages 116-140, édition Management Prospective Editions, Cormelle-Le-Royal, 2010.
53. **BEN MAHMOUD-JOUINI S., et al.**, *La recherche-accompagnement : entre accompagnement et recherche-intervention*, *Revue de l'Entrepreneuriat*, Vol. 9, P. 56-75, Lille, 2010.
54. **BOUHANNA A., TABET AOUEL W.**, *PME /PMI, quel avenir ?*, work paper, université de Tlemcen, 2010.
55. **BRUSH et al.**, *Doctoral Education in the field of entrepreneurship*, *Journal of Management*, p. 309-331, vol. 29, n° 3, 2003.
56. **CUZIN, R. et FAYOLLE, A.**, *Quel appui à la création d'entreprises ?*, l'Expansion Management Review, Mars, Paris, 2006.
57. **FAYOLLE A., BERTRAND**, *des réflexions et des axes stratégiques pour développer l'enseignement de l'entrepreneuriat*, revue Gestion 2000, Vol 17, N°2, Bruxelles, 2000.

58. **FILION L.J.**, *Le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution, tendances*, Revue Internationale P.M.E., vol. 10, n° 2, p. 129-172. Trois-Rivières (Québec), 1997.
59. **GASSE, Y.** *L'influence du milieu dans la création d'entreprises*, édition organisations et territoires, Université Laval, pages : 49-56, Printemps-Été 2003,.
60. **GHARBI S.**, *les PME/PMI en Algérie : état des lieux*, cahiers du Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation université du Littoral Côte d'Opale, N°238, Calais, Mars 2011.
61. **LEGER-JARNIOU C.**, *Accompagnement des créateurs d'entreprise : regard critique et propositions*, revue marché et organisations, pages 73-97, N° 6, V° 1, L'Harmattan, Paris, 2008.
62. **MARBACH C.**, *L'appui à la création de PME : Point de vue du créateur*, in : Regard sur les PME, Agence des PME, 1ère édition, N° 02, Janvier 2003.
63. **MERZOUK F.**, *PME et compétitivité en Algérie*, Revue économie et management, n° 09, université de Tlemcen, oct. 2009.
64. **PERSSON S., BAYAD M.**, *L'accompagnement des porteurs de projets par le coaching entrepreneurial*, Revue internationale de Psychosociologie, N° 31, Vol. XIII, pages 147-168, édition ESKA, Paris, 2007.
65. **SÉNICOURT P.**, *Création d'entreprise : l'ère des BCBG*, Revue française de gestion, Paris, Septembre Octobre 1985.
66. **SI LEKHAL K**, *le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives*, revue des recherches économiques et managériale, N° 12, université de Biskra, décembre 2012.
67. **TABET-AOUEL W., BENDIABDELLAH A.**, *Le financement de l'Entrepreneuriat en Algérie, des solutions de conjoncture* in Regards croisés sur les pratiques d'accompagnement entrepreneurial, 2^{ème} rencontre entre acteurs des réseaux d'accompagnement et chercheurs, Montpellier, 19 janvier 2012.
68. **TOUNES A., FAYOLLE A.**, *l'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur*, La Revue des Sciences de Gestion, p. 17-30, n°220-221, Vol. 4, Paris, 2006

RAPPORTS

69. Rapport de la banque Mondiale, Doing Business (voir <http://français.doingbusiness.org/rankings> consulté le 29/01/2014 à 11H00).
70. Bulletin d'information statistique de la PME, n.23, décembre, 2013.
71. Rapport du premier recensement économique, 2011. Collections statistiques, n°172. Série statistiques économiques n°69. ONS, 2012.
72. **Rapport de Global Entrepreneurship Monitor**, Tunisia executive report, 2009.
73. Rapport de Doing Business in the Arab world, 2012.
74. **ABETTI P., BEN RAYANA N., DURGEE J., EL ABASSI M., HASAN I.**, *entrepreneuriat et innovation dans les pays du Maghreb*, rapport de l'Initiative de Partenariat du Moyen-Orient (MEPI) publié par le Département d'État des États-Unis d'Amérique, 2011.
75. Rapport de la direction générale de la petite entreprise et du tourisme, Industrie Canada, *L'état de l'entrepreneuriat au Canada*, Février 2010.
76. **Rapport régional de Global Entrepreneurship Monitor**, Dec. 2010.
77. **Rapport de LEED**, *Pôles de compétitivité, innovation et entrepreneuriat*, 2009.
78. **SCHMIEMANN M.**, *Les entreprises par classe de taille -tour d'horizon des PME dans l'UE*, rapport de Eurostat, 2008.

79. **CHAKIR A.**, *Pédagogie Entrepreneuriale : un levier pour le développement des compétences entrepreneuriales*, Rapport pour l'équipe de recherche en entrepreneuriat et de PME (EREPM), Maroc, 2006.
80. **CNES**, rapport national sur le développement humain, Algérie, septembre 2006.
81. **GASTINE L.**, *L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon*, rapport du Centre Ressources Prospective du Grand Lyon, France, 2006.
82. **Rapport de l'OCDE**, *Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat*, 2005.
83. **Rapport de l'OCDE**, *encourager l'entrepreneuriat en tant que moteur de la croissance dans une économie mondialisée*, 2004.
84. **Rapport du Secrétariat à la jeunesse**, *Plan d'action triennal 2004-2005-2006*, Québec, 2004.
85. **FERRATON C., VALLAT D.**, *Economie sociale et solidaire et création d'activité en Rhône-Alpes : Financement et accompagnement de projets*, rapport de synthèse à la DIESES MIRE, Centre Walras, Paris, 2003.
86. **VERSTREATE T.**, *la création d'entreprise par les chercheurs publics*, Rapport pour le centre national de la recherche scientifique, France, Janvier 2003.
87. **Cahiers LEED**, *Encourager les jeunes à entreprendre : Les défis politiques*, No 29, 2001.
88. **FAYOLLE A.**, *les enjeux du développement de l'enseignement de l'entrepreneuriat en France*, rapport de la direction de la technologie du ministère de la recherche, France, 12 mars 2001.
89. **OCDE**, *Stimuler l'esprit d'entreprise*, Edition OCDE, Paris, 1998.

SEMINAIRE

90. **BELMIHOUB M.C.**, *Le Classement Doing Business de l'Algérie : Comment l'Améliorer ?*, journée d'étude Think-tank "Défendre l'Entreprise", Alger, 1 décembre 2011.
91. **BOUSLIKHANE A., MAJDOULINE I.**, *regards sur l'enseignement de l'entrepreneuriat au Maroc*, Recueil de travaux Workshops « Pratiques entrepreneuriales », Février 2006.
92. **BOUYAKOUB A.**, *Entrepreneuriat, territoire et capital humain*, colloque international : création d'entreprise et territoire, Tamanrasset, Algérie, 2006.
93. **BOUZAR C.**, *Les PME/PMI en Algérie : contraintes, soutien étatique et impact sur l'emploi*, 10^{ème} forum international et 8^e école doctorale de l'association tunisienne des économistes, Hammamet, 5-6-7 juin 2014.
94. **DAOUD S.**, *Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la PME au Maghreb : cas de l'Algérie*, Colloque International sur la Vulnérabilité des TPE/PME dans un environnement mondialisé, Trois-Rivières, 27 au 29 Mai, 2009.
95. **GAUJARD C.**, *faire émerger des idées innovantes et former à l'innovation en école d'ingénieurs*, 6^{ième} congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat, Entreprendre et innover dans une économie de la connaissance, Sophia Antipolis, 19-20 et 21 novembre 2009.
96. **HAMMOUDA N., ASSASSI M.**, *Essai sur le Potentiel Entrepreneurial en Algérie*, 14^{ème} conférence sur les Institutions et le Développement Economique, Caire, 28-30 Décembre 2007.
97. **KADI M.**, *Relation entre PME et emploi en Algérie : quelle réalité ?*, colloque internationale sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements et leurs

- retombés sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université de Sétif, 11-12 mars 2013.
98. **LEGHIMA A., MEGUELTI S.**, *Le profil de l'entrepreneur comme facteur de succès des entreprises nouvellement créées*, Colloque International : « Création d'entreprises et territoires », centre universitaire Tamanrasset, 03 et 04 Décembre 2006.
99. **MELBOUCI L.**, *Le capital social et le comportement innovateur de l'entrepreneur algérien*, Communication dans un colloque international sur l'entrepreneuriat et la PME, Belgique, octobre 2008.
100. **NKAKLEU, R. & ONGODO, M.F.**; *Influence des structures d'accompagnement sur les pratiques de gestion de 250 PME/PE camerounaises en phase de démarrage*, Colloque International sur la Vulnérabilité des TPE/PME dans un environnement mondialisé, 27 au 29 Mai, Québec, 2009.
101. **REDIS J., PARÉ J-L.**, *l'émergence du champ de la finance entrepreneuriale : état des lieux et perspectives*, 6ième congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat intitulé : Entreprendre et innover dans une économie de la connaissance, Sophia Antipolis, 19-20 et 21 novembre 2009.
102. **ROUGGANI K. & NABIL BOUAYAD A.**, *Esquisse d'Analyse de la Problématique de Financement des Petites et Moyennes Entreprises au Maroc*, 14ème EADI General Conference : Responsible Development in a Polycentric World Inequality, Citizenship and the Middle Classes, Bonn, 23-26 juin, 2014.
103. **SAIB MUSETTE**, *Les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie*, work paper pour la fondation européenne pour la formation ETF, Turin, Italie, 2014.
104. **SAPORTA B., VERSTRAETE, T.**, *réflexion sur l'enseignement de l'entrepreneuriat dans les composantes en sciences de Gestion*, revue Gestion 2000, Vol 17, N°3, Bruxelles, Mai - Juin, 2000.
105. **VERSTRAETE T.**, *le processus de mise au point d'un projet Entrepreneurial*, séminaire TV entrepreneuriat, édition ADREG, Paris, Décembre 2010.

SITES WEB

106. L'organisation mondiale de la propriété intellectuelle : voir : http://www.wipo.int/pressroom/fr/articles/2014/article_0010.html consulté le 02/02 2015 à 13H00.
107. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للتشغيل (<http://www.anem.dz/ar>) (اطلع عليه في 15.02.2018 على الساعة 18.30).
108. تقرير حول مؤشرات سوق التشغيل حسب الملف المنزل من الموقع (<http://www.anem.dz/ressources/pdf/2017/juil-2017.pdf>) (اطلع عليه في 15.02.2018 على الساعة 18.30).
109. الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية (<http://www.msnfcf.gov.dz/ar/nous-contacter>) (اطلع عليه يوم 17.02.2018 على الساعة 11.00).

قائمة المراجع

110. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب
(<https://www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques>) الذي اطلع عليه يوم 14.02.2018 على الساعة 10.30.
111. الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
(https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Accueil.aspx) الذي اطلع عليه يوم 20.02.2018 على الساعة 10.30.
112. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
(<https://www.angem.dz/ar/home.php>) الذي اطلع عليه يوم 22.02.2018 على الساعة 15.13.
113. الموقع الرسمي للصندوق (<https://www.fgar.dz/portal/ar>) اطلع عليه في 17.02.2018 على الساعة 20.30.
114. الموقع الرسمي للوكالة (<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>) الذي اطلع عليه يوم 19.02.2018 على الساعة 16.00.

سرد المصطلحات العلمية

Aptitudes	القابلية، القدرات
Attitudes	النزعات و المواقف
Besoin d'accomplissement	الحاجة إلى الانجاز
Business Angel	رعاة الأعمال، ملائكة الأعمال
Business plan / plan d'affaires	مخطط الأعمال
coaching	التدريب
Capital-risque	رأسمال المخاطرة
Feedback	التغذية العكسية
Intention entrepreneuriale	التوجه المقاوالاتي
L'internalité du lieu de contrôle	التحكم الذاتي
Incubateur/ couveuse	الحاضنات
MENA	دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
mentorat	الإرشاد
Microcrédit	القروض المصغرة
NTIC	التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
optimisme entrepreneurial	التفاؤل الريادي
processus	المسار، السيرورة
pépinières d'entreprises	مشاتل المؤسسات
pôles compétitives	الأقطاب التنافسية
les start-up	المؤسسات الناشئة
SBA small business administration	إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة
Tableau de bord	لوحة قيادة